شرح القويسني على متن السلم في المنطق

للعلامة الشيخ عبد الرحمن الأخضري
المتوفى سنة ٩٨٣ هـ

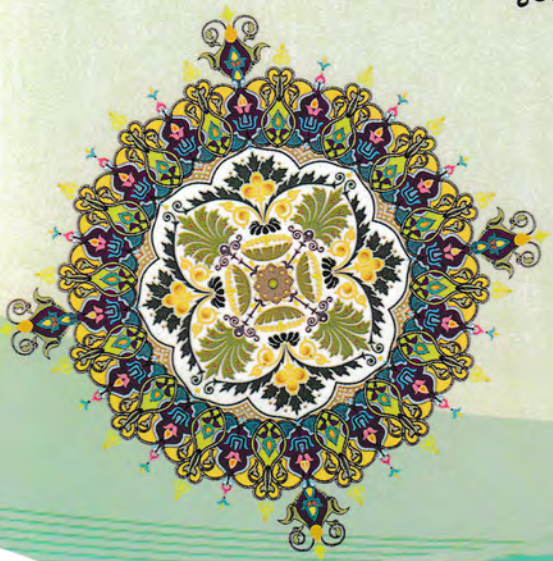

تصنيف
العلامة الشيخ
حسن درويش القويسني
شيخ السابع عشر للأزهر الشريف
المتوفى سنة ١٢٥٤ هـ

تحقيق
محمد العزازي

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون
سنة 1971 بيروت - لبنان

شرح القويسني على متن السلم في المنطق

للعلامة الشيخ عبد الرحمن الأخضري
المتوفى ٩٨٣ هـ

تصنيف
العلامة الشيخ
حسن درويش القويسني
شيخ السابع عشر للأزهر الشريف
المتوفى ١٢٥٤ هـ

تحقيق
محمد العزازي

دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب : شرح القويسني
على متن السلم في المنطق

Title : ŠARḤ AL QŪWAYSINĪ
'ALĀ MATN AL SULLAM FĪ AL MANṬIQ

التصنيف : منطق

Classification: Logic

المؤلف : الشيخ حسن درويش القويسني (ت 1254 هـ)

Author : Al Sheikh Hassan Darwish Al Quwaysini
(D. 1254 H.)

المحقق : محمد العزازي

Editor : Muhammed Al 'Azazi

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages :	144	عدد الصفحات
Size	17×24 cm	قياس الصفحات
Year	2016 A.D - 1437 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنان
Edition : 1st		الطبعة : الأولى

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah baydoun@al-ilmiyah.com

Exclusive rights by © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah** Beirut-Lebanon No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah** Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت-لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون. القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٠٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢ +٩٦١
فاكس: ٠٥ ٨٠٤٨١٣ +٩٦١
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN-13: 978-2-7451-8647-8
ISBN-10: 2-7451-8647-7

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمد لله الواحد القهار، العزيز الغفار، أحمده تعالى حمداً يتجدد بالعشي والإبكار، وأشكره سبحانه على نِعمه الغِزار، وأسأله المزيد من فضله المدرار، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له عالم الغيب والشهادة وكل شيء عنده بمقدار، وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله ورسوله المصطفى المختار، صلى الله وسلم عليه وعلى آله البررة الأطهار، وصحبه الأئمة الأبرار، والتابعين ومن تبعهم بإحسان، صلاة تترى آناء الليل وأطراف النهار، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فقد كان لعلماء الأمة العربية والإسلامية دور كبير في الحفاظ على مقوماتها وإبراز هويتها على مر العصور المتباينة والحقب التاريخية المختلفة، ودور هؤلاء الأعلام يكمن في كونهم فرسان علم بالنهار ورهبان دين وورع بالليل، وقد كانت لمؤلفاتهم بعد رحيلهم عنا سمة مميزة راحت تشتعل في قلوب الباحثين والمهتمين بتراثهم، فراحوا ينفضون عنها الغبار دراسة وتحقيقًا وتعليقًا ونشرًا.

ومن جملة هؤلاء الأعلام العالمُ العلّامة والشاعر النّاظم الجيّدُ فارسُ المعقول والمنقول الشيخ عبد الرحمن الأخضري، الذي كان عَلامة مضيئة في عصره أنارت الشمال الإفريقي، وأطبقت شهرته الآفاق، وغدت تآليفه تُدرس في شتى حواضر العلم والمعرفة من بغداد إلى الأزهر بالقاهرة إلى الزيتونة بتونس؛ حتى وصفه مترجموه بأنه من أشهر وأهم علماء القرن العاشر الهجري.

وقد ألف كثير من الكتب والمنظومات في فنون شتى من العلم، والتي تجاوزت الثلاثين أثرًا.

ومن أهم منظوماته التي ذاعت شهرتها: "السُّلَّم المُنَوْرَق" وهو عبارة عن متن في علم المنطق من بحر الرجز نظمه سنة 941هـ وهو ابن إحدى وعشرين سنة، ويحتوي على مائة وثلاثة وأربعين بيتًا.

وقد تلقف طلبة العلم هذه المنظومة وحفظوها، حتى أنهم طلبوا من الشيخ الأخضري شرحها، فشرحها شرحًا مفيدًا يوضح معانيها.

ولأهمية هذه المنظومة في علم المنطق فقد شرحها كثير من العلماء، وعلى رأسهم الإمام الشيخ حسن القويسني شيخ الأزهر.

وتميز شرح الشيخ القويسني بالاختصار والسهولة واليسر، والجمع بين الشروح السابقة والتعليق عليها.

وقد وفقنا الله تعالى بالعثور على نسخة نادرة لشرح الشيخ القويسني، فحاولنا جاهدين إخراجه في أبهى صورة، وندعو من الله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلَّى الله وسلم على سيّد البلغاء من الناس مُحمّدِ بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

العلّامة الشيخ عبد الرحمن الأخضري

اسمه ونسبه:

هو العالم، العلّامة، الفهّامة، وحيد عصره، المصلح، عالم المنقول والمعقول:

أبو يزيد عبد الرحمن بن محمد الصغير بن محمد بن عامر البنطيوسي البسكري الجزائري، الشهير بالأخضري، مالكي المذهب، أشعري العقيدة، ويُعد من العلماء البارزين، وعَلَمًا من أعلام الجزائر في القرن العاشر الهجري (10هـ).

مولده:

أجمعت جل المصادر على أن مولده في "بنطيوس" ونشأ بها في بداية حياته، وهي قرية من قرى بسكرة. وبسكرة - بكسر الباء والكاف أو بفتحها - كما أشار إلى ذلك ياقوت الحموي، حيث عرفها بقوله: "بلدة بالمغرب من نواحي الزاب بينها وبين قلعة بني حماد مرحلتان، وبينها وبين طنجة مرحلة"، ووصفها أبو عبيد البكري بكثرة بساتينها ونخيلها ، مشيرًا إلى أهم القبائل والأمم التي استوطنتها.

وقد كان مولده سنة 920هـ/1514م على أرجح الروايات، إلا أن هناك اختلافًا وتضاربًا بسيطًا في آراء مترجميه، فنجد من بعض من ترجموا له على أن سنة ولادته كانت 918هـ/1514م. ونشير إلى أن هذه السنة استدركها عادل نويهض في آخر معجمه، بعد أن أرخ لمولده في بداية معجمه على أنه ولد في سنة 910هـ/1504م.

غير أن هناك مصادر أخرى لم تطلعنا على تاريخ ولادته ولا تاريخ وفاته، وهذا ما نلحظه في كل من تعريف الخلف برجال السلف، شجرة النور الزكية، معجم المطبوعات العربية والمعربة، دائرة المعارف الإسلامية، واكتفى أصحاب هذه المصادر بالإشارة إلى أنه من أعلام القرن العاشر الهجري، وهذا نظرًا لاكتناف

الغموض لشخصية الشيخ عبد الرحمن الأخضري. ففي الحفناوي: "لم أطلع على ما ترجمته". وفي دائرة المعارف الإسلامية: "مؤلف عربي لم نعرف عن حياته شيئًا".

فالخلاف حول ميلاده ليس اختلافًا كبيرًا كما هو جلي لدى العام والخاص، لكن إذ رجعنا إلى منظومته المسماة بـ"السُّلَّم المُنَوْرَق " تأكدت لنا الرواية الصحيحة حول تاريخ ميلاده، إذ يقول في نظمه هذا:

وَلِبَنِـــيْ إِحْـــدَى وَعِـــشْرِيْنَ سَنَـــةْ مَعْـــذِرَةٌ مَقْبُولَـــةٌ مُسْتَحْـــسَنَةْ

لا سِـــيَّمَا فِـــيْ عَاشِـــرِ القُـــرُونِ ذِيْ الجَهْـــلِ وَالفَـــسَادِ وَالفُتُـــونِ

وَكَـــانَ فِـــيْ أَوَائِـــلِ المُحَـــرَّمِ تَأْلِيْـــفُ هَـــذا الرَّجَـــزِ المُنَظَّـــمِ

مِـــنْ سَنَـــةِ إِحْـــدَى وَأَرْبَعِـــيْنْ مِـــنْ بَعْـــدِ تِـــسْعَةٍ مِـــنَ المَئِيْـــنْ

ومن هنا ندرك كل الإدراك على أن ولادته كانت سنة 920هـ على أصح الروايات المذكورة آنفًا، وربما هذا الرجز هو ما اعتمده بعض المؤرخين كمعيار أو كسند رسمي في إثبات سنة ولادته.

نشأته:

لقد نشأ الشيخ عبد الرحمن الأخضري نشأة علمية تميزت بالعلم والصلاح، فساعده محيطه على حب العلم وأن يتبوأ من العلم مقعدًا مرموقًا شغوفًا، مسخرًا حياته للعلم وحده.

ونلمس ذلك من خلال والده محمد الصغير الذي اكتنفه بالرعاية والتعليم والتربية والتهذيب، ساعده في ذلك فطانته وذكاؤه وحرصه على المعرفة منذ حداثة سنه، إما بالاجتهاد والمثابرة، وإما بالمطالعة والمذاكرة في شتى الفنون، فجمع بين العلوم العقلية والنقلية منها حدًا سواء، يقول سركيس: "عالم زاهد ورع ذو قدم راسخ في المعقول والمنقول".

ومن خلال رحلاته التي اكتسبت نُضجًا وإدراكًا، سفره إلى تونس وبالضبط بجامع الزيتونة ليكتمل المراد، فقد كان احتكاكه بالعلماء ومجالسته لهم، أثراً بالغاً على شخصيته، فراح ينهل علمه ويرسخه من مشارب مختلفة جعلته ملمًا بالمعرفة، منكبًا على فهمها واستيعابها، وما لبث أن عاد إلى بنطيوس ليشد الرحال مرة أخرى إلى قسنطينة، لِمَا كانت تزخر به من جهابذة العلماء آنذاك، فالتقى بعلمائها وتدارس معهم وأخذ عنهم، بعدها رجع إلى بنطيوس واستقر بها وجعل من الزاوية التي أسسها جده "محمد بن عامر" مدرسة علمية ذات إشعاع علم ساطع نوره في الآفاق حيث اعتكف على التدريس وتلقين دروس العلم للطلبة وتخريج العلماء فكانت بحق أكبر مدرسة علمية يشيدها الشيخ عبد الرحمن الأخضري وتجلب أنظار العديد من طلاب العلم، فراحوا يتوافدون من كل فج عميق من بقاع القطر، فكانت تصله الوفود الكثيرة فمثلا من نواحي: وادي ريغ (بضواحي المغير) من جهة الجنوب ومن قسنطينة ونواحيها، وكل من كانت له رغبة في تحصيل العلم.

وقد حُببت الخلوة إلى الشيخ الأخضري فكان زاهدًا عاكفًا على العبادة، فكان يصول ويجول من حين لآخر إلى الجبال القريبة من بلدته التي كان يجد بها الراحة التامة، والزيادة على شعوره بالصفاء الروحي، وتأمله في قدر الله تعالى.

وهو ما كان مدعاة له في التأليف بعض مصنفاته، ومن هذه الجبال التي كان يأوي إليها الشيخ عبد الرحمن الأخضري جبل "أحمد حدو" الذي هو جزء من سلسلة جبال الأوراس المشرفة على الصحراء، وجبل "عياض" وهو أيضا من جبال الأوراس، إضافة إلى الهضاب العليا بسطيف والتي كانت تشكل مكانا خصبا للانعزال والخلوة.

وكما سبق ذكره آنفًا أن هذه الأماكن كانت دافعًا أساسيًا لتأليف عدد من المؤلفات مثل: الدرة البيضاء التي ألفها بجبل أحمد حدو، وأتم شرح علم البيان من كتابه الجوهر المكنون بجبل عياض، حيث نجده يقول في شرحه: "وكان الفراغ من هذا الفن عشية الجمعة المباركة آخر يوم من ربيع الثاني عام اثنين وخمسين وتسعمائة ببعض بلاد جبل عياض".

شيوخه وتلاميذه:

إن موسوعية الشيخ سيدي عبد الرحمن الأخضري، وتطلعه في علوم شتى وحبه للعلم والمعرفة جعلته يتطلع إلى أفق أوسع وأشمل من سابقيه، فنهل علمه من مجموعة من الشيوخ العلماء، الذين لم تتناول كتب التراجم الجوانب الأساسية من حياة هذا الرجل العلّامة، فأكثرها لم يتعرض بإسهاب كبير لشيوخه وتلاميذه، ولم تصرح حتى بأسمائه ولا أسماء من أخذ عنهم ولا أسماء من تتلمذوا أو تخرجوا على يديه.

والواضح أن الشيخ سيدي عبد الرحمن الأخضري قد أخذ علمه على من كانت لهم شهرة واسعة وذيوع كبير في مجال خدمة الثقافة العربية الإسلامية، هؤلاء الشيوخ الذين كان لهم الباع الكبير في تكوين شخصيته وتزويده بكم هائل من علوم عقلية ونقلية كان لها بالغ الأثر في إثراء ملكته العقلية والعلمية أكثر وهو ما جعلها فيما بعد في متناول تلاميذه الذين درسوا عليه.

ومن شيوخه:

- والده الشيخ محمد الصغير، أخذ عنه الشيخ سيدي عبد الرحمن الأخضري مبادئ علم الحساب والفرائض مشافهة، حيث تمكن بعد فهمها واستيعابها من نظمها في متن سماه "الدرة البيضاء في أحسن الفنون والأشياء".
- أخوه أحمد بن محمد الصغير، وهو أكبر إخوته أخذ عنه أمور الفقه والمنطق والبيان ولم يخلف وراءه تأليفًا.
- الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي الخروبي فقيه ومحدث وصوفي ولد بقرية قرقاش من قرى طرابلس الغرب بليبيا ونشأ بالجزائر سنة 959هـ، أخذ عنه الأخضري واستفاد منه وتلقى على يديه ورد الطريقة الشاذلية والزروقية، له رسالة ذوي الإفلاس إلى خواص أهل فاس، والأنس في التنبيه عن عيوب النفس ومزيل اللبس عن آب وأسرار القواعد الخمس، توفي سنة 963هـ.

- الشيخ عبد الرحمن بن القرون أحمد مرابطي قرية لياشنة الواقعة بالقرب من مدينة طولقة استفاد منه الأخضري كثيرًا، ودس على يديه.
- الشيخ عمر بن محمد الكماد المعروف بالوزان، كان من أكابر علماء قسنطينة، فقيه وصوفي وعالم في المعقول والمنقول، من تآليفه البضاعة المزجاه، وفتاوى في الفقه والكلام، وحاشية على صغرى السنوسي.

وفاته:

رغم هذا العطاء السخي للشيخ عبد الرحمن الأخضري من تأليف لعدد من المصنفات في شتى العلوم والفنون، ورحلات علمية صال وجال من خلالها من أجل تحصيل العلم، وتلك الخلوة والانعزال التي حُببت إليه وكانت في بعض الأحيان سببًا في تأليف العديد من مصنفاته، شاء القدر أن يرحل إلى تلك الدار الأبدية.

غير أن السنة التي توفي فيها الشيخ عبد الأخضري بدت غامضة بعض الشيء عند أكثر من ترجموا له، حتى أن بعضهم اكتفى بأن وفاته كانت في القرن العاشر الهجري. وعلى هذا الأساس نلاحظ تباينًا واضحًا في تحديد سنة الوفاة في جل المصادر التي ترجمت له غير أن الراجح منها هو 983هـ/1575م.

وهو ما ذهب إليه كل من حاجي خليفة والزركلي ومحمد شطوطي، وعادل نويهض فيما استدركه من كتابه معجم أعلام الجزائر، بعدما ثبت له خطوة في السنة التي ذكرناها سابقًا.

رغم هذا التباين المتضارب في الآراء حول وفاة الشيخ عبد الرحمن الأخضري إلا أننا نرجح كما سبق ذكره أنه عاش إلى بداية الثمانين من القرن العاشر الهجري، فكانت وفاته سنة 983هـ أثناء تواجده بـ"كحال"، ثم نقل جثمانه إلى مسقط رأسه بناء على وصيتة أوصى بها تلاميذه أثناء مرضه.

ودُفِنَ - رحمه الله - بجوار "محمد عامر" ووالده الصغير "أحمد بن محمد الصغير"، ولا يزال ضريحه قائمًا إلى اليوم بزاوية جده بقرية "بنطيوس" وزار قبره

الحسين الورتلاني، حيث يقول: "وقد زرت قبر الشيخ سيدي عبد الرحمن، وله تآليف كثيرة ومفيدة وهو من العارفين بالله تعالى شرقًا وغربًا".

يُعد الشيخ عبد الرحمن الأخضري من كبار العلماء الأجلاء؛ الذين أفنوا عمرهم في خدمة العلم، وما أحوجنا اليوم لمثل هؤلاء الرجال العلماء العظام الذين يرجع لهم الفضل الكبير في نشر كثير من فنون العلم التي اندثرت زمنا وعادت إلى الوجود بفضل الله ثم بفضلهم.

مؤلفاته:

مؤلفات الأخضري تزيد عن العشرين مؤلفًا بين متن وشرح، أو تربو عن الثلاثين كما جاء ذلك في مقال للمهدي البوعبدلي منها ما هو مطبوع طبعات قديمة أو حديثة، ومنها ما هو مخطوط ينتظر الطبع ومنها ما تعرض للضياع والتلف.

1- الجوهر المكنون في الثلاثة فنون:

عبارة عن متن يحوي علوم البلاغة من بحر الرجز يقع في 291 بيتًا وعليه شروح منها شرح الأخضري نفسه وهو شرح بالغ الأهمية.

2- السراج في الهيئة:

وهو عبارة عن نظم من البحر الطويل موضوعه علم الفلك: نظمه سنة (939هـ) وهو ابن تسعة عشر سنة.

وقد قام بشرح هذا النظم تلميذه عبد العزيز بن أحمد بن المسلم، وهو شرح مفيد، كما قام بشرحه أيضًا سحنون بن عثمان الميدوي الونشريسي وسمى شرحه "مفيد المحتاج في شرح السراج".

3- الدرة البيضاء في أحسن الفنون والأشياء:

أرجوزة في التروكات والحساب نظمها سنة 940هـ، وهو ابن عشرين سنة، يوم كان تلميذًا على يد والده، وكان الفراغ منها في شهر رمضان سنة 947هـ، ويحتوي على خمسمائة بيت.

وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام: الأول في الحساب والثاني في الفرائض والثالث في تصحيح الفروض وتوضيح القسمة الصحيحة للتركات.

وكان قد بدأ بشرحها غير أنها سرقت منه، ثم أعيدت إليه فشرح منها القسم الثاني فقط ويشير إلى ذلك الأستاذ أبو القاسم سعد الله بقوله:"كان الأخضري قد بدأ الشرح ثم سرقت منه النسخة لكن أعيدت له بعد مدة، والمعروف أنه أكمل شرح القسم الثاني على الأقل، أما الأول فليس من المؤكد أنه هو الذي شرحه، وكذلك القسم الثالث" ولكن أتم شرحها أبو محمد عبد اللطيف المبيح.

ونشير إلى أنها طبعت مع الشرح سنة 1325هـ بمطبعة التقدم مع حاشية لعبد المنعم الدمنهوري. وحاشية أخرى لعبد الله بن محمد الدرقاوي..

4- أزهر المطالب في علم الإسطرلاب في هيئة الأفلاك والكواكب:

وهي أرجوزة نظمها سنة 940هـ وهو ابن عشرين سنة.

5- شرح السنوسية:

وهو كتاب في شرح الصغرى السنوسية في العقيدة وتسمى أيضا بأم البراهين.

6- السُّلَّم المُنَوْرَق:

وسوف نتحدث عن هذه المنظومة بالتفصيل.

7- منظومة في قواعد الإعراب على كتاب مغني اللبيب لم يرد ذكرها في جل المصادر وجاء في مقدمتها:

هذا بحمد الله نظم سهل ... مورده للطالبين سهل

معتمدا على كتاب المغني ... لابن هشام تنسيج هذا الفن

8- الدرة البهية في نظم الأجرومية:

وهي عبارة عن نظم للأجرومية في النحو، نظمها سنة 981هـ وعدد أبياتها مائة وسبعون (170) بيتًا يقول في بدايتها:

قال الفقير ناظم الأوزان ... الأخضري عابد الرحمن

مصليا على رسول الله ... وآله ذوي الهدى والجاه

ويقول في ختامها:

تـم بحمـــــــد الله مـا قـصـــــدنا وكـان فـي محـــــــــــرم الحـرام
أبياتهـا يـا سـائلا قـد وجـــــــدت فهـي لمـا فـي أصلهـــــــــا نحوية
مـن بعـد تـسعمائـــــــة مستحـسنة سـميتها بالـــــــدرة البهيـــــــة
فـي عـام إحـــــدى وثمـانين سـنة مـن نظـم هـــــــــذه التي أوردنـا
بـدءا وختمـا لـــــــــذا النظـام سبعين بعـد مائـــــــة قـد رسـمت

نشير إلى أن هناك نظما آخر للأجرومية للشيخ العمريطي (ت970هـ)، أسماه أيضا الدرة البهية في نظم الأجرومية، يقول في مطلعها:

الحمد لله الـــــــــذي قد وفقنا

ويقول في آخرها

نظـــــم الفقير الشرف العمريطي
للعلم خير خلقـــــــــه وللتقى
ذي العجـز والتقـصير والتفـريط

9- الفريدة الغراء:

هي عبارة عن نظم في العقيدة نفيس جدا.

10- القدسية:

عبارة عن نظم في آداب السلوك، وتسمى المنظومة القدسية في طريق السنة، نظمها في سنة 944هـ وهو ابن أربع وعشرين سنة وتحتوي على ستة وأربعين وثلاث مائة (346) بيتا يتناول فيها المسائل المتعلقة بالتصوف في تطهير النفس والروح وما يتعلق بمجتمعاتنا من اتباع البدع والخرافات.

ولـم يتعـرض الأخـضري لـشرحها، يقـول أبـو القاسـم سـعد الله: "لا نعـرف أن الأخـضري قـد شـرحها رغـم شـهرته بـشرح منظوماتـه بنفـسه". وهنـاك مـن تعـرض لشرحها:

- كالشيخ الحسين بن محمد السعيد الورتلاني صاحب الرحلة الورتلانية (ت 1193هـ) المسمى "الكواكب العرفانية والشوارق الأنسية في شرح ألفاظ القدسية".

- الشيخ الحسين بن مصباح المسمى " تحفة المستمع والقاري في شرح قدسية الأخضري".

11- مختصر في فقه العبادات:

وهو عبارة عن متن اشتهر باسمه "مختصر الأخضري" يتعرض فيه إلى مسائل فقه العبادات من طهارة وأقسامها والصلاة وفرائضها وشروطها ويختمه بباب السهو، وهو على المذهب المالكي وعلى المختصر شروح كثيرة:

- شرح عبد اللطيف المسبح المسمى "عمدة البيان في عروض الأعيان".
- شرح عبد الكريم الفكون المسمى "الدرر على المختصر".
- شرح صالح عبد السميع الأبي الأزهري المسمى "هداية المتعبد السالك شرح مختصر الأخضري في مذهب الإمام مالك".
- شرح أحمد بن يعقوب وهو شرح لطيف ناسخه إبراهيم الزقاق سنة 1160هـ.
- الشيخ عبد الله بن محمد بن آب، نظم باب السهو، يقع في مائة وتسعة وخمسين (159) بيتًا سماه "العبقري في نظم سهو الأخضري".

12- رسالة في التحذير من البدع:

لم تذكر المصادر محتوى هذه الرسالة، وقد أشار إليها كل من عادل نويهض والحفناوي وشطوطي في كتابه الشيخ عبد الرحمن الأخضري (الكاشف والمنطقي) وربما تكون هذه الرسالة جزءا من منظومته القدسية.

مصنفاته الأدبية:

لقد خلف الأخضري وراءه مجموعة معتبرة من القصائد الشعرية المختلفة، في شتى الميادين منها ما هو موجود في بعض الخزائن والمكتبات ينتظر نفض الغبار عنه، ومنها ما اعتبر في حكم المفقود وتعرض للضياع والنهب والسرقة. غير أنه

تغلب على شعره طابع الشعر التعليمي، حيث نجد محمد الطمار يقول: "شعر الأخضري لا يخاطب وجدانا، بل استخدمه للمعاني العلمية، فنجد فيه الحقيقة تسبق الخيال، والطبع يغلب التصنع، والجزالة في غير ضعف ولا غرابة.

مصادر ومراجع الترجمة:

1- عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر.

2- محمد الطمار، تاريخ الأدب الجزائري.

3- الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج1 .

4- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1 .

5- مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني .

6- شطوطي، الشيخ عبد الرحمن الأخضري الكاشف والمنطقي.

7- رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج2.

8- إلياس سركيس، معجم المطبوعات العربية والمغربية، ج1 .

9- عبد الرحمن الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام، ج3 .

10- زكي خورشيد إبراهيم زكي، أحمد الشناوي، محمد ثابت الهندي، عبد الحميد يونس، دائرة المعارف الإسلامية، ط1933، ج1.

11- عبد الرحمن الأخضري، السُّلَّم المُنَوْرَق في علم المنطق مع إيضاح المبهم للدمنهوري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

12- عبد الرحمن الأخضري، شرح الجوهر المكنون .

السُّلَّمُ المُنَوْرَقُ

هو عبارة عن متن في علم المنطق من بحر الرجز نظمه سنة 941هـ وهو ابن إحدى وعشرين سنة. ويحتوي على مائة وثلاثة وأربعين (143) بيتًا، يقول في بدايته:

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذي قَدْ أَخْرَجا ... نَتائِجَ الفِكْرِ لأَرْبابِ الحِجَا

وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَماءِ العَقْلِ ... كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحابِ الجَهْلِ

حَتى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ ... رَأَوْا مُخَدَّراتِها مُنْكَشِفَهْ

نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلى الإنْعامِ ... بِنِعْمَةِ الإيمانِ وَالإسْلامِ

مَنْ خَصَّنا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أَرْسَلا ... وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقامَاتِ العُلَى

مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى ... العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفى

صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ ما دامَ الحِجا ... يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعاني لُجَجا

وآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الهُدَى ... مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ في الاهْتِدا

وَبَعْدُ فَالمَنْطِقُ لِلْجَنانِ ... نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسانِ

فَيَعْصِمُ الأفكارَ عَنْ غَيِّ الخَطا ... وَعَنْ دَقيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

فهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَواعِدا ... تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوائِدا

سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ المُنَوْرَقِ ... يُرْقَى بِهِ سَماءُ عِلْمِ المَنْطِقِ

ويقول في آخر هذا النظم:

وَكَانَ فِي أَوَائِلِ المُحَرَّمِ ... تَأْلِيفُ هَذا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ

مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِيْنْ ... مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِيْنْ

نشير إلى أن نظم السُّلَّم قد تُرجم إلى الفرنسية من طرف الأستاذ " دومنيك لوسيان" حيث عمل هذا الأخير على تنشيط التعليم الفرنسي بالجزائر وساهم في

ترجمة الكتب العربية ابتداء من سنة 1894م وقد قام بترجمة الدرة البيضاء في الفرائض لعبد الرحمن الأخضري أيضًا، والعقيدة للسنوسي وجوهرة التوحيد لإبراهيم اللقابي. وكان ضمن مقررات برامج التعليم في الأزهر (كتاب السُّلَّم).

غرضه من تأليف السُّلَّم:

يتضح لنا ذلك جليًا من خلال ما جاء في مقدمة شرحه للسلم حيث يقول: "فلما وضعت الأرجوزة المسماة بالسُّلَّم المُنَوْرَق، وجاءت بحمد الله جملة كافية، ولمقاصد من فنها حاوية، راودني بعض الإخوان من الطلبة أكرمهم الله المرة بعد المرة أن أضع عليها شرحًا مفيدًا يبث ما انطوت عليه من المعاني ويشيد ما تقاصر فيها من المباني، فأسميته لذلك طالبًا من الله تعالى حسن التوفيق إلى مهايع التحقيق".

ويذكر تواضعه في ذلك قائلا:"وإن كنت لست أهلا لذلك ولكني حملني عليه تفاؤلي ولم أضعه لمن هو أعلى مني بل لأمثالي من المبتدئين...".

وإضافة إلى شرح الأخضري لنظمه هناك شروحات أخرى منها:

أ- شرح الشيخ أبي راس الناصر المعسكري (ت 1192هـ): المسمى "القول المسلم في شرح السُّلَّم".

ب- شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن خليفة (ت 1094هـ).

ج- شرح الشيخ أحمد بن عبد المنعم بن يوسف الدمنهوري (ت 1192هـ): المسمى" إيضاح المبهم في معاني السُّلَّم".

د- شرح الشيخ أبي عبد الله محمد الصالح بن سليمان العيسوي الزواوي (ت 1243هـ).

هـ- شرح الشيخ الحسن الدرويشي القويسني (ت 1254هـ)، وهو الشرح الذي بين أيدينا.

و- شرح الشيخ أحمد عبد الفتاح بن يوسف المجيري.

ي- شرح الشيخ أبي عثمان سعيد بن إبراهيم قدورة (ت 1066هـ).

كما نجد العلّامة الشيخ الأخضري يضع فهرسة محكمة لشرحه تتمثل فيما يلي:

- فصل في جواز الاشتغال به (المنطق)
- أنواع الحكم الحادث
- أنواع الدلالة الوضعية
- فصل في مباحث الألفاظ
- فصل في بيان نسبة الألفاظ للمعاني
- فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية
- فصل في المعرفات
- باب في القضايا وأحكامها
- فصل في التناقض
- فصل في العكس والمستوى
- باب في القياس
- فصل في الأشكال
- فصل في القياس الاستثنائي
- لواحق القياس
- أقسام الحجة
- خاتمة

نظم السُّلَّم المُنَوْرَق في عِلْمِ المَنْطِقِ للأَخْضَرِيّ

([مقدمة])

الحَمْـدُ لِلَّـهِ الَّـذي قَـدْ أَخْرَجـا نَتائِـجَ الفِكْـرِ لأَرْبـابِ الحِجَـا

وَحَـطَّ عَـنْهُمْ مِـنْ سَـمَاءِ العَقْـلِ كُـلَّ حِجَـابٍ مِـنْ سَـحابِ الجَهْـلِ

حَتـى بَـدَتْ لَهُـمْ شُـمُوسُ المَعْرِفـهْ رَأَوْا مُخَدَّراتِـها مُنْكَـشِفَـهْ

نَحْمَـدُهُ جَـلَّ عَلـى الإِنْعـامِ بِنِعْمَـةِ الإِيمـانِ وَالإِسْـلامِ

مَـنْ خَـصَّنا بِخَيْـرِ مَـنْ قَـدْ أَرْسَـلا وَخَيْـرِ مَـنْ حَـازَ المَقامَـاتِ العُلَـى

مُحَمَّـدٍ سَيِّـدِ كُـلِّ مُقْتَفَـى العَرَبِـيِّ الهَاشِـمِيِّ المُـصْطَفى

صَـلَّى عَلَيْـهِ اللَّـهُ مـا دامَ الحِجـا يَخُـوضُ مِـنْ بَحْـرِ المَعـاني لُجَجـا

وآلِـهِ وَصَحْبِـه ذَوِي الهُـدَى مَـنْ شُـبِّهُوا بِـأَنْجُمٍ فـي الاهْتِـدا

وَبَعْـدُ فَالمَنْطِـقُ لِلْجَنَـانِ نِـسْبَتُهُ كَالنَّـحْوِ لِلِّـسانِ

فَيَعْـصِمُ الأفكـارَ عَـنْ غَـيِّ الخَطـا وَعَـنْ دَقيـقِ الفَهْـمِ يَكْـشِفُ الغِطَـا

فهَـاكَ مِـنْ أُصولِـهِ قَواعِـدا تَجْمَـعُ مِـنْ فُنُونِـهِ فَوائِـدا

سَمَّيْتُـهُ بِالـسُّلَّمِ المُنَـوْرَقِ يُرْقَـى بِـهِ سَـماءُ عِلْـمِ المَنْطِـقِ

وَاللَّـهَ أَرْجُـو أَنْ يَكُـونَ خَالِـصَا لِوَجْهِـهِ الكَرِيـمِ لَـيْسَ قالِـصَا

وَأَنْ يَكـونَ نافِعـاً لِلْمُبْتَـدي بِـهِ إِلـى المُطَـوَّلاتِ يَهْتَـدي

(فَصْلٌ في جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ)

وَالخُلْفُ في جَوازِ الاشْتِغالِ ... بِهِ عَلى ثَلاثَةٍ أَقْوالِ
فَابْنُ الصَّلاحِ وَالنَّواوي حَرَّما ... وَقالَ قَوْمٌ يَنْبَغي أَنْ يُعْلَما
وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحهْ ... جَوَازُهُ لِكامِلِ القَريحَهْ
مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتابِ ... لِيَهْتَدي بِهِ إِلى الصَّوابِ

(فَصْلٌ في أَنْواعِ العِلْمِ الحَادِثِ)

إِدْراكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمْ ... وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْديقٍ وُسِمْ
وَقُدِّمَ الأَوَّلُ عِنْدَ الوَضْعِ ... لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ
وَالنَّظَرِيْ ما احْتاجَ لِلتَّأَمُّلِ ... وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّروريُّ الجَلي
وَما بِهِ إِلى تَصَوُّرٍ وُصِلْ ... يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ
وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلا ... بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلا

(فَصْلٌ في أنواَعِ الدّلالةِ الوَضْعِيَّةِ)

دَلالَةُ اللَّفْظِ عَلى مَا وافَقَهْ ... يَدْعُونَهَا دَلالَةَ المُطابَقَهْ
وَجُزْئِهِ تَضَمُّناً وَما لَزِمْ ... فَهْوَ الْتِزَامٌ إِنْ بِعَقْلٍ التَزَمْ

(فَصْلٌ في مباحِثِ الأَلْفاظِ)

مُسْتَعْمَلُ الأَلْفاظِ حيثُ يوجدُ ... إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ
فَأَوَّلٌ ما دَلَّ جُزْؤُهُ عَلى ... جُزْءِ مَعْناهُ بِعَكْسِ ما تَلا

وَهْوَ عَلى قِسْمَيْنِ أَعْني المُفْرَدا كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدا
فَمُفْهِمُ اشْتِراكٍ الكُلِّيُّ كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ
وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فيها انْدَرَجْ فَانْسِبْهُ أَوْ لِعارِضٍ إِذا خَرَجْ
وَالكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقاصْ جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخاصْ
وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ بِلا شَطَطْ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ

(فَصْلٌ في بَيانِ نِسْبَةِ الأَلْفاظِ لِلْمَعاني)

وَنِسْبَةُ الأَلْفاظِ لِلْمَعاني خَمْسَةُ أَقْسامٍ بِلا نُقْصانِ
تَواطُؤٌ تَشاكُكٌ تَخالُفُ وَالاشْتِراكُ عَكْسُهُ التَّرادُفُ
وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ سَتُذْكَرُ
أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلا وَعَكْسُهُ دُعا وَفي التَّساوِي فَالْتِماسٌ وَقَعا

(فَصْلٌ في بَيانِ الكُلِّ والكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ)

الكُلُّ حُكْمُنا عَلى المَجْمُوعِ كَكُلِّ ذاكَ لَيْسَ ذا وُقُوعِ
وَحَيْثُما لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِما فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِما
وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّةْ وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةْ

(فَصْلٌ في المُعَرِّفاتِ)

مُعَرِّفٌ عَلى ثَلاثَةٍ قُسِمْ حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ
فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعا وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخاصَةٍ مَعا

وَنـــاقِصُ الحَـــدِّ بِفَـــصْلٍ أَوْ مَعـــا جِنْـــسٍ بَعيـــدٍ لا قَريـــبٍ وَقَعـــا
وَنـــاقِصُ الرَّسْـــمِ بِخَاصَـــةٍ فَقَـــطْ أَوْ مَـــعَ جِـــنْسٍ أَبْعَـــدٍ قَـــدِ ارْتَبَـــطْ
وَمَـــا بِلَفْظِـــيٍّ لَـــدَيْهِم شُهِـــرا تَبْديـــلُ لَفْـــظٍ بِرَديـــفٍ أَشْهـــرَا
وَشَـــرْطُ كُـــلٍّ أَنْ يُـــرى مُطَّـــرِداً مُنْعَكِـــساً وَظاهِـــراً لا أَبْعَـــدا
وَلا مُـــــساوِياً وَلا تُجُـــــوِّزا بِـــلا قَرِيْنَـــةٍ بِهـــا تُحُـــرِّزا
وَلا بِمـــا يُـــدْرَى بِمَحْـــدُودٍ وَلا مُـــشْتَرَكٍ مِـــنَ القَرينَـــةِ خَـــلا
وَعِنْـــدَهُم مِـــنْ جُمْلَـــةِ المَـــرْدودِ أَنْ تَـــدْخُلَ الأَحْكـــامُ فـــي الحُـــدُودِ
وَلا يَـــجُوزُ فـــي الحُـــدُودِ ذِكْـــرُ أَوْ وَجَـــائِزٌ فـــي الرَّسْـــمِ فَـــادْرِ مـــا رَوَوْا

(بَابٌ في القَضايا وَأَحْكامِها)

مـــا احْـــتَمَلَ الـــصِّدْقَ لِذاتِـــهِ جَـــرى بَيْـــنَهُمُ قَـــضِيَّةً وَخَبَـــرا
ثُـــمَّ القَـــضَايا عِنْـــدَهُم قِـــسْمانِ شَرْطِيَّـــةٌ حَمْلِيَّـــةٌ وَالثَّـــاني
كُلِّيَّـــةٌ شَخْـــصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ إِمَّـــا مُـــسَوَّرٌ وَإِمَّـــا مُهْمَـــلُ
وَالـــسُّورُ كُلِّيـــاً وَجُزْئِـــيّاً يُـــرَى وَأَرْبَـــعٌ أَقْـــسَامُهُ حَيْـــثُ جَـــرى
إِمَّـــا بِكُـــلٍّ أَوْ بِبَعْـــضٍ أَوْ بـــلا شَـــيْءَ وَلَـــيْسَ بَعْـــضٌ أَوْ شِبْـــهٍ جَـــلا
وَكُـــلُّها مُوجَبَـــةٌ أَوْ سالِبَـــهْ فَهْـــيَ إِذنْ إِلـــى الثَمـــانِ آيِبَـــهْ
والأَوَّلُ الموضـــوعُ فـــي الحملِيَّـــهْ والآخـــرُ المحمـــولُ بالـــسَّويَّـــهْ
وَإِنْ عَلـــى التَّغْليـــقِ فيهـــا قَـــدْ حُكِـــمْ فَإِنَّهـــا شَـــرْطِيَّةٌ وَ تَـــنْقَـــسِمْ
أَيْـــضاً إِلـــى شَرْطِيَّـــةٍ مُتَّـــصِلَهْ وَمِثْلُهـــا شَرْطِيَّـــةٌ مُنْفَـــصِلَهْ
جُـــزْ آهُمـــا مُقَـــدَّمٌ وَتالـــيْ أَمَّـــا بَيَـــانُ ذاتِ الاتِّـــصَالِ
مـــا أَوْجَبَـــتْ تَـــلازُمَ الجُزْأَيْـــنِ وَذاتُ الانفِـــصالِ دُونَ مَيْـــنِ

مـــا أَوْجَبَـــتْ تَـــنَافُراً بَيْنَهُمـــا أَقْـــسامُها ثَلاثَـــةٌ فَلْتُعْلَمـــا
مـــانِعُ جَمْـــعٍ أَوْ خُلُـــوٍّ أَوْ هُمَـــا وَهْـــوَ الحَقِيقِـــيُّ الأَخَـــصُّ فَاعْلَـــما

(فَصْلٌ في التَّـناقُضِ)

تَنَـــاقُضٌ خُلْـــفُ القَـــضِيَّتَيْنِ فِـــيْ كَيْـــفٍ وَصِـــدْقُ واحِـــدٍ أَمْـــرٌ قُـــفِيْ
فَـــإِنْ تَكُـــنْ شَخْـــصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَـــهْ فَنَقْـــضُها بِـــالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَـــهْ
وَإِنْ تَـــكُنْ مَحْـــصُورَةً بِالـــسُّورِ فَـــانْقُضْ بِـــضِدِّ سُـــورِها المَـــذْكُورِ
فَـــإِنْ تَكُـــنْ مُوجِبَـــةً كُلِّيَّـــةْ نَقِيـــضُها سَـــالِبَةٌ جُزْئِيَّـــةْ
وَإِنْ تَكُـــنْ سَـــالِبَةً كُلِّيَّـــةْ نَقِيـــضُها موجَبَـــةٌ جُزْئِيَّـــةْ

(فَصْلٌ في العَكْسِ المُسْتَوي)

العَكْـــسُ قَـــلْبُ جُـــزْأَيِ القَـــضِيَّهْ مَـــعَ بَـــقَاءِ الـــصِّدْقِ وَالكَيْفِـــيَّهْ
وَالكَـــمِّ إِلّا المُوجِـــبَ الكُلِّيَّـــهْ فَعَوْضُـــها المُوجبَـــةُ الجُزْئِيَّـــةْ
وَالعَكْـــسُ لازِمٌ لِغَـــيْرِ مَـــا وُجِـــدْ بِـــهِ اجْتِمَـــاعُ الخِـــسَّتَيْنِ فَاقْتَـــصِدْ
وَمِثْلُهـــا المُهْمَلَـــةُ الـــسَّلبِيَّهْ لأَنَّهَـــا فـــي قُـــوَّةِ الجُزئِيَّـــهْ
وَالعَكْـــسُ فـــي مُـــرَتَّـــبٍ بِالطَّـــبْعِ وَلَـــيْسَ فـــي مُـــرَتَّـــبٍ بِالوَضْـــعِ

(بابٌ في القِـيَاسِ)

إِنَّ القِيـــاسَ مِـــنْ قَـــضايا صُـــوِّرا مُـــسْتَلْزِماً بِالـــذَّاتِ قَـــوْلاً آخَـــرا
ثُـــمَّ القِيَـــاسُ عِنْـــدَهُمْ قِـــسْمَانِ فَمِنْـــهُ مَـــا يُدْعـــى بِالاقْتِـــراني
وَهْـــوَ الَّـــذي دَلَّ علـــى النَتيجَـــةِ بِقُـــوَّةٍ وَاخْـــتَصَّ بالحَمْلِيَّـــةِ

فَـــإِنْ تُـــرِدْ تركيبَـــهُ فَرَكِّبَـــا مُقَـــدِّماتِهِ عَلَـــى مَـــا وَجَبَـــا
وَرَتِّـــبِ المُقَـــدِّماتِ وَانْظُـــرا صَـــحِيحَهَا مِـــنْ فَاسِـــدٍ مُخْتَبِـــرا
فَـــــإِنَّ لازِمَ المُقَدِّمَـــــاتِ بِحَـــــسَبِ المُقَدِّمَـــــاتِ آتِ
وَمَـــا مِـــنَ المُقَدِّمَـــاتِ صُغْـــرَى فَيَجِـــبُ انْـــدِراجُها فِـــي الْكُبْـــرى
وَذاتُ حَـــدٍّ أَصْغَـــرٍ صُـــغْراهُما وَذاتُ حَـــدٍّ أَكْبَـــرٍ كُبْراهُمَـــا
وَأَصْـــغَرٌ فَـــذاكَ ذُو انْـــدِراجِ وَوَسَـــطٌ يُلْغَـــى لَـــدَى الإِنْتَـــاجِ

(فَصْلٌ في الأَشْكالِ)

الـــشَّكْلُ عِنْـــدَ هـــؤُلاءِ النَّـــاسِ يُطْلَـــقُ عَـــنْ قَـــضِيَّتَيْ قِيَـــاسِ
مِـــنْ غَيْـــرِ أَنْ تُعْتَـــبَرَ الأَسْـــوارُ إِذْ ذَاكَ بِالـــضَّرْبِ لَـــهُ يُـــشَارُ
وللمُقَـــدِّماتِ أَشْكَـــالٌ فَقَـــطْ أَرْبَعَـــةٌ بِحَـــسَبِ الحَـــدِّ الوَسَـــطْ
حَمْـــلٌ بِـــصُغْرَى وَضْـــعُهُ بِكُبْـــرَى يُدْعَـــى بِـــشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُـــدْرَى
وَحَمْلُـــهُ فِـــي الْكُـــلِّ ثَانِيـــاً عُـــرِفْ وَوَضْعُـــهُ فِـــي الْكُـــلِّ ثَالِثـــاً أُلِـــفْ
وَرَابِـــعُ الأَشْـــكَالِ عَكْـــسُ الأَوَّلِ وَهْـــيَ عَلَـــى التَّرْتِيـــبِ فِـــي التَّكَمُّلِ
فَحَيْـــثُ عَـــنْ هَـــذا النِّظَـــامِ يُعْـــدَلُ فَفَاسِـــدُ النِّظَـــامِ أَمَّـــا الأَوَّلُ
فَـــشَرْطُهُ الإِيْجَـــابُ فِـــي صُغْـــرَاهُ وَأَنْ تُـــرَى كُلِّيَّـــةً كُبْـــرَاهُ
وَالثَّـــانِ أَنْ يَخْتَلِفَـــا فِـــي الْكَيْـــفِ مَـــعْ كُلِّـــيَّةِ الْكُبْـــرَى لَـــهُ شَـــرْطٌ وَقَـــعْ
وَالثَّالِـــثُ الإِيْجَـــابُ فِـــي صُـــغْرَاهُمَا وَأَنْ تُـــرَى كُلِّيَّـــةً إِحْـــدَاهُمَا
وَرَابِـــعٌ عَـــدَمُ جَمْـــعِ الخِـــسَّتَيْنْ إِلّا بِـــصُورَةٍ فَفِيهَـــا يَـــسْتَبِينْ
صُـــغْرَاهُمَا مُوجِبَـــةٌ جُزْئِيَّـــةْ كُبْرَاهُمَـــا سَالِبَـــةٌ كُلِّيَّـــةْ
فَمُنْتِـــجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَـــةْ كَالثَّـــانِ ثُـــمَّ ثَالِـــثٌ فَـــسِتَّةْ

وَرَابِـــعٌ بِخَمْـــسَةٍ قَـــدْ أَنْتَجَـــا وَغَيْـــرُ مَـــا ذَكَرْتُـــهُ لَـــمْ يُنْـــتِجا
وَتَتْـــبَعُ النَّـــتِيجَةُ الأَخَـــسَّ مِـــنْ تِلْـــكَ المُقَدِّمـــاتِ هكَـــذا زُكِـــنْ
وَهـــذِهِ الأَشْكـــالُ بِالحَمْـــلِيّ مُخْتَـــصَّةٌ وَلَـــيْسَ بِالـــشَّرْطِيّ
وَالحَـذْفُ فـي بَعْـضِ المُقَدِّمـاتِ أَوْ النَّتيـــــجَةِ لِعِلْـــــمٍ آتِ
وَتَنْـــتَهي إِلَـــى ضَـــرُورَةٍ لِمَـــا مِـــنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْـــسُلٍ قَـــدْ لَزِمَـــا

(فَصْلٌ في القياس الاستثنائي)

وَمِنْـــهُ مَـــا يُـــدْعَى بِالاسْتِثْنَـــاءِ يُعْـــرَفُ بِالـــشَّرْطِ بِـــلا امْتِـــرَاءِ
وَهْـــوَ الَّـــذِي دَلَّ عَلَـــى النَّتِـــيْجَةِ أَوْ ضِـــدِّها بِالفِعْـــلِ لا بِالقُـــوَّةِ
فَـــإِنْ يَـــكُ الـــشَّرْطِيُّ ذَا اتِّـــصَالِ أَنْتَـــجَ وَضْـــعُ ذَاكَ وَضْـــعَ التَّـــالِي
وَرَفْـــعُ تَـــالٍ رَفْـــعَ أَوَّلٍ وَلا يَلْـــزَمُ فِـــي عَكْـــسِهِمَا لِمَـــا انْجَلَـــى
وَإِنْ يَكُـــنْ مُنْفَـــصِلاً فَوَضْـــعُ ذا يُنْتِـــجُ رَفْـــعَ ذَاكَ وَالعَكْـــسُ كَـــذا
وَذَاكَ فِـــيْ الأَخَـــصِّ ثُـــمَّ إِنْ يَكُـــنْ مَـــانِعَ جَمْـــعٍ فَبِوَضْـــعِ ذَا زُكِـــنْ
رَفْـــعٌ لِـــذَاكَ دُونَ عَكْـــسٍ وَإِذَا مَانِـــعَ رَفْـــعٍ كَـــانَ فَهْـــوَ عَكْـــسُ ذَا

(فَصْلٌ في لَـوَاحِقِ القِيَاسِ)

وَمِنْـــهُ مَـــا يَدْعُونَـــهُ مُرَكَّبَـــا لِكَوْنِـــهِ مِـــنْ حُجَـــجٍ قَـــدْ رُكِّبَـــا
فَرَكِّبَنْـــهُ إِنْ تُـــرِدْ أَنْ تَعْلَمَـــهْ وَاقْلِـــبْ نَتِـــيْجَةً بِـــهِ مُقَدِّمَـــهْ
يَلْـــزَمُ مِـــنْ تَرْكِيْبِـــهَا بِأُخْـــرَى نَتِيْجَـــةٌ إِلَـــى هَلُـــمَّ جَـــرَّا
مُتَّـــصِلَ النَّتَـــائِجِ الَّـــذِي حَـــوَى يَكُـــونُ أَوْ مَفْـــصُولَها كُـــلٌّ سَـــوَا
وَإِنْ بِجُزْئِـــيٍّ عَلَـــى كُـــلِّيْ اسْـــتُدِلْ فَـــذَا بِالاسْـــتِقْرَاءِ عِنْـــدَهُمْ عُقِـــلْ
وَعَكْـــسُهُ يُـــدْعَى القِيَـــاسَ المَنْطِقِـــيْ وَهْـــوَ الَّـــذِيْ قَدَّمْتُـــهُ فَحَقِّـــقِ

وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيْلٌ جُعِلْ
وَلا يُفِيْدُ القَطْعَ بِالدَّلِيْلِ قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيْلِ

(أَقْسامُ الحُجَّةِ ـ [وهي تقسيم للقياس باعتبار مادته] ـ)

وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّةْ أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةْ
خِطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

([الكلام على البرهان])

أَجَلُّهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ
مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ
وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِيْنِيَّاتِ
وَفِيْ دَلالَةِ المُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيْجَةِ خِلافٌ آتِ
عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَوَلُّدُ أَوْ وَاجِبٌ وَالأَوَّلُ المُؤَيَّدُ

(خَاتِمَةٌ [في خطأ البرهان])

وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا فِيْ مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالمُبْتَدَا
فِيْ اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيْفِ مَأْخَذَا
وَفِيْ المَعَانِيْ لالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ
كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ
وَالحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ
وَالثَّانِ كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ وَتَرْكِ شَرْطِ النُّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

هَـذا تَمَـامُ الغَـرَضِ المَقْـصُودِ مِـنْ أُمَّهَـاتِ المَنْطِـقِ المَحْمُـودِ
قَـدِ انْتَهَـى بِحَمْـدِ رَبِّ الفَلَـقِ مَـا رُمْتُـهُ مِـنْ فَـنِّ عِلْـمِ المَنْطِـقِ
نَظَمَـهُ العَبْـدُ الـذَّلِيْلُ المُفْتَـقِر لِرَحْمَـةِ المَـوْلَى العَظِـيْمِ المُقْتَـدِرْ
الأَخْـضَرِيُّ عَابِـدُ الرَّحْمَـنِ المُرْتَجِـيْ مِـنْ رَبِّـهِ المَنَّـانِ
مَغْفِـرَةً تُحِيْـطُ بِالذُّنُـوبِ وَتَكْـشِفُ الغِطَـا عَـنِ القُلُـوبِ
وَأَنْ يُثِـيْبَنَا بِجَنَّـةِ العُلَـى فَإِنَّـهُ أَكْـرَمُ مَـنْ تَفَضَّـلا
وَكُـنْ أَخِـيْ لِلْمُبْـتَدِيْ مُـسَامِحَا وَكُـنْ لإِصْـلاحِ الفَـسَادِ نَاصِـحَا
وَأَصْـلِحِ الفَـسَادَ بِالتَّأَمُّـلِ وَإِنْ بَدِيْهَـةً فَـلا تُبَـدِّلِ
إِذْ قِيْـلَ كَـمْ مُزَيِّـفٍ صَحِيْحَـا لأَجْـلِ كَـوْنِ فَهْمِـهِ قَبِيْحَـا
وَقُـلْ لِمَـنْ لَـمْ يَنْتَـصِفْ لِمَقْـصِدِيْ العُـذْرُ حَـقٌّ وَاجِـبٌ لِلْمُبْـتَدِيْ
وَلِبَنِـيْ إِحْـدَى وَعِـشْرِيْنَ سَنَـةْ مَعْـذِرَةٌ مَقْبُولَـةٌ مُسْتَحْـسَنَةْ
لا سِـيَّمَا فِـيْ عَاشِـرِ القُـرُونِ ذِيْ الجَهْـلِ وَالفَـسَادِ وَالفُتُـونِ
وَكَـانَ فِـيْ أَوَائِـلِ المُحَـرَّمِ تَأْلِيْـفُ هَـذا الرَّجَـزِ المُنَظَّـمِ
مِـنْ سَنَـةِ إِحْـدَى وَأَرْبَعِـيْنْ مِـنْ بَعْـدِ تِـسْعَةٍ مِـنَ المَئِيْـنْ
ثُـمَّ الـصَّلاةُ وَالـسَّلامُ سَرْمَـدَا عَلَـى رَسُـولِ اللَّهِ خَيْـرِ مَـنْ هَـدَى
وَآلِـهِ وَصَحْبِـهِ الثِّقَـاتِ الـسَّالِكِيْنَ سُبُـلَ النَّجَـاةِ
مَـا قَطَعَـتْ شَـمْسُ النَّهَـارِ أَبْرُجَـا وَطَلَـعَ البَـدْرُ المُنِيْـرُ فِـيْ الـدُّجَى

الإمام حسن بن درويش القويسني

اسمه ونسبه:

هو برهان الدين حسن بن درويش بن عبد الله بن مطاوع القويسني[1]. الشيخ السابع عشر للأزهر الشريف.

الميلاد:

وُلِدَ في مدينة قويسنا، محافظة المنوفية، ونُسِبَ إليها.

نشأته ومراحل تعليمه:

كان الإمام الشيخ حسن القويسني - رحمه الله - كفيف البصر، ولم تأت لنا كتب التراجم بأي شيء عن نشأته ومراحل تعليمه، وأنه اشتهر باسم البرهان القويسني الشافعي.

تلاميذه:

تخرج على يد الإمام الشيخ القويسني - رحمه الله - كثير من أعلام العلماء من أشهرهم: الشيخ إبراهيم الباجوري، والسيد مصطفى الذهبي، والشيخ محمد البناني،

---

(1) ظهر في القرن الثالث عشر الهجري ثلاثة من العلماء يحملون اسم الشيخ حسن القويسني:

الأول: ورد ذكر اسم الأب والجد، وله إجازة خطية بدار الكتب المصرية رقم 317 في مصطلح الحديث، أجاز بها أبا السعود عبد الرحيم بن مسعود الصعيدي الطهطاوي.

والثاني: حسن العلوي بن داود بن عبد الله القويسني، وله بدار الكتب استجازة رقم 154 أجازه بها داود بن محمد بن أحمد القلعي.

أما الثالث: فهو شيخ الأزهر الشيخ الإمام برهان الدين حسن بن درويش بن عبد الله بن مطاوع القويسني المتوفى سنة 1254هـ.

أما الأول: فقد يكون هو الثاني أو الثالث وقد يكون غيرهما، فإننا لا نملك دليلا علميًا يحدد شخصيته.

ومن ألمع تلاميذه رفاعة الطهطاوي حيث درَّس له جمع الجوامع في أصول الفقه، ومشارق الأنوار في الحديث. وممن تتلمذ عليه حفيده الشيخ حسن القويسني شيخ رواق ابن معمر وأحد مدرسي الأزهر، سنة 1299هـ ودفن مع جده على باب ضريح الشيخ البيومي.

أخلاقه ومنزلته:

كان الإمام الشيخ حسن القويسني - رحمه الله - عالمًا، تقيًّا، مدققًا، محققًا، ورعًا، زاهدًا، متصوفًا، مهيبًا، وقورًا، عزيزَ النفس.

ذكر صاحب كتاب كنز الجوهر أنه: «كان رحمه الله من شرف النفس وعلو الهمة بمكان حتى محمد علي باشا أحبَّ أن يُنْعِمَ عليه بشيء من الدنيا فأبت نفسه ذلك..... واستغرقته الصوفية حتى كانت له أحيانًا شطحات لا يستسيغها غير الصوفية، ومن المعروف أن الإنسان إذا طغت مشاعره فإنه لا يحس غيره ولا يشعر بسواه، فيتصرف تبعًا لما تمليه وتستغرقه محبته، فيذهلون عن الدنيا وما فيها من ظواهر مادية زائلة فيتصرفون وينطقون بما لا يسيغه غيرهم، مما يسمونه الشطحات الصوفية أو الجذب، وكان الشيخ الإمام تعتريه هذه النوبات أحيانًا فيحدث منه ما لا يتسق ومنصبه الكبير، ولكن سرعان ما يثوب إلى حالته الطبيعية فيكون أتم ما يكون عقلا وأحسن ما يكون جلالا وتصونًا، قال صاحب كنز الجوهر: «وكان إذا جاء وقت درسه أفاق وقرأ درسه، ولم يزل على حاله إلى أن توفي سنة 1254هـ».

ونذكر هنا موقفًا حدث بينه وبين الشيخ الأمير يدل على سموِّ أخلاق العلماء، فقد ذكر الشيخ محمد سليمان في كتابه «من أخلاق العلماء» ص39 نقلا عن شيخه المرحوم الشيخ عبد المجيد اللبان أنه كانت هناك جفوة بين الشيخ الإمام والشيخ الأمير، وبلغت الجفوة الحاكم، وكان الشيخ الأمير عنده فسأله عن الجفوة وأخبَرَه أن الشيخ القويسني حدَّثه عنها، فقال الشيخ الأمير: ليس بيننا إلا الخير، وما أظن الشيخ القويسني حدَّثك بشيء من هذا، وأثنى على الشيخ القويسني ثناء جَمًّا، ولما انصرف من عند الحاكم ذهب إلى دار الشيخ القويسني وحدثه بما قاله الحاكم وما أجابه به، فقال له الإمام: صدقت في ظَنِّك، ما قلتُ للحاكم شيئًا، فقال الشيخ

الأمير: هكذا أهل العلم يسوون ما بينهم في خاصتهم، وأما مظهرهم فيجب أن يكون قدوة في التآلف والخير، وإمساكًا على عروة الإسلام، وحفظًا لكرامة العلم - وزال بهذا ما بينهما من جفاء.

مؤلفاته:

- **شرح السُّلَّم المُنَوْرَق** لعبد الرحمن بن محمد الصغير الأخضري، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

والسُّلَّم له شروحات متعددة، ولكن تختلف من حيث الطول ومن حيث الاختصار ومن أجود هذه الشروح شرح الشيخ القويسني لميزتين:

الأولى: الاختصار.

والثانية: المزج.

والشرح الممزوج بالنسبة لطالب العلم المبتدئ والمتوسط والمنتهي، المتون التي شرح بالمزج العناية بها أولى دراسةً وتدريسًا، وما عداه يكون مرجعًا أو يجرد أو نحو ذلك، والمراد بالمزج هو الذي يخلط فيه الشرح مع المتن، يأتي بكلمة ويدخل بينها كلمة أخرى وهكذا حتى يأتي على المسائل التي ذكرها الناظم وقد يزيد على ما ذكره الناظم، وهذا أفيد لطالب العلم من حيث إذا كان المتن محفوظًا يكون الفهم له أكثر وأرسخ، بخلاف المتن الذي تعلق فيه المتن يوضع في أعلى الصفحة ثم يؤتى بمعاني الأبيات وقد يترك بعض الكلمات التي تكون في المتن فلا تشرح أو بعض المسائل ولا يحل عبارات المتن، نقول: هذا فائدته قليلة لطالب العلم، والعناية به ينبغي أن تكون أقل من العناية بالشروحات الممزوجة، إذًا لهاتين الميزتين كان الاختيار لهذا الكتاب.

ثُم شروحات السُّلَّم متقاربة "إيضاح المبهم" "وشرح المصنف"، وكذلك "الملوي" يعتبر شرحًا ممزوجًا لكنه صعب، وكذلك بعض الشروحات المعاصرة إنما هي من باب التعليق على المتن، وإن كان الدمنهوري في "إيضاح المبهم" يحاول أن يقف مع الألفاظ، لكنه ليس كالشرح الممزوج.

وفي النهاية هذا الكتاب العناية به أولى فهو مختصر ليس بطويل، وهو واضح العبارة في الجملة.

- سند القويسني: قال في أوله: أخذت صحيح البخاري عن الإمام الفاضل الهمام الشيخ عبد الله الشرقاوي عن الشيخ الرحالة، منه نسخة خطية بدار الكتب رقم (23126ب).

- رسالة في المواريث (في الفقه).

ولايته للمشيخة:

بعد أن توفي الإمام الشيخ حسن العطار - رحمه الله - تقلَّد المشيخة شيخ الإسلام البرهان القويسني الشافعي سنة (1250 هـ - 1834م) وبقي بها حتى وفاته.

وفاته:

توفي الإمام الشيخ حسن القويسني - رحمه الله - سنة (1254هـ - 1838م) في القاهرة، ودُفن بمسجد الشيخ علي البيومي بالحسينية بالقاهرة.

مصادر ترجمته:

- الأزهر في اثني عشر عامًا، نشر إدارة الأزهر.

- الأعلام للزركلي 190/2.

- شيوخ الأزهر، تأليف: أشرف فوزي 43/2 وما بعدها.

- كنز الجوهر في تاريخ الأزهر، تأليف: سليمان رصد الحنفي الزياتي ص141.

- مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، تأليف علي عبد العظيم.

- من أخلاق العلماء للشيخ محمد سليمان - من مطبوعات الشعب.

وصف النسخة الخطية

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على ست نسخ خطية، خمس منها لمتن السلم للأخضري، ونسخة لشرح القويسني، وهي كالآتي:

1- النسخة الأولى لمتن السلم: وهي نسخة محفوظة في الأزهر الشريف برقم (2192 خصوصي، 91334 عمومي)، وهي نسخة جيدة تقع في (14) ورقة، وفي الصفحة حوالي (5) أبيات تقريبًا.

2- النسخة الثانية لمتن السلم: وهي نسخة محفوظة في الأزهر الشريف برقم (2204 خصوصي، 91346 عمومي)، وهي نسخة جيدة تقع في (7) ورقات، وفي الصفحة حوالي (10) أبيات تقريبًا.

3- النسخة الثالثة لمتن السلم: وهي نسخة محفوظة في الأزهر الشريف برقم (963 خصوصي، 41199 عمومي) وهي نسخة جيدة بها تقريرات وتعليقات، وتقع في (6) ورقات، وفي الصفحة حوالي (17) بيتاً تقريبًا.

4- النسخة الرابعة لمتن السلم: وهي نسخة محفوظة في الأزهر الشريف برقم (1044خصوصي، 43077 عمومي)، وهي نسخة جيدة تقع في (7) ورقات، وفي الصفحة حوالي (15) بيتاً تقريبًا.

5- النسخة الخامسة لمتن السلم: وهي نسخة محفوظة في الأزهر الشريف برقم (6 خصوصي، 1004 عمومي)، وهي نسخة جيدة تقع في (6) ورقات، وفي الصفحة حوالي (14) بيتاً تقريبًا.

6- نسخة شرح الشيخ القويسني: وهي نسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود برقم (67)، وهي نسخة جيدة نسخت عام (1250هـ)، وفي الصفحة (17) سطرًا، وفي السطر ثماني كلمات تقريبًا.

الفرق بين (المُنَوْرَق) و(المُرونَق)

أولا طرة جميع المخطوطات لكتاب السُّلَّم يذكر عليها العنوان بدون هاتين الكلمتين، ويأتي العنوان هكذا تقريبًا: (متن السُّلَّم في المنطق)، ولكن الشيخ الأخضري يذكر في البيت الثاني عشر اسم المنظومة فيقول:

سَمَّيْتُـــهُ بِالـــسُّلَّمِ المُنَـــوْرَقِ يُرْقَـــى بِـــهِ سَـــماءُ عِلْـــمِ المَنْطِـــقِ

ورد البيت هكذا في ثلاث نسخ هي: (الثانية والثالثة والخامسة)، وفي النسختين (الأولي والرابعة) ورد بلفظ (المُرَونَق).

وجاء الشيخ القويسني في شرحه ليحل هذا الإشكال؛ وشرح البيت على لفظ (المُنَوْرَق)، وأجاز اللفظة الأخرى فقال:

"(المُنَوْرَقِ) **بتقديم النون على الراء كما هو الرواية عن المصنف، ويصح تقديم الراء ومعناه المزين المزخرف**".

فاللفظتان صحيحتان، واخترنا نحن ما اختاره الشيخ القويسني لفظ (المُنَوْرَقِ).

منهج التحقيق

في البداية الكتاب الذي بين أيدينا يحتوي بداخله على منظومة السُّلَّم للشيخ الأخضري، وشرح الشيخ القويسني، وتقريرات وتعليقات لحضرة العلّامة الفاضل الشيخ خطاب عمر الدروي الشافعي وضعناها في الحواشي.

وقد سار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

1- نسخ المخطوط نسخًا علميًا دقيقًا.

2- مطابقة النص ومراجعته.

3- ضبط نص المنظومة كاملا.

4- وضع تعليقات الشيخ خطاب عمر الدروي في الحاشية لأهميتها وجمعها من مختلف شروح السُّلَّم.

5- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.

6- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.

7- صنع مقدمة حول الشيخ الأخضري ومنظومة السُّلَّم المُنَوْرَق واعتناء العلماء بها.

8- صنع ترجمة وافية للشيخ القويسني شيخ الأزهر الشريف، وتوضيح لمزايا شرحه الممزوج لاختصاره وسهولته عن مختلف الشروح.

9- عمل فهارس تفصيلية لأبواب الكتاب.

وأخيرًا فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيبًا أن يبادرنا بالنصيحة والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

المحقق

نماذج من صور النسخة الخطية

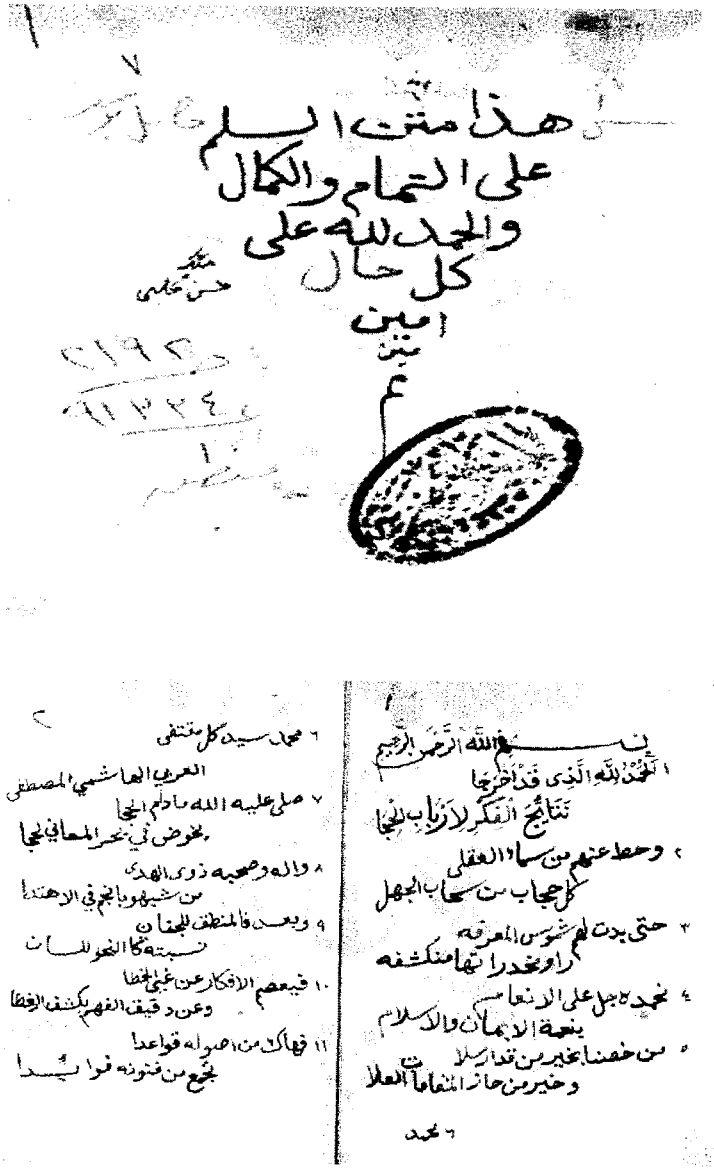
هذا منتهى القسم
على التمام والكمال
والحمد لله على
كل حال
آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

١ الحمد لله الذي قد أخرجا
نتائج الفكر لأرباب النجا

٢ وحط عنهم من سماء العقل
كل حجاب من سحاب الجهل

٣ حتى بدت لهم شموس المعرفه
واضحة لذاتها منكشفه

٤ نحمده جل على الامتنان
بنعمة الإيمان والإسلام

٥ من خصنا بخير من تدارسلا
وخير من حاز المقامات العلا

٦ محمد

٦ محمد سيد كل مقتفى
العربي الهاشمي المصطفى

٧ صلى عليه الله ما دام الحجا
يخوض في بحر المعاني لجا

٨ وآله وصحبه ذوي الهدى
من شبههم بالنجم في الاهتدا

٩ وبعد فالمنطق للجنان
نسبته كالنحو للسان

١٠ فيعصم الافكار عن غبي الخطا
وعن دقيق الفهم يكشف الغطا

١١ فهاك من اصوله قواعدا
تجمع من فنونه فوائدا

صور النسخة الخطية

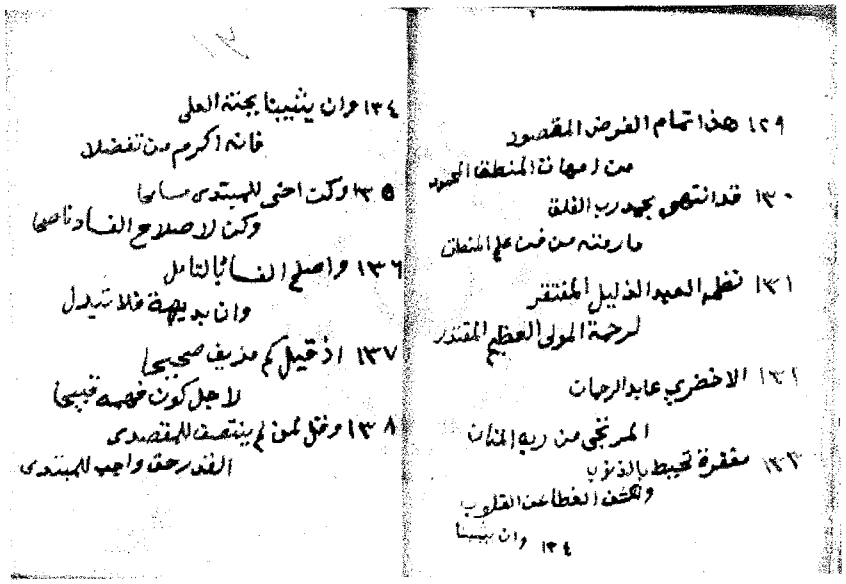

١٢٩ هذا تمام الغرض المقصود
من أرجوزة المنطق المحمود
١٣٠ قد انتهى بحمد رب الفلق
ما رمته من فن علم المنطق
١٣١ نظم العبد الذليل المفتقر
لرحمة المولى العظيم المقتدر
١٣٢ الأخضري عبد الرحمان
المرتجي من ربه الغفران
١٣٣ مغفرة تحيط بالذنوب
وكشف الغطا عن القلوب
١٣٤ وان يثيبنا بجنة العلى
فانه أكرم من تفضلا
١٣٥ وكن أخي للمبتدي مساعدا
وكن لو صلح الفساد ناصحا
١٣٦ واصلح الفاسد بالتأمل
وان بدا بهفوة فلا تعجل
١٣٧ اذ قيل كم مزيف صحيحا
لأجل كون فهمه قبيحا
١٣٨ وقل لمن لم ينتصف للمقتدى
الله يرحمك واجب للمبتدي

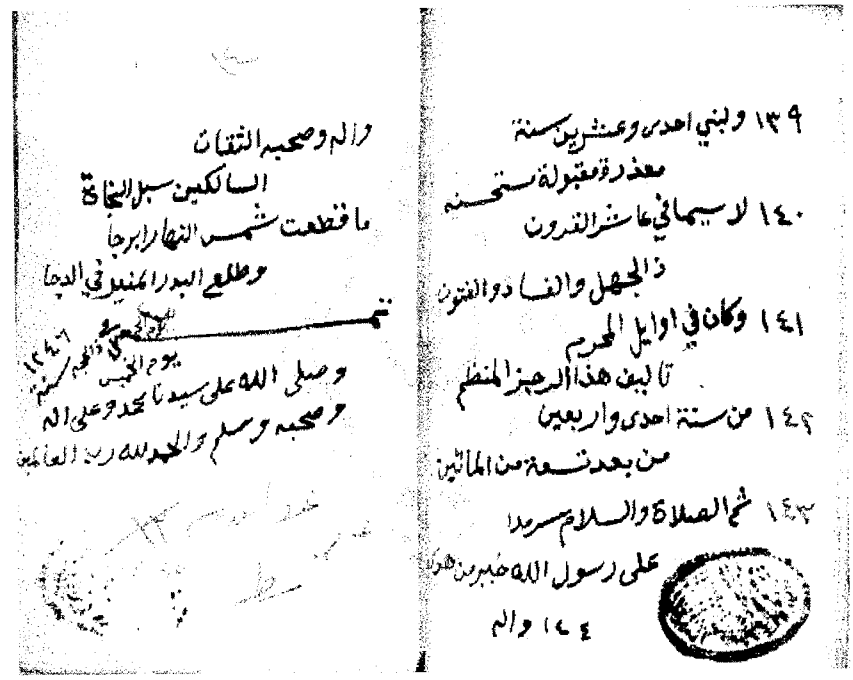

١٣٩ ولبني احدى وعشرين سنة
معذرة مقبولة مستحسنة
١٤٠ لا سيما في عاشر القرون
ذا الجهل والفساد والفتون
١٤١ وكان في اوايل المحرم
تاليف هذا الرجز المنظم
١٤٢ من سنة احدى واربعين
من بعد تسعة من المائتين
١٤٣ ثم الصلاة والسلام سرمدا
على رسول الله خير من هدى
١٤٤ وآله

وآله وصحبه الثقلان
السالكين سبل النجاة
ما قطعت شمس النهار ابرجا
وطلع البدر المنير في الدجا
تم
يوم الخميس
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين

صور النسخة الخطية

صور النسخة الخطية

صور النسخة الخطية

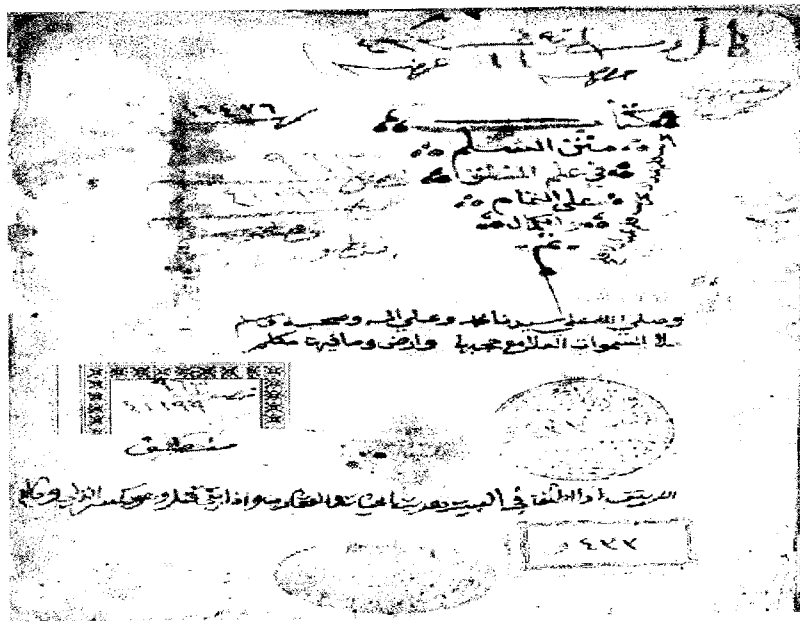

صور النسخة الخطية

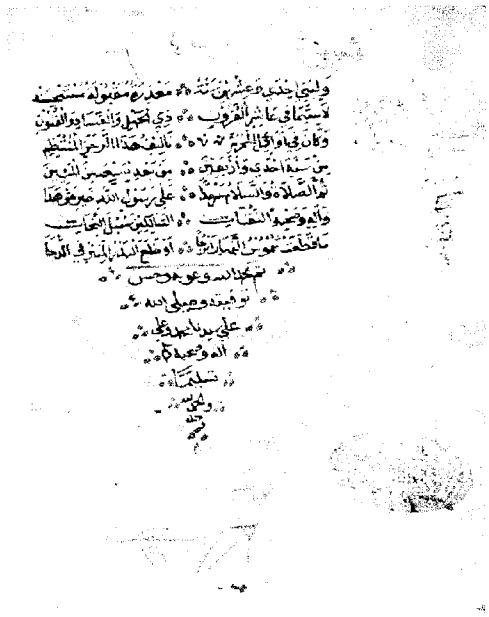

صور النسخة الخطية

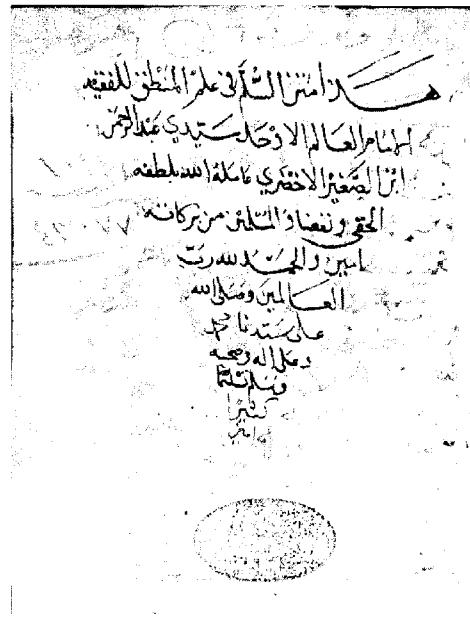

صور النسخة الخطية

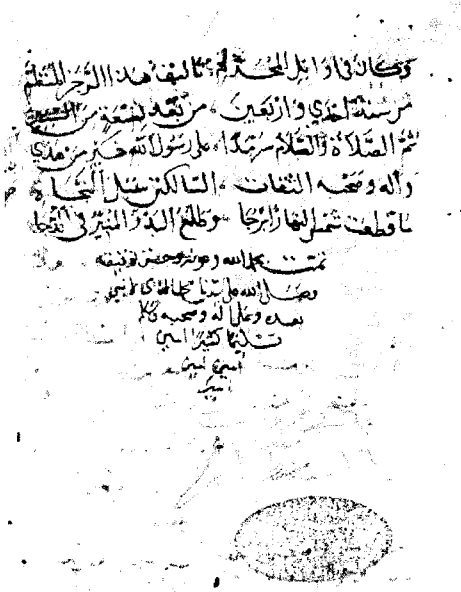

صور النسخة الخطية

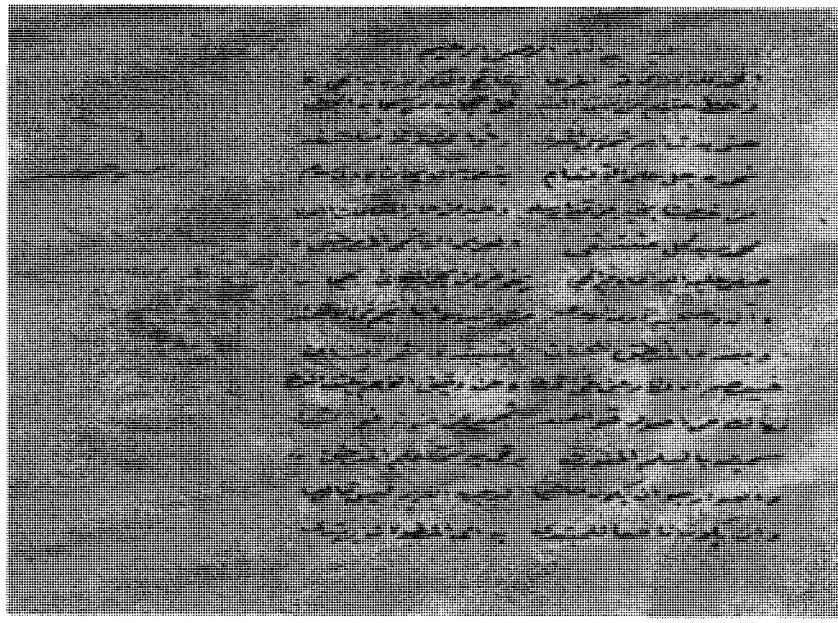

صور النسخة الخطية

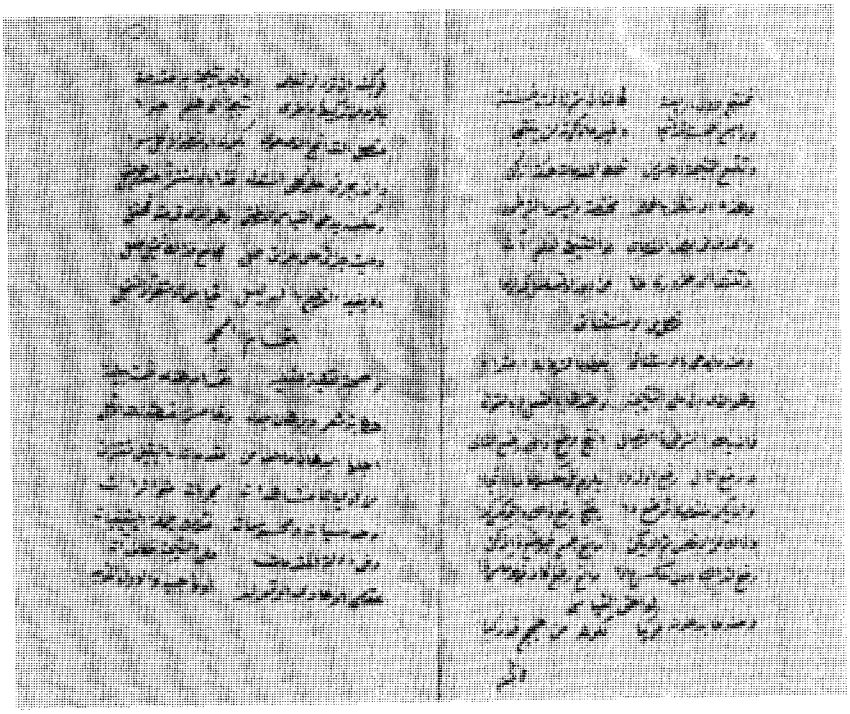

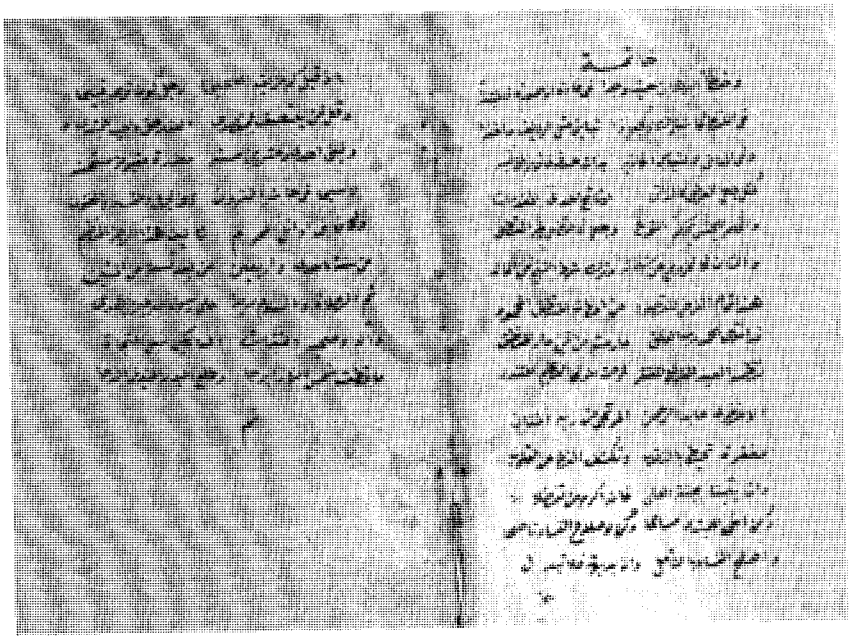

صور النسخة الخطية

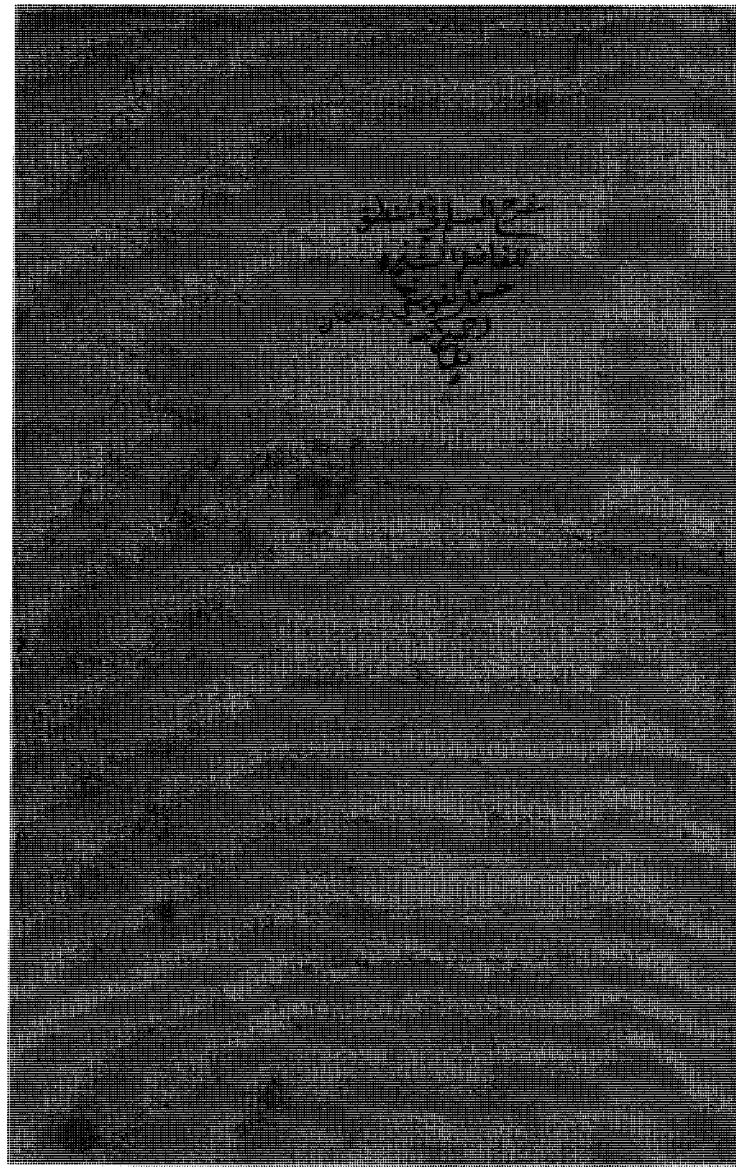

صور النسخة الخطية

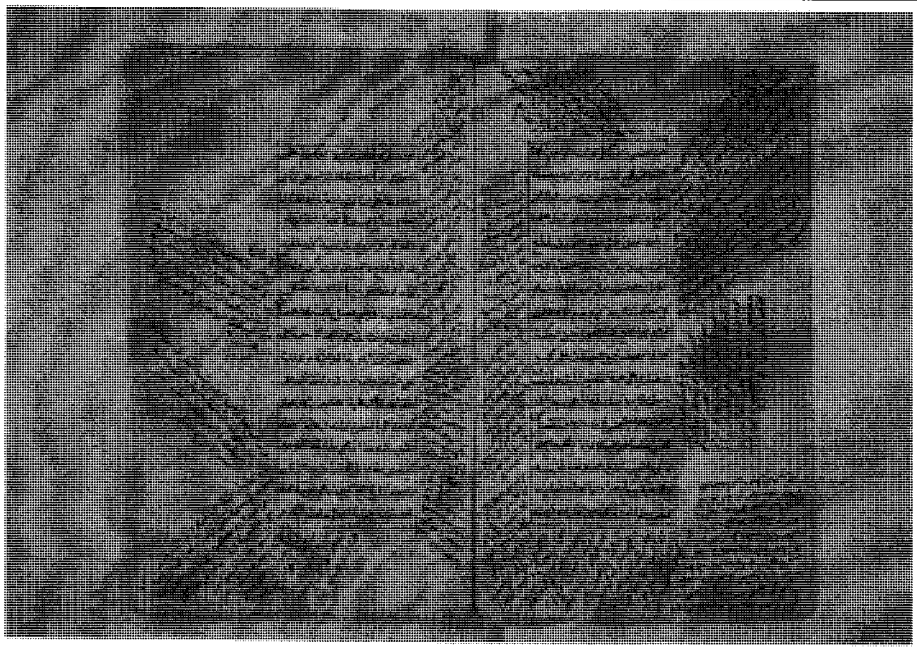

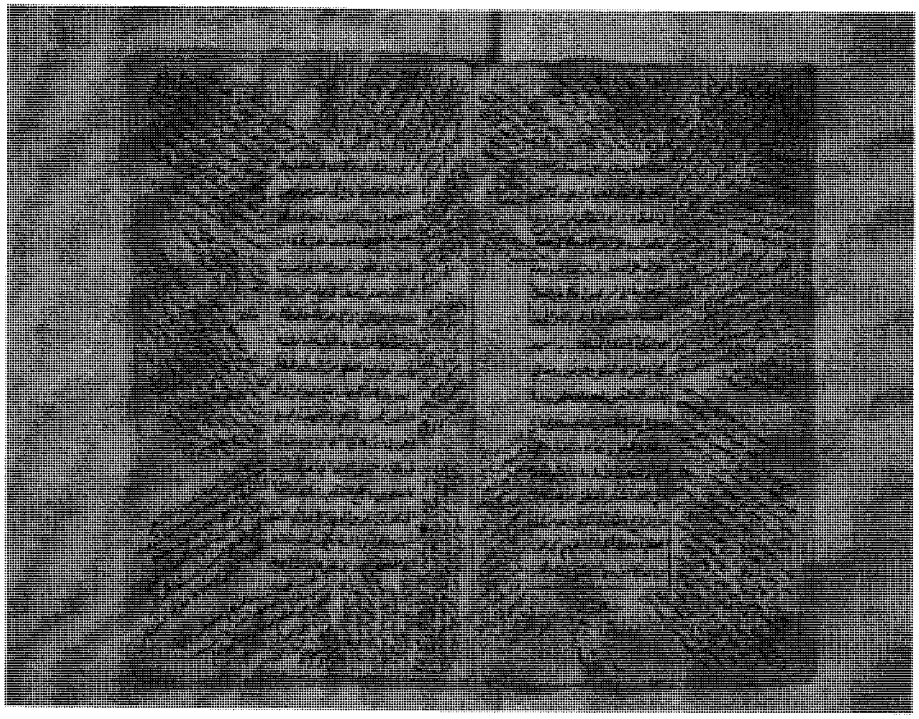

صور النسخة الخطية

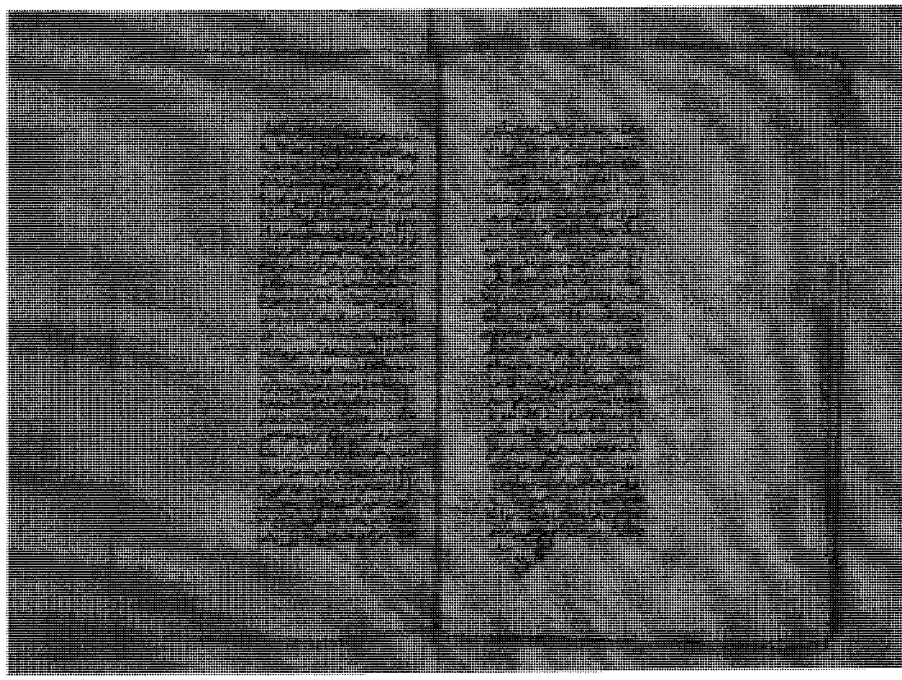

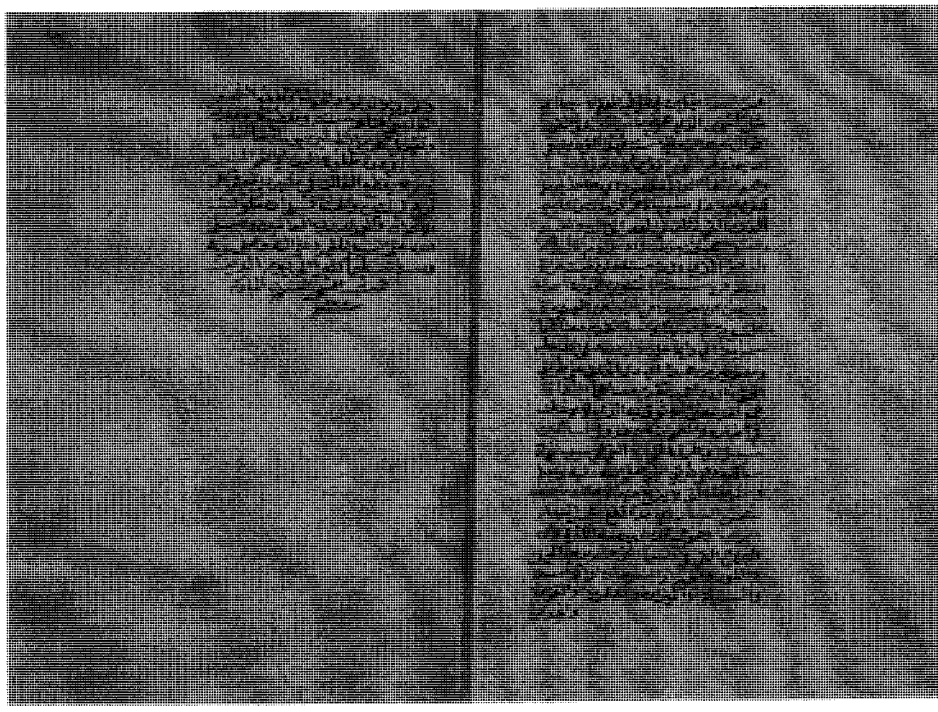

صور النسخة الخطية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشّارح

الحمد لله الذي أظهر لأرباب العقول حقائق المعقول على التحقيق، ودلهم على تصحيح طرق التصور والتصديق، فاستنتجوا بها بدائع الأسرار من دقائق الأنظار، واستخرجوا بها عرائس الأبكار من مخبئات الأسرار، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ الذي شيد قواعد الإسلام بأفصح منطقٍ وأوضح خطاب، وعلى آله وأصحابه صلاةً وسلامًا دائمين متلازمين إلى يوم العرض والحساب.

وبعد فيقول مرتجي عفو ربه الغني حسن بن درويش القويسني: قد كنت قرأت في بعض السنين "**كتاب السُّلَّم**" لجماعةٍ من المبتدئين فسألوني أن أملي عليه كلماتٍ توضح ما أشكل منه، وتفتح ما أُغلق منه، مع الاقتصار على معانيه وإعراب مبانيه، فأمليت عليه ما تيسر من حفظي، ولم أراجع فيه مادةً سوى محلين أو ثلاثة، راجعت فيها شرح شيخ شيوخنا العلّامة الملوي، ثم استأذنني بعض الإخوان عامله الله باللطف والإحسان أن يجرده ويخليه من الإعراب لكونه غير لائقٍ بهذا الشأن. فأذنت له في ذلك، فجرده من الإعرابِ، فجاء بحمد الله جملةً كافيةً في فهم الكتاب لذوي الألباب، وأنا أسأل من اطلع عليه أن يتجاوز عما يراه من خطأٍ وزلل، وعلى الله الاعتماد والتكلان، وإليه الملجأ وبه المستعان، وأنا أسأل الله الكريم أن ينفع به النفع العميم، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

بِسْمِ اللهِ الرَّحَمَنِ الرَّحِيْمِ

[مُقَدِّمَةٌ]

[قال الناظم:]

الحَمْـــدُ لِلَّهِ الَّـــذي قَـــدْ أَخْرَجـــا نَتائِـــجَ الفِكْـــرِ لأَرْبـــابِ الحِجَـــا

قال المؤلف رحمه الله تعالى: (بِسْمِ اللهِ الرَّحَمَنِ الرَّحِيْمِ[1]) أي: أؤلف مستعينًا

---

(1) يقول مصححه كثير الذنوب والآثام، والمرتجى من المولى العفو والغفران:

الحمد لله، والصلاة والسلام على حبيبه ومجتباه.

وبعد: فهذا تقرير على شرح الشيخ القويسني على متن السلم للعَلَّامة الأخضري، دبجه يراع بنان العَلامة المحقق والأستاذ المدقق الشيخ خطاب عمر الدروي الأزهري الشافعي، غفر الله لنا وله وللمسلمين وهو غاية في الإبداع، نفع الله به المسلمين آمين. قال:

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

اعلم أنه ينبغي لكل شارع في فن أن يتكلم على البسملة بطرف مما يناسب ذلك الفن وفاء بحق البسملة وهو أن لا يترك الكلام عليها رأسًا، وبحق الفن المشروع فيه وهو أن يتكلم عليها بطرف مما يناسب ذلك الفن، ونحن الآن شارعون في فن المنطق فينبغي أن نتكلم عليها بطرف مما يناسبه، فنقول: قد اشتهر أن جملة البسملة يصح أن تكون إنشائية وأن تكون خبرية:

فعلى الأول: لا تسمى تلك الجملة قضية؛ لأنه لا يسمى بها الإنشاء.

وعلى الثاني: فتسمى بها، ثم إن قدر المتعلق نحو ابتدائي كانت قضية شخصية؛ لأن المحكوم عليه فيها مشخص معين كما هو ضابط القضية الشخصية، وإن قدر نحو يبتدئ كل مؤمن كانت قضية كلية؛ لأن المحكوم عليه فيها كلي، وقد سور بالسور الكلي كما هو ضابط القضية الكلية، وإن قدر نحو يبتدئ بعض المؤمنين كانت قضية جزئية؛ لأن المحكوم عليه فيها جزئي، وقد سور بالسور الجزئي كما هو ضابط القضية الجزئية، وإن قدر نحو يبتدئ المؤمن بقطع النظر عن الكلية والجزئية كما هو ضابط القضية المهملة كانت قضية مهملة؛ لأن المحكوم عليها فيها كلي، وقد أهمل عن اعتبار الكلية والجزئية، وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلق بناء على المشهور من أن الباء حرف جر أصلي، يصح اعتبارها =

ببسم الله، والاسم مشتقٌ من السمو، والله عَلَمٌ على الذات الواجب الوجود[1]، المستحق لجميع المحامد، والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان استعملتا[2] للمبالغة[3] من رحم، والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطَع بالتخفيف وقطَّع بالتشديد، وابتدأ بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بقوله - صلى الله عليه وسلم -: «كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر». أي ناقص وقليل البركة.

(الحَمْدُ[4]) أي الوصف بجميل الصفات على الجميل الاختياري على جهة

=

باعتبار إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة بناء على مقابل المشهور من أن الباء حرف جر زائد فإن جعلت للعهد فالأول، و إن جعلت للاستغراق فالثاني، وإن جعلت للجنس في ضمن البعض فالثالث، وإن جعلت له في ضمن الأفراد من غير نظر إلى كلية أو جزئية فالرابع.

فإن قيل: كيف يصح هذا مع أن المدار في هذه القضايا على الموضوع لا على المجرور. أجيب بأنه وإن كان مجرورًا لفظًا فهو موضوع معنى، ولذا قال النحاة: المجرور مخبر عنه في المعنى، والتقدير هنا اسم الله مبدوء به. بقي من أقسام القضايا القضية الطبيعية، وهي ما حكم فيها على الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد، كأن تقول: الرجل خير من المرأة، فإن المراد أن جنس الرجل وطبيعته خير من جنس المرأة وطبيعتها بقطع النظر عن الأفراد فيها، وإلا فقد يتفق أن بعض أفراد المرأة خير من كثير من أفراد الرجل، ولا يصح أن تكون جملة البسملة منها لا باعتبار المتعلق ولا باعتبار إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة، إذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلًا الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد؛ لأنه لا يقع منه ابتداء، ولا يصح أن يراد من الاسم الجنس والطبيعة كذلك؛ لأنه يقع به ابتداء. وسيأتي إيضاح ذلك إن شاء الله تعالى اهـ. ب ج.

(1) قوله: (الواجب الوجود إلخ) بيان للموضوع له، وهي الذات اهـ.

(2) قوله: (استعملتا) أي دفعًا لما يرد.

(3) قوله: (للمبالغة) أي التقوية.

(4) قوله: (الحمد لله) قد اشتهر أن الحمد لغة الثناء بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التعظيم، وعُرفًا: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره، وأل في الحمد.

=

التعظيم ثابت، (لِلَّـهِ) اختصاصًا واستحقاقًا سواء جعلت فيه أل للاستغراق وهو ظاهر، أم للجنس لأنه يلزم من اختصاص الجنس اختصاص جميع الأفراد، أم للعهد بمعنى أن الحمد المعهود الذي حمد الله به نفسه، وحمده به أنبياؤه وأولياؤه وأصفياؤه مختص به، والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه[1] لغيره[2] على كل تقدير بدلالة المطابقة على الاحتمال الأول[3] وبدلالة الالتزام على الثاني[4] وبالادعاء على الثالث[5]، وابتدأ بالحمدلة ثانيًا بعد الابتداء بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز وعملاً بخبر «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع»، وجمع بين

=

إمّا للعهد أو للاستغراق أو للجنس، وعلى كل فاللام في لله إما للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك؛ فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها، لكن على جعل أل للعهد يمتنع جعل اللام للملك إن جعل المعهود الحمد القديم فقط؛ لأن القديم لا يملك، فإن جعل حمد من يعتد بحمده كحمد الله وحمد أنبيائه وأوليائه لم يمتنع ذلك؛ لأن المعهود حينئذٍ الجملة وهي حادثة إذا المركب: أي المجتمع من القديم والحادث حادث، وعلى جعلها للاستغراق أو للجنس في ضمن الأفراد يمتنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمتنع بالنسبة للحادث إن لوحظ أن الأفراد غير مركبة؛ أي غير مجتمعة، وإلا لم يمتنع أصلًا لما علمت من أن المركب من القديم والحادث حادث.

ومما ينبغي التنبيه له أن الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالته على الكمالات فهو من أنواع الكلام اعتبارية كما هو مقرر في علم التوحيد، وقد اشتهر أن جملة الحمدلة يصح أن تكون إنشائية وعليه فلا تسمى قضية لما مر؛ أي لأنه لا يسمى بها الإنشاء، وأن تكون خبرية، وعليه فتسمى قضية، ثم إن جعلت أل فيها للعهد كانت قضية شخصية، وإن جعلت للاستغراق كانت قضية كلية، وإن جعلت للجنس في ضمن البعض كانت قضية جزئية، وإن جعلت له في ضمن الأفراد بقطع النظر عن الكلية الجزئية كانت قضية مهملة ولا مانع من جعلها هنا طبيعية بأن تجعل أل فيها للجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد.

(1) قوله: (منه) أي من الحمد.

(2) قوله: (لغيره) أي لغير الله.

(3) قوله: (على الاحتمال الأول) أي جعل أل للاستغراق.

(4) قوله: (على الثاني) أي كونها للجنس.

(5) قوله: (الثالث) أي كونها للعهد.

الابتدائين عملاً بالروايتين، وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما، إذا الابتداء حقيقي وإضافي، فالحقيقي حصل بالبسملة والإضافي حصل بالحمدلة، واختار في جملة الحمد الاسمية على الفعلية اقتداءً بالآية ولدلالتها على الثبات والدوام، وقدم لفظ الحمد على لفظ الجلالة لرعاية المقام، وإن كان لفظ الجلالة أهم بالتقديم لذاته، فرعاية المقام أنسب للبلاغة إذ هي مطابقة الكلام لمقتضى المقام (الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا) أي: أظهر وأوجد (نَتَائِجَ) جمع نتيجة وهي قضية لازمة لمقدمتين، كقولنا: العالم حادث اللازم لقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث. (الفِكْرِ) يطلق على المفكر فيه مجازًا، وعلى حركة النفس في المعقولات، أي: انتقالها من المبادئ إلى المطالب[1]، وعلى النظر الاصطلاحي اصطلاحًا فيعرف الفكر على الأخير بأنه: ترتيب أمور معلومة للتوصل بها إلى أمر مجهول، فالأمور المعلومة المقدمتان: الصغرى، والكبرى، والأمر المجهول هو: النتيجة. كما تقدم تمثيله (لأَرْبَابِ) أي: أصحاب الحِجَا بالقصر، أي: العقل، وهو نور روحاني به تدرك النفس المعلومات الضرورية والنظرية، وفي تصدير الكتاب بذكر النتائج والفكر والعقل براعة استهلال وهي أن يأتي المتكلم في أول كلامه بما يُشعر بمقصوده، ففي ذلك إشعار بالمنطق الذي يتكلم فيه على النتائج والفكر، أي: النظر، وهو من العلوم العقلية.

وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

(وَحَطَّ[2]) أي أزال. (عَنْهُمْ) أي: عن أرباب الحجا (مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ) بدل من الجار والمجرور قبله أي: أزال الله عن عقلهم الذي هو كالسماء، فأل في العقل بدل عن الضمير، وشبه العقل بالسماء لأنه محل لطلوع شموس المعارف المعنوية، كما

(1) قوله: (المطالب) أي النتائج.

(2) قوله: (وحط) عطف على قوله: (أخرجا نتائج إلخ) من عطف السبب على المسبب؛ لأن حط الحجب سبب لإخراج النتائج أو المعلول على علته الغائبة؛ لأن غاية حط الحجب إخراج النتائج إفادة في الكبير اهـ.

أن السماء محل لظهور شموس الإشراق الحسية (كُلَّ حِجَابٍ) مفعول حط، أي: كل مانع (مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ) أي: من الجهل الذي هو كالسحاب، فالإضافة من إضافة المشبه به للمشبه كسابقه، لأن الجهل يمنع العقل عن إدراك العلوم المعنوية كما أن السحاب يمنع النظر من إدراك الشموس المحسوسة فكل من السحاب والجهل وجودي.

حَتـى بَـدَتْ لَهُـمْ شُـمُوسُ المَعْرِفـهْ رَأَوْا مُخَدَّراتِـــــها مُنْكَـــــشِفَهْ

نَحْمَـــدُهُ جَـــلَّ عَلـــى الإِنْعـــامِ بِنِعْمَـــةِ الإِيمـــانِ وَالإِسْـــلامِ

(حَتَّى) للانتهاء، أي إلى أن (بَدَتْ) ظهرت. (لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَةْ) أي المعرفة التي كالشموس والجمع للتعظيم (رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا[1]) أي مخدرات شموس المعرفة. أي: مسائلها الصعبة شبهت[2] بالعرائس المستترة تحت الخدر (منكشفة) أي: متضحة (نَحْمَدُهُ[3]) أي: نثني عليه الثناء اللائق بجلاله، وحمد بالفعلية بعد الاسمية تأسيًا بحديث «إن الحمد لله نحمده» واختار الفعلية هنا الدالة على الحدوث والتجدد، لأنه في مقابلة الإنعام الذي يحدث ويتجدد. والأول[4] في مقابلة الذات الدائمة المستمرة فأتى لكل بما يناسبه، (جَلَّ) أي عظم، جملة لإنشاء التعظيم، أو

(1) قوله: (مخدراتها) إضافة مخدرات إلى الضمير. قال الشارح في كبيره: إما بيانية أو من إضافة الخاص إلى العام اهـ.

(2) قوله: (شبهت) أي المسائل تشبيهًا ضمنيًا تضمنه تشبيه الصعوبة بتخدير العروس: أي سترها تحت الخدر بجامع الخفاء في كل، واستعارة لفظ التخدير لمعنى الصعوبة، واشتقاق مخدرات بمعنى صعبة من التخدير بمعنى الصعوبة كما هو قاعدة الاستعارة التبعية في المشتقات اهـ.

(3) قوله: (نحمده) النون: إما للمتكلم المعظم نفسه؛ لإظهار سبب مدلولها وهو تعظيم النفس، والسبب الحامل عليه تعظيم الله له بتأهيله للعلم تحدثًا بنعمة الله أو المتكلم مع غيره احتقارًا لنفسه عن أن يستقبل بحمده تعالى اهـ.

(4) قوله: (والأول) أي الجملة الاسمية.

خبرية حالية من الضمير[1] (عَلَى الإِنْعَامِ) متعلق بنحمده (بِنِعْمَةِ[2]) متعلق بالإنعام، وإضافة لما بعده للبيان (الإِيْمَانِ) أي: تصديق القلب بما علم[3] مجيء النبي - صلى الله عليه وسلم - به ضرورة مع الإقرار باللسان على قولٍ (وَالإِسْلَامِ)، أي: الخضوع والانقياد بقبول الأحكام[4]، أي: أعمال الجوارح، وجمع بينهما للتغاير مفهومهما، ولأنه في مقام الأطناب وهو مقام الحمد والإكثار من عد النعم.

مَنْ خَصَّنا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أَرْسَلا وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقَامَاتِ العُلَى

(مَنْ خَصَّنَا) بدلٌ من الضمير المنصوب بنحمده الراجع إلى الله أي: الذي خصنا، أي: ميزنا معاشر المسلمين (بـ) بمزايا أو شفاعة أو متابعة (خَيْرِ) أي: أفضل (من) أي نبي (قَدْ أُرْسِلَا) لهداية المخلوقين، وإنما قدرنا المضاف قبل خير لئلا يرد[5] أن رسالته - صلى الله عليه وسلم - عامةٌ لسائر الأمم والرسل نوابٌ عنه[6]، فلم تكن مقصورةً علينا، بل المقصور علينا متابعته بالفعل أو شفاعته الخاصة[7]، أو مزاياه التي أعطيها كالكوثر والتقدم على سائر الأمم (وَخَيْرِ) أي: أفضل مَنْ حَازَ، أي: جمع (المَقَامَاتِ) أي: المراتب (العُلا[8]) جمع عليا[9] ضد السفلى مثل كبرى وكبر.

---

(1) قوله: (حالية من الضمير) أي في نحمده، والحالية بتقدير قد على أشهر القولين وهو وجوب اقتران جملة الحال الماضوية بقد لفظًا أو تقديرًا اهـ.

(2) قوله: (بنعمة إلخ) إن قلت لم لم يقل بنعمتي الإيمان إلخ، مع أن المذكور النعمتان ؟
قلت هو مفرد مضاف فيعم جميع النعم، أو يقال حذف المضاف من الثاني؛ لدلالة الأول عليه اهـ. باجوري.

(3) قوله: (بما علم) أي في جميع ما علم إلخ.

(4) قوله: (الأحكام) أي الشرعية.

(5) قوله: (لئلا يرد) أي الاعتراض بأن رسالة النبي صلى الله عليه وسلم عامة إلخ اهـ. ملوي.

(6) قوله: (نواب عنه) أي كما قال بعض المحققين اهـ. ملوي.

(7) قوله: (الخاصة) أي بنا معاشر المؤمنين.

(8) قوله: (العلا) أصل علو بوزن كبر قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(9) قوله: (جمع عليا) أي بالضم والقصر اهـ.

مُحَمَّـــدٍ سَيِّـــدِ كُـــلِّ مُقْتَفَـــى العَرَبِـــيِّ الهَاشِـــمِيِّ المُـــصْطَفى

(مُحَمَّدٍ) يصح فيه أوجه الإعراب الثلاثة، فالجر بدلٌ من خير، والرفع خبر محذوف، والنصب مفعول أمدح، لكن الرسم لا يساعد النصب والرفع أرجح معنًى ليناسب ارتفاع رتبته - صلى الله عليه وسلم - (سَيِّدِ) يطلق لمعان منها متولي السواد، أي الجيوش العظيمة (كُلِّ مُقْتَفَى) اسم مفعول، أي متبع من الأنبياء والعلماء، وإذا كان سيد كل متبوع لزم أن يكون سيد التابعين من باب أولى، (العَرَبِيِّ[1]) نعتٌ لمحمد، أي المنسوب إلى العرب وهم بنو إسماعيل عليه الصلاة والسلام (الهَاشِمِيِّ) المنسوب إلى هاشم جد النبي - صلى الله عليه وسلم - الثاني (المُصْطَفَى) أي المختار من سائر المخلوقات، وهو أفضلهم على الإطلاق بإجماع من يعتد بإجماعه، ولا يخفى حسن تقديم العربي على الهاشمي، والهاشمي على المصطفى، لأنه من باب تقديم العام على الخاص كالحيوان الناطق، وهذا إشارة لقوله - صلى الله عليه وسلم -: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشًا من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم، فأنا خيار[2] من خيار من خيار».

صَـــلَّى عَلَيْـــهِ اللَّهُ مـــا دامَ الحِجـــا يَخُـــوضُ مِـــنْ بَحْـــرِ المَعـــاني لُجَجـــا

وآلِـــهِ وَصَحْبِـــهِ ذَوِي الهُـــدَى مَـــنْ شُـــبِّهُوا بَـــأَنْجُمٍ فـــي الاهْتِـــدا

---

(1) قوله: (العربي إلخ) وهذه نعوت جيء بها للمدح لشدة حبه صلى الله عليه وسلم، ومن أحبَّ شيئًا أكثر من ذكره اهـ.

(2) قوله: (فأنا خيار إلخ) كان مقتضى صدر الحديث أن يزاد في عجزه من خيار، وحينئذٍ يكون قوله خيار الأول كناية عنه صلى الله عليه وسلم، والثاني كناية عن بني هاشم، والثالث كناية عن قريش، والرابع: كناية عن كنانة، وذكر بعضهم الجواب عن ذلك بأن لا تتكرر الأشياء زيادة على الثلاث، وإن اقتضاها المقام فليراجع اهـ. باجوري.

(صَـلَّى عَلَيْـهِ اللَّـهُ) مـن الـصلاة[1] المـأمور بهـا[2] وهـي الـدعاء لأن الجملـة الإنـشائية، وهـي مـن الله رحمـة، أي نطلـب منك يـا الله ونـدعوك أن تنـزل صـلاة أي رحمـة على النبي - صـلى الله عليه وسـلم - لائقة بجنابه (مَـا دَامَ الحِجَـا) أي: مـدة دوام الحجا، أي: العقـل (يَخُـوضُ) أي: يقطـع (مِـنْ بَحْـرِ المَعَـانِي) أي: مـن المعـاني التـي هـي كـالبحر فـي الكثـرة والاتـساع (لُجَجَـا) جمـع لجـة وهـو: المـاء العظـيم المضطرب، فشبه المسائل الصعبة باللجج بجامع عسر الخوض في كل، واستعار اللجج للمسائل الصعبة على طريق الاستعارة المصرحة، وحاصل المعنى: أطلب منك يا الله أن تصلي على النبي - صلى الله عليه وسلم - مدة دوام العقل يخوض، أي: يقطـع مـسائل صـعبة مـن المعـاني الكثيـرة الـشبيهة بـالبحر، وفـي الإتيـان بمِـن للتبعيض إشارةٌ إلى أنه لا يحتوي على جميع المعاني إلا الله تعالى المحيط علمه بجميع الأشياء (وَآلِهِ) بالجر عطفًا على الضمير في عليه بدون إعادة الخافض وهو جـائزٌ عنـد المحققـين كـابن مالـك وإن أوجـب الجمهـور إعـادة الجـار، وآل النبـي - صـلى الله عليـه وسـلم - هـم مؤمنـو بنـي هاشـم والمطلـب فـي مقـام الزكـاة عنـد الشافعي، والأنسب بمقام الدعاء حمله على أتباعه المؤمنين ليعم كل الأمة، وفي مقـام المـدح على الأتقياء منهم. (وَصَـحْبِهِ) اسـم جمـعٍ لـصاحب بمعنى الـصحابي، وهـو مـن اجتمـع مؤمنًـا بنبينـا - صـلى الله عليـه وسـلم - بعـد البعثـة ولا يـصح كونـه جمعًا لأن فَعْلاً لا يكـون جمعًـا لِفَاعِـل (ذَوِي) نعـت صـحبه، أي: أصـحاب (الهُـدَى) أي الهداية للخلق، وهي الدلالة على طريقٍ توصل للمقصود سواء حصل الوصول إليـه أم لا (مَـنْ) أي الـذين (شُـبِّهُوا بِـأَنْجُمٍ) جمـع نجـم وهـو الكوكـب غيـر الـشمس والقمر (في الاهْتِدَا) بهم، والْمُشَبَّهُ لهم هو الله أولاً، والنبي - صلى الله عليه وسلم - ثانيًا، وقد جـاء فـي بعض الأخبار القدسيـة[3]: أن النبـي - صلى الله عليه وسلم -

---

(1) قوله: (من الصلاة) أي مشتق إلخ.

(2) قوله: (المأمور بها) أي في خبر: أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك؟ فقال: "اللهم صل على محمد" إلخ.

(3) قوله: (وقد جاء في بعض الأخبار إلخ) دليل على قوله: والمشبه لهم هو الله أولًا بقوله يا محمد أصحابك عندي إلخ.

سأل الرب عما يختلف فيه أصحابه فقال: «يا محمد أصحابك عندي كالنجوم في السماء بعضها أضوأ من بعضٍ، فمن أخذ بشيءٍ مما اختلفوا فيه فهو على هُدًى مني» بفتح الهاء وسكون الدال، وقال - صلى الله عليه وسلم -: «أصحابي كالنجوم[1] بأيهم اقتديتم اهتديتم»، وهذا التشبيه للتقريب على المعقول بما ألفوه وإلا فالاهتداء بالصحب أشرف من الاهتداء بالنجوم؛ لأن الاهتداء بهم ينجي من الهلاك الأخروي والخلود في النار، بل ومن الدنيوي بخلاف النجوم[2].

وَبَعْـــدُ فَالمَنْطِـــقُ لِلْجَنَـــانِ نِـــسْبَتُهُ كَالنَّـــحْوِ لِلِّـــسانِ

فَيَعْـصِمُ الأفكـارَ عَـنْ غَـيِّ الخَطـا وَعَـنْ دَقيـقِ الفَهْـمِ يَكْـشِفُ الغِطَـا

(وَبَعْدُ) يؤتى بها للانتقال[3] من أسلوب[4] إلى آخر، والتقدير مهما يكن من شيءٍ فأقول بعد البسملة[5] وما بعدها فالمنطق إلى آخره، وإنما قدرنا ذلك[6] لأن الظرف من متعلقات الجزاء على الصحيح.

(فَالمَنْطِقُ) أي: العلم المخصوص، وإن كان في الأصل اسمًا للإدراك الكلي، والقوة[7] التي هي محل صدور الإدراك، وللتلفظ الذي يبرز ذلك[8]، لأن بذلك

---

(1) قوله: (وقال صلى الله عليه وسلم: "أصحابي كالنجوم إلخ") دليل على تشبيه النبي لهم ثانيًا اهـ.

(2) قوله: (بخلاف النجوم) أي بخلاف الاهتداء بالنجوم اهـ.

(3) قوله: (للانتقال) أي عند الانتقال.

(4) قوله: (من أسلوب) وهو هنا من نوع الثناء ونحوه إلى نوع ذكر السبب الحامل على تأليف الأرجوزة اهـ.

(5) قوله: (بعد البسملة) فيه إشارة إلى أن المضاف إليه منوي معناه لا لفظه، وإلا لقال بعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله إلخ اهـ.

(6) قوله: (وإنما قدرنا ذلك) أي فأقول بعد البسملة.

(7) قوله: (والقوة) أي الملكة.

(8) قوله: (يبرز ذلك) أي يظهره: أي الإدراك، ويدل عليه والإسناد مجازي من باب الإسناد إلى الآلة اهـ.

العلم يصيب الإدراك وتتقوى القوة العاقلة وتكون القدرة على التلفظ المبرز لذلك الإدراك فهو من تسمية الشيء باسم ما يتعلق به، ثم صار حقيقة عرفية في العلم المخصوص (لِلْجَنَانِ[1]) أي القلب بمعنى اللطيفة الربانية[2] المتعلقة بالقلب اللحماني تعلق العرض بالجوهر (نِسْبَتُهُ[3]) أي المنطق (كَـ) نسبة النَّحْوِ لِلِّسَانِ، فالمنطق نسبته للعقل كنسبة النحو للسان في أن كلاً منهما يعصم ما يتعلق به، فالمنطق يعصم[4] العقل عن الخطأ في فكره كما أشار إلى ذلك الناظم بقوله: (فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ[5]) أي يحفظها، وتقدم أن الفكر هو النظر. وهذا إشارة إلى تعريف

---

(1) قوله: (للجنان) أي بفتح الجيم. أما بكسرها فجمع جنة بالفتح، وهي البستان العظيم.

(2) قوله: (الربانية) نسبة للرب بزيادة الألف والنون على غير قياس للمبالغة، ونسبت إليه؛ لأنه لا يعلمها إلا هو سبحانه اهـ.

(3) قوله: (نسبته) مبتدأ ثان: أي نسبة المنطق للجنان، والمعنى أن المنطق حالة كونه منسوبًا للجنان نسبته كنسبة النحو حالة كونه منسوبًا للسان اهـ.

(4) قوله: (فالمنطق يعصم إلخ) أي كما أن النحو يعصم اللسان عن الخطأ في قوله اهـ.

(5) قوله: (فيعصم الأفكار إلخ) قد نظم بعضهم المبادئ العشرة، فقال:

إن مبـــــــــادئ كل فن عشره ... الحد والموضـــــــــوع ثم الثمره
وفضله ونسبـــــــــة والواضع ... والاســم الاستمداد حكـم الـشارع
مـسائل والـبعض بـالبعض اكتفـى ... ومـن درى الجميـع حـــاز الـشرفا

فحده: علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي أو يتوقف عليها التوصل إلى ذلك، وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة إيصالها إلى المجهولات، وغايته كونه يعصم الأفكار عن غي الخطأ، وقبل غايته وفائدته معرفة التأليفات الصحيحة والفاسدة.

وأما فضله فهو علم يفوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عام النفع فيها إذ كل علم تصور أو تصديق وهو يبحث فيهما، لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرى.

وأما نسبته إلى العلوم فهو باعتبار، وموضوعه كلي لها؛ لأن كل علم تصور أو تصديق، وواضعه إرسط بكسر الهمزة وفتحتين بعدها وضم الطاء.

والاسم المنطق، ويسمى أيضًا بالميزان وبمعيار العلوم، واستمداده من العقل، وأما حكمه فسيأتي الكلام عليه عند قول المصنف: والخلف في جواز الاشتغال إلخ، وأن المعتمد =

المنطق بأنه علم يعصم، أي يحفظ الأنظار (عَنْ) وقوع (غَيِّ الخَطَا) أي ضلاله، والخطأ ضد الصواب، وإضافة الغي إلى الخطأ من إضافة[1] العام للخاص) فإن الضلال قد يكون عن عمد، وقد يكون عن خطأ، وهذا العلم تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر أي: النظر لأنه إذا علم كيفية تركيب القياس من تقديم الصغرى على الكبرى، واستيفاء شروط الإنتاج ورتب المقدمتين كانت النتيجة صوابًا سالمة من الخطأ (وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ) أي: الفهم الدقيق (يَكْشِفُ) ذلك العلم (الغِطَا) أي الستر، شبه المفهوم[2] الدقيق بالشيء المحتجب تحت الستر[3] والغطا تخييل والكشف ترشيح.

فهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَواعِدا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوائِدا
سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ المُنَوْرَقِ يُرْقَى بِهِ سَماءُ عِلْمِ المَنْطِقِ

(فَهَاكَ) اسم فعل بمعنى خذ، على ما قال ابن مالك، والكاف حرف خطاب (مِنْ أُصُولِهِ) أي من أصول المنطق (قَوَاعِدَا) أي: خذ قواعد هي بعض أصول المنطق، والقواعد جمع قاعدة، وهي: قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، كقولنا: كل موجبة كلية تنعكس جزئية وكيفية تعريف أحكام الجزئيات أن تقول مثلاً: كل إنسان حيوان موجبة كلية، وكل موجبة كلية تنعكس جزئية فينتج من الشكل الأول[4] كل إنسان حيوان تنعكس جزئية، وذلك مثل قولك: بعض

=

الجواز اهـ. ومسائله القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرفات والأقيسة وما يتعلق بهما المبرهن عليهما فيه اهـ. صبان.

(1) قوله: (من إضافة إلخ) أي كإضافة شجر أراك.

(2) قوله: (المفهوم) أي المسائل الصعبة، ففي كلامه استعارة بالكناية وتخييل؛ لأنه قد شبه دقيق الفهم بشيء مقفل تشبيهًا مضمرًا في النفس، وحذف اسم المشبه، وأثبت شيئًا من لوازمه تخييلًا وهو الغطاء والكشف ترشيح إن كان حقيقة في الحسيات اهـ.

(3) قوله: (الستر) بكسر السين، أما بفتحها فهو المصدر اهـ.

(4) قوله: (الشكل الأول) هو قوله كل إنسان إلى قوله تنعكس.

الحيوان إنسان، (تَجْمَعُ) تلك القواعد (مِنْ فُنُونِهِ) أي المنطق، والجمع للتعظيم، (فَوَائِدَا) جمع فائدة وهو ما استفيد من العلم، والمراد بها الفروع المندرجة تحت القواعد أي تجمع القواعد فروعًا وجزئيات من فن المنطق، ويصح عود الضمير في تجمع إلى المخاطب أي تجمع أنت أيها المخاطب بسبب حفظ تلك القواعد فروعًا من فن المنطق (سَمَّيْتُهُ) أي: التأليف المفهوم من السياق[1] (بِالسُّلَّمِ[2]) والسلم[3] ما يُصعد[4] به عادة إلى أعلى منه، فتسميته الكتاب بذلك إشارة إلى أنه يتوصل به إلى أصعب منه من الكتب (المُنَوْرَقِ) بتقديم النون على الراء كما هو الرواية عن المصنف، ويصح تقديم الراء ومعناه المزين المزخرف (يُرْقَى) أي: يصعد. (بِهِ) أي بهذا التأليف (سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ[5]) أي علم المنطق الذي هو كالسماء في الرفعة والشرف، فالإضافة من إضافة المشبه به للمشبه، ويصح أن تكون السماء[6] مستعارة[7] للكتب المطولة من هذا العلم أي يتوصل بهذا التأليف إلى ما هو أطول

---

(1) قوله: (من السياق) هو سابق الكلام ولاحقه.

(2) قوله: (بالسلم) أدخل الباء في على المفعول الثاني؛ لأنه يجوز أن يقال: سميت ابني محمدًا وسميته بمحمد اهـ.

(3) قوله: (السلم) هو هنا حقيقة لأنه علم، وإذا قطع النظر عن العلمية فهو مجاز بالاستعارة اهـ.

(4) قوله: (يصعد) أي يتوصل لما عداه فاندفع ما يقال: يلزم على كلام المصنف توصيل الشيء إلى نفسه؛ لأن هذا المؤلف يعد من المنطق اهـ.

(5) قوله: (سماء علم المنطق) في كلام المصنف استعارة تصريحية أو مكنية، فعلى الأولى يكون قد شبه المسائل الصعبة من علم المنطق بالسماء بجامع عُسر التناول في كل. واستعارة اسم المشبه به للمشبه، وعلى الثانية يكون قد شبه علم المنطق بالنجوم بجامع الاهتداء بكل تشبيهًا مضمرًا في النفس، وحذف اسم المشبه به وأثبت شيئًا من لوازمه وهو السماء. إما باقيًا على معناه الحقيقي أو مستعارًا للمسائل الصعبة، وعلى كل علم من هذه الأوجه يكون قوله يرى ترشيحًا فليتأمل اهـ.

(6) قوله: (أن تكون السماء) فهي تصريحية.

(7) قوله: (مستعارة) أي يقال شبهت الكتب المطولة بالسماء بجامع عسر التناول في كل واستعير لفظ المشبه به للمشبه إلخ.

منه من الكتب المؤلفة في ذلك الفن.

وَاللَّـــهَ أَرْجُـــو أَنْ يَكُـــونَ خَالِـــصَا لِوَجْهِـــهِ الكَرِيـــمِ لَـــيْسَ قَالِـــصَا

وَأَنْ يَكـــونَ نَافِعـــاً لِلْمُبْتَـــدِي بِـــهِ إِلَـــى المُطَـــوَّلاتِ يَهْتَـــدِي

(وَاللهِ) منصوب على التعظيم أي لا غيره كما استفيد من تقديم المعمول (أَرْجُـو[1]) أيْ أؤمل منه لا من غيره (أَنْ يَكُـونَ) ذلك التأليف، (خَالِـصَا) من الرياء وحب الشهرة والمحمدة) (لِوَجْهِهِ) أي ذاته (الكَرِيمِ) أي المعطي على الدوام (لَيْسَ) ذلك التأليف (قَالِصَا)، أي ناقصًا بأن لا يعوق عن إكماله عائق، وليس ناقصًا من الثواب والأجر لحب الظهور، فيكون تأكيدًا لما قبله، أو ليس ناقصًا مطروحًا في زوايا الخمول والإهمال بأن لا ينتفع به كما يشعر به ما بعده، والقالص في الأصل اسم لإحدى شفتي البعير الناقصة عن الأخرى، ثم تجوّز به[2] إلى الناقص مطلقًا من استعمال المقيد في المطلق (وَأَنْ يَكُـونَ) ذلك التأليف (نَافِعًا لِلْمُبْتَدِي) الذي أخذ في التعليم ولم يقدر على تصور المسائل، وهذا من التواضع لأنه نافع للمبتدئ ولغيره من المتوسط والمنتهي، ثم بَيَّن ثمر نفعه للمبتدي بقوله: (بِهِ إِلَى المُطَوَّلَاتِ) من الكتب (يَهْتَدِي) أي يتوصل.

---

(1) قوله: (أرجو) أي أؤمل أملًا يتعلق بمطموع فيه من الأخذ في أسبابه، وقد يطلق الأمر على الخوف، ومنه، وأرجو اليوم الآخر اهـ.

(2) قوله: (ثم تجوز به) أي مجازًا مرسلًا: إما بمرتبة وهو الأقرب أو بمرتبتين أو مجازًا بالاستعارة، وبيان ذلك أنه إن لوحظ أن العلاقة الإطلاق والتقييد ونقل عن المعنى الأصلي إلى مطلق الناقص، واستعمل في الناقص المعنوي لكونه فردًا من ذلك المطلق فهو مجاز مرسل بمرتبة، وإذا لوحظ أن العلاقة ما ذكر ونقل عن المعنى الأصلي إلى مطلق الناقص، ثم نقل عنه إلى الناقص المعنوي فهو مجاز مرسل بمرتبتين، وإذا لوحظ أن العلاقة المشابهة كان مجازًا بالاستعارة اهـ.

فَصْلٌ فِي جَوَازِ الاِشْتِغَالِ بِهِ

وَالخُلْـفُ فـي جَـوازِ الاشْـتِغالِ بِـهِ عَـلى ثَلاثَـةِ أَقْـوالِ
فَـابْنُ الـصَّلاحِ وَالنَّـواوي حَرَّمـا وَقـالَ قَـوْمٌ يَنْبَغـي أَنْ يُعْلَمـا
وَالقَوْلَـةُ المَـشْهُورَةُ الـصَّحِيحهْ جَـوَازُهُ لِكامِـلِ القَرِيحَـهْ
مُمَـارِسِ الـسُّنَّةِ وَالكِتـابِ لِيَهْتَـدي بِـهِ إِلـى الـصَّوابِ

(فَصْلٌ فِي جَوَازِ الاِشْتِغَالِ بِهِ) أي وعدمه. واعلم أن المنطق قسمان: قسم خال عن شبه الفلاسفة كهذا الكتاب و"مختصر الإمام السنوسي"، و"تأليف الكاتبي[1]" فهذا لا خلاف في جوازه، ولا يصد عنه إلا من لا معقول له، بل هو فرض كفاية لأن القدرة على رد شبه الفلاسفة لا تحصل إلا به، وردها فرض كفاية، وما يتوقف عليه الواجب واجبٌ. القسم الثاني: مختلط بشبه الفلاسفة، وهذا هو الذي جرى في الاشتغال به خلاف. والمصنف لما أراد أن يذكر حكم القسم الأول الذي أراد تأليف الكتاب فيه جره ذلك إلى ذكر حكم المنطق مطلقًا، فحكى الخلاف الواقع في القسم الثاني إلا أنه أطلق فيجب تقييد كلامه به.

(وَالخُلْفُ) أي الاختلاف، (فِي جَوَازِ الاِشْتِغَالِ ... بِهِ) أي بالمنطق جار (عَلَى ثَلاثَةِ) بالتنوين (أَقْوَالِ) بدلٌ من ثلاثة (فَابْنُ[2] الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي[3]) نسبةً إلى نوى[4] على غير قياس، والقياس حذف الألف (حَرَّمَا) أي الاشتغال به، وتبعهما على ذلك قومٌ من المتأخرين لأنه لا يؤمن على الخائض فيه من أن يتمكن في قلبه شبهةٌ فيزل بها (وَقَالَ قَوْمٌ) منهم الغزالي (يَنْبَغِي) أي يجب كفايةً أو يستحب (أَنْ يُعْلَمَا) حتى

(1) قوله: (الكاتبي) أي صاحب متن الشمسية.
(2) قوله: (فابن) أي فالإمام ابن الصلاح اهـ.
(3) قوله: (والنواوي) هو الإمام أبو زكريا يحيى النووي.
(4) قوله: (نسبة إلى نوى) أي على غير قياس قرية من قرى الشام اهـ.

قال الغزالي: من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه، وسماه معيار العلوم[1].

(وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَةُ[2] ... جَوَازُهُ[3]) أي الاشتغال به (لِكَامِلِ القَرِيحَةْ) أي ذكي الفطنة، (مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ) فيجوز له (لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ) ضد الخطأ، لأنه قد حصن عقيدته، فلا يخشى عليه من الخوض في الشبه، فإن كان بليدًا أو ذكيًا ولم يمارس السنة والكتاب لم يجز له الاشتغال به، لأنه لا يؤمن عليه من تمكن بعض الشبه من قلبه كما وقع للمعتزلة، ومن هنا منعوا الاشتغال بكتب علم الكلام المشتملة على تخليطات الفلاسفة إلا لمتبحر.

فَصْلٌ فِي أَنْوَاعِ العِلْمِ[4] الحَادِثِ

المراد بالعلم هنا[5] مطلق الإدراك[6]، لا إدراك النسبة التصديقية فقط كما هو اصطلاح بعض الأصوليين ليصح انقسامه إلى التصور والتصديق الآتيين. الْحَادِث تقييد للعلم لإخراج علمه تعالى فإنه لا يتنوع، ولأن العلم مفسرٌ بالإدراك الذي هو وصول النفس إلى المعنى، وذلك يشعر بسبق الجهل تنزه الله عنه، ولأن التصور الآتي مفسرٌ بحصول الصورة في النفس، وهو من خواص الأجسام، فلا يوصف

(1) قوله: (معيار العلوم) أي ميزان الإدراكات التي يعرف به صحيحها من فاسدها اهـ.

(2) قوله: (الصحيحة) أي لقوة دليلها.

(3) قوله: (جوازه) قال شيخنا العدوي: أراد به الأذان فيصدق بالوجوب والندب، ولم يرد به استواء الطرفين، لقوله في علته ليهتدي به إلى الصواب.

(4) قوله: (أنواع العلم) هي أربعة لأن العلم: إما تصور أو تصديق وكل منهما، إما ضروري أو نظري، وتعرض لتنويعه ولم يتعرض لحده لما فيه من الخلاف حتى قيل إنه لا يحد لكونه ضروريًا، ولأن تنويعه يتضمن تعريفه لما سيأتي أن التقسيم من قبيل الرسم اهـ.

(5) قوله: (بالعلم هنا إلخ) وحده علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية اهـ.

(6) قوله: (مطلق الإدراك) ولو غير جازم أو غير مطابقة للواقع فدخل الظن والجهل المركب وتصور النسبة المشكوكة والمتوهمة بدليل جعل السيد وغيره إياهما من قبيل التصور اهـ.

علمه تعالى بالتصور ولا بالتصديق لإيهام ما لا يليق[1] مع أن ذكر الأنواع مخرجٌ للعلم القديم، فالجمع بينه وبين الحادث للتوكيد.

إِدْراكُ مُفْـــرَدٍ تَـــصَوُّراً عُلِـــمْ وَدَرْكُ نِـــسْبَةٍ بِتَـــصْديقٍ وُسِـــمْ

(إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ) المراد بالمفرد ما ليس وقوع نسبةٍ حكميةٍ، أو لا وقوعها[2] كإدراك الموضوع، وإدراك المحمول، وإدراك النسبة في مثل قولك: زيدٌ قائم. فإدراك زيد أي ذاتِهِ، وإدراك قائم أي معناه، وإدراك النسبة التي هي ارتباط القيام بزيد، وإدراك الموضوع[3] مع المحمول، أو الموضوع مع النسبة، أو المحمول معها، أو مجموع الثلاثة كلٍّ منها.

(تَصَوُّرًا) مفعولٌ ثانٍ لعلم فيكون المعنى إدراك المفرد (عُلِمْ) أي سمي في الاصطلاح تصورًا، وذلك صادق بإدراك واحدٍ من السبعة التي هي الموضوع والمحمول والنسبة أو اثنين من الثلاثة أو مجموعها (وَدَرْكُ) اسم مصدر بمعنى إدراك وقوع (نِسْبَةٍ) في مثل قولك: زيدٌ قائمٌ، أو عدم وقوعها في مثل قولك: ليس زيدٌ قائمًا، (بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ[4]) أي عُلِّمَ، والمعنى وإدراك وقوع النسبة في الإيجاب وعدم وقوعها في السلب علمَ عند المناطقة بالتصديق. وإيضاح ذلك أن العلم الذي هو مطلق الإدراك إن تعلق بمفرد كالإنسان سمي تصورًا، وإن تعلق بوقوعِ نسبة المركب أو عدمِ وقوعها سمي تصديقًا كما تقدم، وهذا ميلٌ لمذهب الحكماء القائلين بأن التصديق بسيط[5] وهو إدراك وقوع النسبة أو عدم وقوعها فيكون إدراك

---

(1) قوله: (لإيهام ما لا يليق) أي به سبحانه وتعالى.

(2) قوله: (أو لا وقوعها) أي أو عدم وقوعها، أي ما ليس وقوع نسبة أو عدم وقوعها اهـ.

(3) قوله: (وإدراك الموضوع إلخ) أي سواء كانت القضية موجبة أو سالبة فتبلغ أربعة عشر وعلى وجه النبي فنفي القضية السالبة سواء كانت إنشائية أو خبرية، وقد أبلغ بعضهم صور التصور إلى خمس وعشرين صورة فلتراجع اهـ.

(4) قوله: (وسم) أي من الوسم وهو التعليم اهـ.

(5) قوله: (بسيط) أي فتكون الإدراكات المذكورة شروطًا له اهـ.

الموضوع وإدراك المحمول وإدراك النسبة التي هي ارتباط المحمول بالموضوع شروطًا للتصديق[1].

وأما مذهب الإمام الرازي فالتصديق هو مجموع الإدراكات الأربعة، أعني إدراك الموضوع، وإدراك المحمول، وإدراك النسبة، وإدراك وقوع تلك النسبة أو عدم وقوعها، فتكون الإدراكات الثلاثة الأول شطورًا عنده[2] للتصديق أي أجزاء له، والتحقيق الأول وهو أن التصديق بسيط.

وَقُدِّمَ الأَوَّلُ عِنْدَ الوَضْعِ لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ

(وَقُدِّمَ الأَوَّلَ) أي التصور على التصديق (عِنْدَ الوَضْعِ) أي في الذكر والكتابة والتعلم والتعليم، كما وقع في المتن من تقديم التصور في التقسيم (لأَنَّهُ) أي التصور (مُقَدَّمٌ) على التصديق (بِالطَّبْعِ) أي بحسب اقتضاء طبيعة التصور أي حقيقته، والمقدمُ بالطبع هو الذي يحتاج إليه المتأخر من غير أن يكون المتقدم علةً فيه كتقديمِ الواحد على الاثنين، والاثنين على الثلاثة، ولا شك أن التصور شرطٌ للتصديق أو شطرٌ له، وطبيعة الشرط تقتضي التقدم على المشروط كما أن طبيعة الشطر أي الجزء تقتضي التقدم على الكل، وليس الشرط علةً للمشروط، لأنه لا يلزم من وجُودِه وجُودُه، وكذا الشطر ليس علةً للكل وهو ظاهرٌ.

وَالنَّظَرِيْ مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرورِيُّ الجَلِي

(وَالنَّظَرِي[3]) بسكون الياء للضرورة (مَا) أي الذي (احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ) أي النظر في الدليل كإدراك حقيقة الإنسان المحتاج إلى النظر في التعريف بالحيوان الناطق، وإدراك أن العالم حادث المحتاج إلى النظر في قولك: العالم متغير، وكل متغيرٌ حادث (وَعَكْسُهُ) أي ما لا يحتاج إلى النظر (هو) العلم (الضَّرُورِيُّ الجَلِي) أي

(1) قوله: (شروطًا للتصديق) أي على مذهب الحكماء.

(2) قوله: (وشطورًا عنده) أي على مذهب الإمام الرازي.

(3) قوله: (والنظري) أي والعلم النظري.

الظاهر، فهو ما لا يحتاج إلى النظر، وإن احتاج إلى حدسٍ أي ظنٍ، كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس، الحاصل باختلاف تشكلاته بحسب القرب منها والبعد عنها، فإنه يورث ظن استفادة نوره من نورها، أو احتاج إلى تجربة كالعلم بأن الدواء الفلاني مسهل للطبيعة عند شربه، فالعلم الضروري التصوري كإدراك وجودك، والتصديقي كإدراكك أن الواحد نصف الاثنين.

وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ

وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلا بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلا

(وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ) أي والقول الذي وصل به إلى تصورٍ كالحد في قولك: الحيوان الناطق، والرسم في قولك: الحيوان الضاحك (يُدْعَى) أي يسمى عند المناطقة (بِقَوْلٍ شَارِحٍ) أما تسميته قولاً فلأن القول هو المركب، وأما تسميته شارحًا فلشرحه الماهية، فالمعني والقول الذي وصل به إلى تصورٍ المعرف يسمى بالقول الشارح في اصطلاح المناطقة، وقوله: (فَلْتَبْتَهِلْ) أي تجتهد في الطلب، جملة كمل بها البيت (وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا) أي والقول الذي توصل به للتصديق، وهو القياس في مثل قولنا: العالم متغير وكل متغيرٍ حادث. (بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا) أي يسمى عند المناطقة بالحجة أي الدليل، لأن من تمسك به حَجَّ خصمه أي غلبه.

فَصْلٌ فِي أَنْوَاعِ الدَّلالَةِ الْوَضْعِيَّة

(فَصْلٌ فِي أَنْوَاعِ الدَّلالَةِ) اللفظية (الْوَضْعِيَّة) والدلالة[1]: كون أمرٍ بحيث يفهم منه أمرٌ آخر سواء فهم بالفعل أم لا، والأمر الأول دال، والثاني مدلولٌ، والدال ينقسم إلى غير لفظ وإلى لفظٍ، فغير اللفظ[2] إما دال بالعقل كدلالة التغير على

(1) قوله: (والدلالة) أي تطلق على معنيين بالاشتراك أحدهما كون أمر إلخ، كما ذكره الشارح، والثاني فهم أمر من أمر كذا حققه العلامة ابن عرفة.

(2) قوله: (فغير اللفظ إلخ) أي ينقسم ثلاثة أقسام.

الحدوث، أو بالعادة كدلالة المطر على النبات، والحمرة على الخجل والصفرة على الوجل، أو بالوضع كدلالة الإشارة باليد مثلاً على معنى نعم أو لا، واللفظ[1] إما دالٌ بالعقل كدلالة اللفظ على وجود اللافظ من وراء جدار، أو بالعادة[2] كدلالة أُحّ على وجع صدرٍ، أو بالوضع كدلالة الأسد على الحيوان المفترس، وهذه[3] هي المعتبرة في المنطق، ولذا بوب لها فقط فقال: أنواع الدلالة الوضعية أي اللفظية كما تقدم، فخرج باللفظية دلالة غير اللفظ، وبالوضعية دلالة اللفظ[4] غير الوضعية فلا يعتبر شيء من هذه الخمسة عند المناطقة وقد تقدم تمثيلها.

دَلالَــةُ اللَّفْــظِ عَلــى مَــا وافَقَــهْ يَدْعُونَهــا دَلالَــةَ المُطابَقَــةْ

وَجُزْئِــهِ تَــضَمُّناً وَمــا لَــزِمْ فَهْــوَ الْتِــزَامٌ إنْ بِعَقْــلٍ التَــزَمْ

(دَلالَةُ اللَّفْظِ) أي الوضعية، أخذًا من الترجمة (عَلَى مَا وَافَقَهْ) أي: على المعنى الذي[5] وافق اللفظ بأن وضع له ذلك[6] اللفظ لا لأقل منه ولا لزائد عليه، وسميت الدلالة على الموضوع له بتمامه دَلَالَةَ المُطَابَقَةْ لمطابقة الدال للمدلول من قولهم: طابق النعلُ النعلَ إذا توافقتا[7]، والدال والمدلول متوافقان ومتطابقان بحيث لا يفهم من اللفظ زيادة على المعنى، ولا يفهم المعنى من أقل من اللفظ، وذلك كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق (وَ) دلالة اللفظ على (وَجُزْئِهِ) أي جزء المعنى الذي

---

(1) قوله: (واللفظ) أي ينقسم أيضًا إلى هذه الثلاثة.

(2) قوله: (أو بالعادة) أي وإن شئت، قلت بالطبع اهـ.

(3) قوله: (وهذه) أي أنواع الدلالة فالمجموع من ذلك ستة، وأهل المنطق إنما يبحثون عن الأخير المشار إليه بقوله، وهذه: أي الدلالة اللفظية الوضعية هي المعتبرة إلخ اهـ.

(4) قوله: (دلالة اللفظ إلخ) أي إما بالعقل أو بالعادة.

(5) قوله: (أي على المعنى الذي إلخ) جعل ما موصولة، و يصح كونها نكرة موصوفها محذوف للعلم به اهـ.

(6) قوله: (بأن وضع له ذلك إلخ) أي وضعًا حقيقيًا أو مجازيًا؛ كالإنسان للحيوان الناطق والأسد للرجل الشجاع اهـ.

(7) قوله: (إذا توافقتا) أي لأن النعل مؤنثة، كما في القاموس و"المصباح" اهـ.

وافق اللفظ[1] كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق[2] فقط يدعونها (تضمنًا) أي دلالة[3] تضمن لتضمن المعنى لجزئه[4]، وقول الناظم: (وَجُزْئِهِ) بالجر عطفٌ على (مَا) المجرورة بعلى، وقوله: (تَضَمُّنًا). عطفٌ على: (دَلَالَةَ المُطَابَقَةْ) المنصوبة بيدعونها ففيه العطف على معمولين لعاملين مختلفين واغتفر لأن أحد العاملين جار، وقد تقدم، وذلك جائز[5] نحو في الدار زيد، والحجرة عمرو، كما في كتب النحو، (وَ) أما دلالة اللفظ[6] على (مَا) أي المعنى اللازم الذي (لَزِمْ) معناه (فَهْوَ التِزَامٌ) أي دلالة التزامٍ لالتزام المعني أي استلزامه له كدلالة الأربعة على الزوجية، ودلالة العمى على البصر[7]، وقول الناظم: (إِنْ بِعَقْلٍ التُزِمْ) شرط حذف جوابه لدلالة قوله فهو التزام عليه، والمعنى أن الدلالة على اللازم تسمى التزامًا إن التزم ذلك اللازم في العقل، أي الذهن، بأن لزم من تصور الملزوم في الذهن تصور ذلك

---

(1) قوله: (وافق اللفظ إلخ) فيه إشارة إلى أن الضمير البارز في قول المصنف وافقه برجع إلى اللفظ فيكون الضمير المستتر فيه راجعًا إلى ما اهـ.

(2) قوله: (أو الناطق) أي والإنسان على الناطق اهـ.

(3) قوله: (أي دلالة) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وإضافة دلالة إلى التضمن من إضافة المسبب إلى السبب، وقوله لتضمن المعنى علة ليدعونها إلخ اهـ.

(4) قوله: (لتضمن المعنى لجزئه) كما إذا شككت في شبح هل هو حيوان أو لا ؟ فقيل لك هو إنسان ففهمت أنه حيوان؛ لأنه مقصودك ولم تلتفت إلى كونه ناطقًا اهـ. ملوي.

(5) قوله: (وذلك جائز) أي عند الأخفش والكسائي والفراء والزجاج اهـ.

(6) قوله: (وأما دلالة اللفظ) إنما قدر أما لتكون الفاء غير زائدة، لكن فيه أنه يصير الكلام عليه مستأنفًا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم، فالأحسن أن الفاء زائدة، وأن ما لزم معطوف على قوله ما وافقه: أي ودلالته على ما لزم من الالتزام، أي مسمى بدلالة الالتزام قرره شيخنا اهـ.

(7) قوله: (ودلالة العمى على البصر) فإنها لازمة في الذهن أي مهما تصور العمى تصور البصر؛ لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرًا أو بينهما مضادات في الخارج، وكل من دلالة التضمن والالتزام تستلزم دلالة المطابقة فمتى تحققا تحققت؛ لأنهما تابعان لها، والتابع من حيث إنه تابع لا يتحقق بدون المتبوع وهي لا تستلزمهما خلافًا للإمام الرازي اهـ.

اللازم فيه، سواء لزم مع ذلك في الخارج كالزوجية للأربع، أو لم يلزمه في الخارج بل كان منافيًا له فيه كالبصر للعمى، وخرج بذلك القيد في الخارج فقط دون الذهن كالسواد للغراب فلا يسمى دلالة لفظ الغراب عن السواد دلالة التزام لعدم لزوم السواد له في العقل، وإن لزمه في الخارج.

فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ[1] الأَلْفَاظِ) اعلم أن المنطقي لا بحث له إلا على المعاني، لكن لما كانت المعاني مفتقرة في فهمها إلى الألفاظ عقد المنطقيون لها بابًا وقسموا المستعمل منها[2] إلى المركب والمفرد كما قاله المصنف.

مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يوجَدُ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ

فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلا

(مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ[3]) أي المستعمل منها، فخرج منها المهمل كزيد، وقوله (حَيْثُ يُوجَدُ) أي في أي مكان يوجد اللفظ المستعمل فهو (إِمَّا مُرَكَّبٌ) كزيد قائم، (وَإِمَّا مُفْرَدُ) كزيد.

(فَأَوَّلٌ) أي المركب، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعها في مقام التفصيل (مَا) أي هو الذي (دَلَّ جُزْؤُهُ[4]) خرج ما لا جزء له كباء الجر ولامه وماله جزء لا يدل كزيد وعبد الله وتأبط شرًا، والحيوان الناطق، أعلامًا[5]، وما يتوهم من

---

(1) قوله: (مباحث) جمع مبحث، وهو هنا اسم لمكان البحث بمعنى المسائل المبحوث فيها عن الألفاظ، أي من جهة الإفراد والتركيب وما لاءمهما اهـ.

(2) قوله: (منها) إشارة إلى أن الإضافة على معنى من اهـ.

(3) قوله: (مستعمل الألفاظ) أي باعتبار دلالته التركيبية والإفرادية، وقول ما أي لفظ اهـ.

(4) قوله: (ما دل جزؤه إلخ) كرامي الحجارة؛ لأن الرمي يدل على ذات من له الرمي والحجارة على جسم معين، وقوله دل: أي بالمطابقة اهـ.

(5) قوله: (أعلامًا) راجع للثلاثة قبله ما عدا زيد فإن حاله غير مختلف.

دلالة أجزاء الأعلام[1] الأخيرة فإنما كان قبل جعلها أعلامًا أما بعده[2] فصارت أجزاؤها كزاي زيد لا تدل على شيء، ودلالتها السابقة صارت نسيًا منسيًا، (عَلَى ... جُزْءِ مَعْنَاهُ) بضم الزاي متعلق بدل فهو تكملة[3] له فلا يخرج به شيء، وقوله (بِعَكْسِ) أي حال كون المركب ملتبسًا بعكس (مَا) أي المفرد الذي (تَلَا) المركب في الذكر، أي تبعه، فالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه بأن لم يكن له جزء كباء الجر أو له جزء[4] لا يدل على معنى كالأعلام المتقدمة.

وَهْوَ عَلى قِسْمَيْنِ أَعْني المُفْرَدا كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدا
فَمُفْهِمُ اشْتِراكٍ الكُلِّيُّ كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ

(وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي) بمصدوق الضمير[5] (المُفْرَدَا[6] كُلِّيٌّ أَوْ) بوصل الهمزة[7] (جُزْئِيٌّ) متروك التنوين للضرورة (حَيْثُ وُجِدَا) الضمير للمفرد والألف للإشباع.

---

(1) قوله: (أجزاء الأعلام) أي عبد الله وما بعده اهـ.

(2) قوله: (أما بعده) أي بعد جعلها، أي تصييرها أعلامًا، فقد صارت دلالتها أي دلالة هذه الأجزاء التي كانت قبل العلمية نسيًا منسيًا فالدال بعدها مجموع العلم على الذات اهـ.

(3) قوله: (فهو تكملة) أي تتميم لكلام بذكر متعلقة اهـ، وقدم تعريف المركب على تعريف المفرد؛ لأن تعريف المركب بالإيجاب والمفرد بالسلب ولا يعقل سلب أمر إلا بعد تعقله، والقسمة عند المصنف ثنائية، وعند أهل المنطق ثلاثية.

(4) قوله: (أو له جزء) أي لا معنى له كزيد علمًا أوله جزء ذو معنى؛ لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علمًا أوله جزء ذو معنى دالًا عليه لكن لا يكون مرادًا كالحيوان الناطق علمًا؛ لأن معناه حينئذٍ الماهية الإنسانية اهـ.

(5) قوله: (بمصدوق الضمير) أي بما صدق عليه الضمير، أي وقع اهـ.

(6) قوله: (أعني المفردا) هذا إيضاح وتصريح بما تفيده قاعدة رجوع الضمير إلى أقل مذكور اهـ.

(7) قوله: (أو بوصل الهمزة) يعني إسقاطها بعد نقل حركتها إلى التنوين قبلها وإلا فهمزة الوصل ليست في شيء من الحروف إلا على قول اهـ.

(فَمُفْهِمُ[1] اشْتِرَاكٍ) بين أفراده بمجرد تعقله (الكُلِّيُّ[2]) والمعنى فالكلي هو ما أفهم اشتراكًا بين أفراده بمجرد تعقله (كَأَسَدٍ) وإنسان وحيوان سواء لم يوجد[3] منه فرد مع استحالة أن يوجد منه شيء كالجمع بين الضدين أو مع إمكان أن يوجد منه فرد كبحر من زئبق[4]، أو وجد منه فرد مع استحالة كالآلة، أو مع إمكان غيره كشمس، أو وجد منه أفراد متناهية كالإنسان أو غير متناهية كصفة وموجود وشيء فإنها تصدق بصفات الله تعالى القائمة بذاته التي لا نهاية لأفرادها كما دلت عليه السنة، واستحالة وجود ما لا نهاية له إنما تثبت في حق الحوادث (وَعَكْسُهُ) أي عكس الكلي (الجُزْئِيُّ) فهو ما لا يفهم الاشتراك بين أفراده بحسب وضعه كزيد فإنه موضوع لمعنى مشخص لا يتناول غيره ولا يضر عروض الاشتراك اللفظي عند تعدد وضعه لأشخاص لأنه باعتبار كل وضع لا يدل إلا على معين مشخص لا يتناول غيره ولا يضر عروض الاشتراك اللفظي عند تعدد وضعه لأشخاص، لأنه باعتبار كل وضع لا يدل إلا على معين مشخص.

---

(1) قوله: (فمفهم) خبر مقدم، وقوله: (بمجرّد) متعلق بمفهم، وقوله: (الكلي) مبتدأ مؤخر.

(2) قوله: (الكلي) قسمه الأقدمون إلى ثلاثة أقسام ما لم يوجد منه شيء وما وجد منه واحد فقط وما وجد منه أفراد فجاء المتأخرون وقسموا كل قسم من الثلاثة إلى قسمين فصارت الأقسام ستة، فقسموا الأول إلى ما يستحيل وجوده كالجمع بين الضدين وإلى ما يمكن كبحر من زئبق وقسموا الثاني، وهو ما وجد منه واحد فقط إلى ما يستحيل وجود غيره معه كالإله، وإلى ما يمكن وجود غيره معه كشمس وقسموا الثالث إلى ما وجد منه أفراد متناهية كأسد وإلى ما وجد منه أفراد غير متناهية كصفة، وموجود وشيء وثابت فإن أفرادها غير متناهية إذ منها الصفات الوجودية القديمة القائمة بذاته تعالى، وقد دل الدليل على السنة على أنها لا نهاية لها واستحالة وجود ما لا نهاية له إنما تثبت في حق الحوادث ولم نجد هذا التمثيل لأحد وإنما يمثلون له بحركة الفلك، وهو باطل اهـ.

(3) قوله: (سواء لم يوجد) أي في خارج الذهن.

(4) قوله: (من زئبق) بكسر الزاي وسكون الهمزة وكسر الباء وفتحها معرب، ومنه ما يؤخذ من معدنه ومنه ما يستخرج من حجارة معدنية بالنار، ودخانه يهرب منه الحيات والعقارب من البيت، وما أقام منها قتله كما في القاموس اهـ.

وَأَوَّلاً لِلـــذَّاتِ إِنْ فيهـــا انْـــدَرَجْ فَانْـــسِبْهُ أَوْ لِعـــارِضٍ إِذا خَـــرَجْ

(وَأَوَّلاً) مفعول لفعل محذوف يفسره انسبه الآتي أي انسب أولاً[1]، وهو الكلي (لِلذَّاتِ) أي الماهية (إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ) أي إن اندرج فيها بأن كان جزءًا لها جنسًا كالحيوان للإنسان أو فصلاً كالناطق له، (فَانْسُبْهُ[2]) أي انسب الأول[3]، وقد ذكر المصنف في شرحه أن أولاً مفعول لفعل محذوف كما قدرناه وأن فانسبه مفسر لذلك المحذوف. اعترض عليه بأن انسبه واقع بعد فاء الجواب، وما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملاً فيه. وأجيب بأن انسبه مؤخر من تقديم، والتقدير وأولاً انسبه للذات أن اندرج فيها، وعلى هذا فيكون جواب الشرط محذوفًا لدلالة انسبه المذكور عليه قاله الملوي، ولا يخفى بعد الجواب لما فيه من التكلفات.

وقوله: (أَوْ لِعَارِضٍ[4]) أي انسب لعارض (إِذَا خَرَجْ) عن الذات فلم يكن جزءًا لها بل كان خالصًا كالضاحك للإنسان، أو كان عرضًا عامًا كالماشي له فانسبه لعارض بأن تقول كلي عرضي، والنسبة على غير قياس[5]، فعلم أن ما كان جزء الماهية جنسًا، أو فصلاً فهو كلي ذاتي، وما كان خارجًا عنها خاصةً أو عرضًا عامًا فهو كلي عرضي، وقضية ذلك خروج النوع كالإنسان عن الذاتي والعرضي فيكون واسطة بينهما[6]، وهو أحد الأقوال الثلاثة. والقول الثاني: إنّ النوع ذاتيٌّ. وفسر الذاتي بما ليس خارجًا عن الماهية بأن كان[7] جزءها أو تمامها. والقول الثالث: إنّ

(1) قوله: (انسب أولًا) بأن يقال كلي ذاتي.

(2) قوله: (فانسبه) أي من نسبة الجزء إلى الكلي، وقوله الأول أي الكلي.

(3) قوله: (الأول) هو الكلي.

(4) قوله: (أو لعارض) أو بمعنى الواو، أي وانسبه لعارض إلخ.

(5) قوله: (على غير قياس) أي في كلام المناطقة، وقوله فيكون أي النوع.

(6) قوله: (بينهما) أي بين الذاتي والعرضي.

(7) قوله: (بأن كان) أي الذاتي كالإنسان، قوله جزءها أي الماهية، وقوله فيها أي الماهية.

النوع عرضي. وفسر العرضي بما ليس داخلاً فيها بأن كان تمامها أو خارجًا عنها.

وَالكُلِّيَـــاتُ خَمْـــسَةٌ دُونَ انْتِقـــاصْ جِـنْسٌ وَفَـصْلٌ عَـرَضٌ نَـوْعٌ وَخـاصْ

(وَالكُلِّيَاتُ) بتخفيف الياء للضرورة[1] جمع كلي (خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ) أي من غير نقص، أي ولا زيادة أيضًا.

أولها (جِنْسٌ) وهو الكلي المقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة في جواب ما هو كالحيوان فإنه يقال على الإنسان والفرس والحمار، ويصدق عليها في جواب قول القائل: ما الإنسان والفرس والحمار؟ فقال في الجواب: حيوان. وإن شئت قلت في تعريف الجنس: هو جزء الماهية الصادق عليها وعلى غيرها.

(وَ) ثانيها (فَصْلٌ[2]) وهو جزء الماهية[3] الصادق عليها في جواب أي شيءٍ المميز لها عن غيرها، كالناطق بالنسبة للإنسان.

وثالثها (عَرَضٌ) عام، وهو: الكلي الخارج عن الماهية[4] الصادق عليها وعلى غيرها كالماشي بالنسبة للإنسان، ولا يقع العرض العام في الجواب.

---

(1) قوله: (للضرورة) أي للوزن.

(2) قوله: (وثانيها فصل) وهو جزء الماهية الصادق عليها في جواب أي شيء هو، فجزء الماهية يخرج النوع، والخاصة مطلقًا والعرض العام كذلك، والصادق عليها مخرج للجزء المادي كالسقف للبيت، وفي جواب أي مخرج للجنس مثاله الناطق لأنه إذا سئل عن الإنسان بأي شيء هو في ذاته كان الناطق جوابًا عنه؛ لأنه يميزه عما يشاركه في الجنس، وهو أي الفصل قسمان: قريب، وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب؛ كالناطق للإنسان، وبعيد: وهو ما يميز الشيء عن جنسه البعيد كالحساس للإنسان اهـ.

(3) قوله: (وهو جزء الماهية) قيد بخرج النوع، وقوله الصادق يخرج الجزء المادي كالسقف للبيت، وقوله في جواب أي شيء قيد يخرج الجنس اهـ.

(4) قوله: (وثالثها عرض عام وهو الكلي الخارج عن الماهية إلخ) فالكلي جنس، والخارج عن الماهية مخرج للجنس والفصل والنوع، والصادق إلى آخره مخرج للخاصة اهـ.

ورابعها (نَوْعٌ) وهو الكلي المقول على كثيرين متحدين في الحقيقة في جواب ما هو كإنسان فإنه يصدق على زيد وعمرو وبكر فيقع جوابًا عنها في مثل قولك: ما زيد وعمرو وبكر؟ فيقال في الجواب: إنسان.

(وَ) خامسها (خَاصْ) أي خاصة فحذفت التاء للضرورة، وهو الكلي الخارج عن الماهية الخاص بها كالضاحك للإنسان.

وَأَوَّلٌ ثَلاثَـــةٌ بِـــلا شَطَـــطْ جِـنْسٌ قَرِيـبٌ أَوْ بَعِيـدٌ أَوْ وَسَـطْ

(وَأَوَّلٌ) أي الجنس (ثَلاثَةٌ بِلَا شَطَطْ) أي بلا زيادة (جِنْسٌ قَرِيبٌ) وهو ما لا جنس تحته[1]، بل تحته الأنواع كالحيوان فإنه لا جنس تحته، وإنما تحته الأنواع كالإنسان والفرس ونحوهما، (أَوْ) جنس (بَعِيدٌ) وهو ما لا جنس فوقه وتحته الأجناس[2] كالجوهر[3] (أَوْ) جنسٌ (وَسَطْ) أي متوسط، وهو ما فوقه جنس وتحته جنس كالجسم فإن فوقه الجوهر وتحته الحيوان.

فَصْلٌ فِي نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي

وَنِـــسْبَةُ الأَلْفَـــاظِ لِلْمَعَـــانِي خَمْـــسَةُ أَقْـــسَامٍ بِـــلا نُقْـــصَانِ

تَوَاطُـــؤٌ تَـــشَاكُكٌ تَخَالُـــفُ وَالاشْتِـــرَاكُ عَكْـــسُهُ التَّـــرَادُفُ

(فصلٌ في نِسْبَةِ اللفظِ إلى معناه) ونسبة معنى لفظٍ إلى معنى لفظٍ آخر، ونسبة لفظٍ إلى لفظٍ آخر ليدخل الترادف.

(وَنِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي[4]) أي مع المعانـي على أن اللام بمعنى مع، والمراد

---

(1) قوله: (ما لا جنس تحته) أي وفوقه الأجناس ويسمى الجنس السافل.

(2) قوله: (الأجناس) ويسمى العالي.

(3) قوله: (كالجوهر) وترك الجنس المنفرد؛ لأنه لم يظفر له بمثال، ومثل له بعضهم بالعقل بناء على جنسيته اهـ.

(4) قوله: (ونسبة الألفاظ للمعاني) اعلم أن النسب الخمس الآتية أربعة أقسام؛ لأن ثنتين منها بين معنى اللفظ وأفراده، وهما التواطؤ والتشاكك وواحدة بين اللفظ ومعناه، وهي الاشتراك، =

بالمعنى ما يعنى أي يقصد فيشمل الأفراد، ومتعلق النسبة محذوف أي لبعضها، ففي الكلام حذفٌ، أي ونسبة الألفاظ والمعاني بعضها لبعضٍ (خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ) ولا زيادة، لأن اللفظ[1] إما كلي أو جزئي والأول إن كان معناه واحدًا، فإن كان[2] مستويًا في أفراده[3] فالنسبة بينه وبين أفراده (تَوَاطُؤٌ) وهو القسم الأول من الخمسة كالإنسان، فإن معناه لا يختلف في أفراده[4]، ويسمى ذلك المعنى متواطئًا لتواطؤ أفراده أي توافقها فيه، فإن أفراد الإنسان كلها متوافقةٌ في معناه من الحيوانية والناطقية وإنما الاختلاف بينها بعوارض خارجةٍ كالبياض والسواد والطول والقِصَر، فإن كان معناه مختلفًا[5] في أفراده كالنور فإن معناه في الشمس أقوى منه في القمر،

=

وواحدة بين اللفظ ولفظ آخر، وهي الترادف، وواحدة بين معنى لفظ ولفظ آخر، وهي التباين، وما قد يقع من الحكم بالتبيان بين الألفاظ فهو بالنظر إلى معانيها لا إليها نفسها. إذا علمت ذلك علمت أن في الترجمة قصورًا؛ لأنها لا تفي إلا بنسبتين، ولما كان ظاهر قول المصنف: ونسبة الألفاظ للمعاني، لا يفي إلا بالتي بين اللفظ ومعناه احتاج الشارح إلى التكلف الآتي.

وبقي على المصنف التساوي وهو الاتحاد ما صدقا الاختلاف مفهومًا كما في الكاتب بالقوة، والضاحك بالقوة أو للعموم، والخصوص الوجهي وهو اجتماع الشيئين في مادة وانفراد كل منهما في أخرى كما في الإنسان والأبيض، والعموم والخصوص المطلق وهو اجتماع الشيئين في مادة وانفراد أحدهما فقط، وهو الأعم في الأخرى كما في الإنسان والحيوان، ويمكن إدراج هاتين النسبتين في التباين بأن يرد به ما يشمل التباين الجزئي بل، والتي قبلهما في الترادف بأن يراد به الاتحاد ما صدقا سواء كان مع اتحاد المفهوم أو اختلافه اهـ.

(1) قوله: (اللفظ إلخ) أي المفرد.

(2) قوله: (فإن كان) أي المعنى.

(3) قوله: (في أفراده) أي اللفظ.

(4) قوله: (لا يختلف في أفراده) وإلا بأن اختلف فيها فالنسبة بينهما تشاكك، ويقال تشكك كالنور فإنه في الشمس أقوى منه في القمر، ويسمى اللفظ في الأول متواطئًا كمعناه، وفي الثاني مشككًا كمعناه اهـ.

(5) قوله: (مختلفًا) أي متفاوتًا اهـ.

وكالبياض فإن معناه في العاج أقوى منه في الثوب فالنسبة بينه وبين أفراده (تَشَاكُكٌ) ويقال للمعنى: مشككٌ لأن الناظر إذا نظر في الأفراد باعتبار أصل المعنى ظنه متواطئًا، وإذا نظر فيها باعتبار التفاوت ظنه مشتركًا فحصل له التشكك، ويسمى اللفظ في الأول متواطئًا كمعناه، وفي الثاني مشككًا كمعناه، وإذا نظر بين معنى اللفظٍ وبين معنى لفظٍ آخر، فإن لم يصدق أحدهما على شيءٍ مما صدق عليه الآخر فالنسبة بينهما تخالف أي تباين كالإنسان والفرس ويسمى معناهما متباينين كلفظيهما (و) اللفظ المفرد إن تعدد معناه كعينٍ للباصرة والجارية وكمِحْفَد[1] بوزن مِنْبَر لطرف الثوب، وللقدح الذي يكال به فالنسبة بينه وبين ما له من المعاني (الاشْتِرَاكُ) لاشتراك المعنيين في اللفظ الواحد، وإن تعدد اللفظ واتحد المعنى كالإنسان والبشر فالنسبة بين اللفظين الترادف، كما قال: و (عَكْسُهُ) أي وعكس الاشتراك وهو تعدد اللفظ مع اتحاد المعنى (التَّرَادُفُ) لترادف اللفظين على المعنى الواحد.

وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ سَتُذْكَرُ

أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلا وَعَكْسُهُ دُعا وَفِي التَّساوِي فَالْتِماسٌ وَقَعا

(وَاللَّفْظُ) أي المستعمل (إِمَّا طَلَبٌ) إن أفاد الطلب كاضرب[2] ولا تقم، (أَوْ خَبَرُ) إن احتمل الصدق والكذب كزيدٌ قائمٌ. (وَأَوَّلٌ[3]) مبتدأٌ، والمسوغٌ له إرادة التفصيل (ثَلاثَةٌ) خبره (سَتُذْكَرُ) في البيت عقبه، والتقسيم لطلب الفعل دون طلب الترك كما يفيده قوله: (أَمْرٌ) وهو ما دلّ على طلب الفعل بذاته كاضرب (مَعَ

---

(1) قوله: (وكمحفد) أي وضع المحفد لطرف الثوب وللقدح وسواء تعدد الوضع من لغة واحدة، أو من لغات مختلفة نص عليه الفخر في الملخص اهـ.

(2) قوله: (كاضرب) إشارة إلى أن الطلب طلب فعل، وهو الذي قسمه المصنف بقوله: وأول ثلاثة إلخ. وقوله: ولا تقم إلخ إشارة إلى طلب الترك وهو النهي كقولك لا تضرب اهـ. ملوي.

(3) قوله: (وأول) وهو الطلب.

اسْتِعْلَا[1]) أي مع إظهار الطالب[2] العلو على المطلوب منه (وَعَكْسُهُ) أي طلب الفعل لا مع استعلا بل مع خضوع، وإظهار الطالب[3] الانخفاض عن المطلوب منه (دُعَا) أي يسمى بذلك في الاصطلاح، (وَ) الطلب (فِي) حال (التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ[4]) بزيادة الفاء في الخبر، أي يسمى بذلك عند إظهار الطالب المساواة للمطلوب منه، (وَقَعَا[5]) أي ثبت، وهذا التقسيم الذي مشى عليه الناظم طريقةٌ لبعضهم. والراجح تسمية الكل أمرًا أو الغرض من التقسيم هنا بيان الخبر[6] لأن المنطقي لا يبحث إلا عن الخبر، ولا بحث له عن الطلب بأقسامه، ولما ذكر الكلي[7] والجزئي استطرد فذكر ما يشاركهما في المادة وهو الكلّ والكليّة والجزء والجزئيّة فقال:

فَصْلٌ فِي بَيَانِ الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ

الكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ ... كَكُلِّ ذاكَ لَيْسَ ذا وُقُوعِ

وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا ... فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا

وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّةْ ... وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةْ

---

(1) قوله: (مع استعلا) أي حالة كونه مع استعلاء، أي طلب العلو اهـ.

(2) قوله: (مع إظهار الطالب) أي سواء كان عاليًا في نفس الأمر أولًا اهـ.

(3) قوله: (وإظهار الطالب) أي كقول الخادم لسيده، أعطني درهمًا فهو دعاء اهـ.

(4) قوله: (فالتماس) أي يسمى التماسًا كقول بعض الخدمة لبعض أعطني عمامتي اهـ.

(5) قوله: (وقعا) بألف الإطلاق اهـ.

(6) قوله: (والغرض من التقسيم بيان الخبر إلخ) أي فذكر غير الخبر من الطلب وأقسامه، والنسب الخمس استطرادي، وأقول هذا غير ظاهر، أما أولًا فلأن المصنف قد ميز الخبر في باب القضايا بأتم من تمييزه له هنا؛ لأنه ذكر هنا تعريفه، وأنه يرادف القضية، فلو كان ذكر هذا الفصل لأجل تمييزه لاستغنى عنه بتمييزه هناك، وأما ثانيًا فلأنه لا يظهر أن ذكر النسب الخمس السابقة في هذا الفصل على سبيل الاستطراد والتتبع، وإنه ظهر أن ذكر الطلب وأقسامه على سبيل الاستطراد والتتبع اهـ. صبان.

(7) قوله: (الكلي) هو ما أفهم الاشتراك، والجزئي هو ما لم يفهم الاشتراك اهـ.

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ)

(الكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ) أي على جملة الأفراد من حيث كونها مجموعةً بحيث لا يستقل فردٌ منها بالحكم كقولنا: كل بني تميم يحملون الصخرة العظيمة، أي هيئتهم المجتمعة من الأفراد لا كل فردٍ منهم على حدته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾[1] [الحاقة: 17] فإنه حَكَم بالحمل على الهيئة المركبة من كل من الثمانية مجتمعين لا على كلٍّ منهم باستقلاله، ومثل المصنف الحكم على المجموع بقوله: (كَكُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوع) وهو معنى الحديث[2] المروي من قوله - صلى الله عليه وسلم -: «كل ذلك[3] لم يكن». حين قال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ وكون الحديث من باب الكل يقتضي أن يكون

---

(1) قوله: (فوقهم) أي فوق الثمانية، فهو من عود الضمير على متأخر لفظًا متقدم رتبة، أي حال كونه فوق الثمانية يوم القيامة لثقله حينئذٍ بخلاف الدنيا فإن الحامل له أربعة اهـ.

قوله: (ثمانية) أملاك، وقيل ثمانية صفوف اهـ.

(2) قوله: (وهو معنى الحديث) وأما لفظه، فقال أبو هريرة رضي الله عنه: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم من ركعتين، فقام ذو اليدين، فقال: يا رسول الله، أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كل ذلك لم يكن"، فقال ذو اليدين: بل بعض ذلك قد كان، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أصدق ذو اليدين ؟" فقال الناس: نعم، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى اثنتين أخريين ثم سلم، ثم كبر، فسجد سجوده وأطول ثم رفع اهـ.

قال بعضهم: فإن قلت إن المعصية لا تقع من الأنبياء لا عمدًا ولا نسيانًا، والسلام من ركعتين معصية وقعت نسيانًا. فالجواب أن محل ذلك ما لم يترتب على وقوعها حكم شرعي، وهنا ترتب، وهو السجود، ودلالة الفعل أقوى، والنسيان إنما يستحيل على الأنبياء إذا كان من الشيطان، وهذا النسيان من الله تعالى لا دخل للشيطان فيه اهـ.

(3) قوله: (كل ذلك) اسم الإشارة راجع إلى ما ذكره ذو اليدين من قصر الصلاة والنسيان اهـ، وقوله ذو اليدين لقب به الصحابي المذكور لطول يديه واسمه الخرباق بن عمرو بخاء معجمة مكسورة فراء ساكنة فموحدة فقاف اهـ.

المقصود نفي القصر والنسيان مجتمعين لا نفي كلٍّ حدته، وهذا تأويل مرجوح، والراجح[1] أن المقصود نفي كلٍّ من القصر والنسيان على حدته، فيكون سلبًا كليًّا، لأن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين، فجوابه: إما بالتعيين، وإما بنفي كل منهما[2] لا بنفي اجتماعهما، لأن السائل لم يعتقد الاجتماع وإنما اعتقد ثبوت واحد منهما، ولأنه قد روي أن ذا اليدين قال له: بل بعض ذلك قد كان. وهذا إنما يناقض نفي كل منهما لا نفي اجتماعهما لما تقرر من أن الموجبة الجزئية إنما تناقض السالبة الكلية، ولأن القاعدة الغالبة أن كُلاً إذا تقدمت على النفي كان الكلام من عموم السلب[3]، وكلٌّ متقدمة هنا في قوله - صلى الله عليه وسلم - «كل ذلك لم يكن». فيكون السلب عامًا لكل فردٍ بحسب الظن لا بحسب الواقع فلا كذب، وحينئذٍ تمثيل[4] المصنف بالكل بهذا المثال غير صحيح[5].

(وَحَيْثُمَا لِكُلِّ) أي على كل (فَرْدٍ حُكِمَا فَإِنَّهُ) أي الحكم أو القضية، وذَكَّر الضمير (لتأولها بالقول) (كُلِّيَّةٌ[6] قَدْ عُلِمَا) نحو[7]: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾، ولا

(1) قوله: (والراجح) أي فهو من باب الكلي.

(2) قوله: (بنفي كل منهما) أي على حدته.

(3) قوله: (من عموم السلب) أي عمومه لجميع أفراد الموضوع، بخلاف تقدم النفي على كل فلسلب العموم، أي عموم الحكم لجميع أفراد الموضوع وسلب العموم صادق بالثبوت للبعض، وهو الغالب وبعدم الثبوت أصلًا؛ لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع اهـ. صبان.

(4) قوله: (تمثيل) مبتدأ وقوله غير صحيح خبر له.

(5) قوله: (غير صحيح) أي بل هو من باب الكلية، وهي القضية المحكوم فيها على كل فرد كقولك: كل إنسان قابل للفهم، ومنه هذا الحديث اهـ. سحيمي.

(6) قوله: (كلية) ومثل للكلية بمثالين، والجزئية بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق فيما ذكر بين الإيجاب والسلب اهـ. صبان.

(7) قوله: (كل نفس إلخ) هو على ظاهره إن كان مثالًا للكلية بمعنى القضية، والمراد الحكم في كل نفس إلخ، إن كان مثالًا للكلية بمعنى الحكم، ومثل ذلك يقال في قوله نحو بعض الإنسان إلخ، وفي كلامه إشارة إلى أن الكلية والجزئية كما يطلقان اصطلاحًا على الحكم يطلقان كذلك على القضية المشتملة عليه اهـ. صبان.

إله إلا الله[1].

(وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ) أي عليه (هُوَ الجُزْئِيَّةْ) نحو بعض الإنسان كاتب، وليس بعض الإنسان بكاتبٍ (وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةْ) أي ظاهرة فهو ما تركب منه ومن غيره كلٌّ كالحيوان فهو جزء بالنسبة للإنسان لتركبه منه ومن الناطق، ويسمى ذلك جزءًا طبيعيًّا، وكالسقف بالنسبة إلى البيت لتركبه منه ومن الجدْران، ويسمى ذلك جزءًا ماديًّا.

فَصْلٌ فِي المُعَرِّفاتِ

مُعَرِّفُ على ثَلاثَةٍ قُسِمْ حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ

فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعا وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخاصَةٍ مَعا

---

(1) قوله: (ولا إله إلا الله) فيه جرى على أن هذه القضية سالبة كلية، وأنها من باب عموم السلب، أي عمومه لجميع أفراد الإله غير الذات العلية المستثناة استثناء متصلًا لدخول المستثنى في المستثنى منه بحسب الوضع؛ لأنه موضوع لما يعم المستثنى وغيره، وإن كان خارجًا منه بحسب الإرادة لإرادة المتكلم بهذه الجملة خروج الذات العلية من الإلهية المنفية بقرينة الاستثناء، فيكون من العام الذي أريد به الخصوص فاندفع ما قيل إنه يلزم المتكلم بهذه الجملة الكفر ثم الإيمان، ويؤيد هذا التحقيق ما قرروه في نحو لزيد علي عشرة إلا واحدًا من أنه أريد بعشرة تسعة مجازًا بقرينة إلا واحدًا لئلا يلزم المتناقض فاحفظ ذلك، واسم لا هو إله بمعنى المعبود بحق في نفس الأمر وخبرها محذوف، أي موجود أو ممكن بالإمكان العام، والاقتصار على الوجود على الأول؛ لأنه محل النزاع بين الموحدين والمشركين، لا لجواز إله غيره تعالى، والله إما مرفوع على البدلية من الضمير في الخبر ولا ضرر في تخالف البدل والمبدل منه إثباتًا ونفيًا، أو من إله باعتبار محله قبل دخول الناسخ بناء على ما ذهب إليه جماعة من النُّحاة أنه لا يشترط في مراعاة المحل بقاء الطالب له كالابتداء، وأما منصوب على الاستثناء من الضمير في الخبر، لا على البدلية من اسم لا لئلا يلزم عمل لا في المعرفة سواء قلنا العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، أو قلنا العامل فيه مثله مقدرًا كما هو الأصح، والقصر من قصر الصفة على الموصوف قصر إفراد؛ لأن هذه الجملة الشريفة للرد على معتقدي الشركة اهـ. صبان.

وَنـــاقِصُ الحَـــدِّ بِفَـــصْلٍ أَوْ مَعـــا جِنْـــسٍ بَعيـــدٍ لا قَريـــبٍ وَقَعـــا

وَنـــاقِصُ الرَّسْـــمِ بِخَاصَـــةٍ فَقَـــطْ أَوْ مَـــعَ جِـــنْسٍ أَبْعَـــدٍ قَـــدِ ارْتَبَـــطْ

(فَـصْلٌ[1] فِـي المُعَرِّفـاتِ) جمـع معـرِّف، ويـسمى تعريفًـا لتعريفـه المخاطـب بالماهية، وقولاً شارحًا لشرحه الماهية).

(مُعَرِّفٌ) مبتدأ حذفت منه أل للوزن (عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ) والمعنى المعرِّف منقسم على ثلاثة أقسام: الأول (حَدٌّ) وهو تام كما سيأتي. (وَ) الثاني: (رَسْمِيٌّ) ويسمى رسمًا، وهو أيضًا تام وناقص. (وَ) الثالث: (لَفْظِيٌّ[2]) أي: تعريف لفظي منسوب للفظ المطلق، وهو من نسبة[3] الخاص إلى العام، وقوله (عُلِمْ) تكملة للبيت، ثم بين الثلاثة بقوله: (فَالحَدُّ[4]) القريب، (وَفَصْلٍ) قريب، (وَقَعَا) نحو الإنسان حيوان ناطق، (وَالرَّسْـمُ) التـام. (بِـالْجِنْسِ) القريـب. (وَخَاصَـةٍ) بتخفيـف الـصاد للـوزن، شـاملة[5] لازمة، (مَعًا) أي حالة كونهما[6] مجتمعين كالحيوان الضاحك بالقوة في تعريف الإنسان، وسمي التعريف الأول حدًا، لأن الحد هو: المنع[7]. وهو مانع من دخول أفراد غير المعرَّف فيه، ويُسمى التعريف الثاني رسمًا، لأن الرسم هو الأثر، والخاصة أثر من آثار المعرف.

(وَنَـاقِصُ الحَـدِّ بِفَـصْلٍ) وحده كالناطق في تعريف الإنسان (أَوْ) بفصل (مَعَا جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا) كالجسم[8] الناطق في تعريف الإنسان.

---

(1) قوله: (فصل) لما قدم المصنف الكلام على مبادئ التصورات، وعلى الكليات الخمس شرع يتكلم على مقاصدها وهي المعرفات.

(2) قوله: (والثالث لفظي) أي كتعريف البر بالقمح.

(3) قوله: (من نسبة إلخ) أي من نسبة المقيد للمطلق ليتناسب كلامه قبله اهـ.

(4) قوله: (فالحد إلخ) الحد في اللغة: المنع، وهو لكونه مشتملًا على الذاتيات مانع من دخول الغير فيه اهـ، ويشترط في تمام الحد تقديم الجنس على الفصل اهـ.

(5) قوله: (شاملة) أي الخاصة اهـ.

(6) قوله: (كونهما) أي الجنس والخاصة الشاملة اللازمة اهـ.

(7) قوله: (الحد هو المنع) أي لغة.

(8) قوله: (كالجسم) الأولى كالجوهر؛ لأن الجسم جنس متوسط كما تقدم.

(وَنَاقِصُ الرَّسْمِ) أي الرسم الناقص (بِخَاصَةٍ فَقَطْ) كالضاحك في تعريف الإنسان، (أَوْ) بخاصة (مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ) بالصرف للضرورة، (قَدِ ارْتَبَطْ) ذلك الجنس الأبعد بالخاصة كالجسم[1] الضاحك في تعريف الإنسان.

وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِم شُهِرا تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا
وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرى مُطَّرِداً مُنْعَكِساً وَظاهِراً لا أَبْعَدا
وَلا مُساوِياً وَلا تُجُوِّزا بِلا قَرِينَةٍ بِها تُحُرِّزا

(وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا) أي والتعريف الذي اشتهر عند المناطقة باللفظي هو: (تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِـ) بلفظٍ (رَدِيفٍ) للمعرف (أَشْهَرَا) منه، وذلك كقولنا في تعريف البر: هو القمح. فإنه مرادف للبُرِّ وأشهر منه لشهرة استعماله في ألسنة العامة والخاصة.

(وَشَرْطُ كُلٍّ) أي من الحد والرسم (أَنْ يُرَى مُطَّرِدًا) أي كلما وجد التعريف وجد المعرَّف، فيكون[2] مانعًا من دخول أفراد غير المعرف فيه، و (مُنْعَكِسًا) أي كلما وجد المعرَّف وجد التعريف فيكون جامعًا لأفراد المعرف لا يخرج عنه[3] منها[4] شيء، فلا يجوز[5] تعريف الإنسان بالحيوان لدخول غيره فيه فليس بمانع، ولا تعريفه بالحيوان الكاتب بالفعل لخروج أفراد غير الكاتب عنه فليس بجامع (وَ) أن يرى[6] (ظَاهِرًا) أي واضحًا، (لَا أَبْعَدَا) أي أخفى من المعرف كتعريف[7] النار بأنها جسم كالنفس.

(وَلَا مُسَاوِيًا) للمعرَّف في الخفاء، كقولنا في تعريف المتحرك: هو ما ليس

---

(1) قوله: (كالجسم) فيه ما تقدم.

(2) قوله: (فيكون) أي التعريف.

(3) قوله: (لا يخرج عنه) أي عن التعريف.

(4) قوله: (منها) أي من أفراد المعرف.

(5) قوله: (فلا يجوز) تفريع على مفهوم الشرط في قوله وشرط كل إلخ اهـ.

(6) قوله: (وأن يرى) أي التعريف.

(7) قوله: (كتعريف) هذا تمثيل للخالي من القرينة.

بساكن، (وَلَا) أن يرى التعريف (تَجَوُّزَا) بضم الواو، أي لفظٌ تُجُوِّزَا أي لفظًا مجازيًا، ومحل امتناع المجاز إذا كان (بِلَا قَرِينَةٍ) معينة للمراد، (بِهَا) أي بتلك القرينة (تُحُرِّزَا) بالبناء للمجهول، يعني محل امتناع التعريف بالمجاز إذا كان خاليًا عن القرينة المعينة للمراد التي يُحْتَرَزُ بها عن إرادة غير المراد، كتعريف العالم بأنه بحرٌ يدخل الحمام أو يصلي ويصوم فيمتنع[1] لالتباس المراد[2] بغيره، فإن كان مع المجاز قرينة تُعَيِّن المراد كقولنا في تعريف البليد: حيوان ناهقٌ يدخل الحمام ويصلي، جاز التعريف به.

وَلا بِمـــا يُـــدْرَى بِمَحْـــدُودٍ وَلا مُـــشْتَـرَكٍ مِـــنَ القَرِينَـــةِ خَـــلا

(وَلَا) يكون التعريف (بِمَا) أي بلفظ (يُدْرَى) أي يعلم معناه (بِمَحْدُودٍ[3]) أي معرف يتوقف معرفة ذلك التعريف على معرفة المعرَّف لأداء ذلك إلى الدور، فيمتنع كتعريف العلم بأنه معرفة المعلوم، مع أن المعلوم تتوقف معرفته على معرفة العلم لاشتقاقه[4] منه[5]، وأجيب بأن المعلوم مراد منه الذات[6] بقطع النظر عن وصفها[7] بالمعلومية فكأنه قيل: العلم إدراك الشيء. (وَلَا ... مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلَا) أي ولا يكون التعريف بلفظ مشترك، خالٍ من القرينة المعينة للمراد كتعريف الشمس بأنه عين ومحل امتناع المشترك ما لم يُرَدْ جميع المعاني الموضوع لها كتعريف القضية بأنها قولٌ يحتمل الصدق والكذب مع أن القول مشترك بين الملفوظ والمعقول، لكن لما أريد كل منهما صح التعريف.

---

(1) قوله: (فيمتنع) أي التعريف.

(2) قوله: (لالتباس المراد إلخ) لأن البحر الجاري يشمل العالم والكريم اهـ.

(3) قوله: (بمحدود) أي من محدود اهـ.

(4) قوله: (لاشتقاقه) أي المعلوم.

(5) قوله: (منه) أي من العلم.

(6) قوله: (الذات) أي ذات المعلوم.

(7) قوله: (عن وصفها) أي وصف الذات.

وَعِنْـدَهُم مِـنْ جُمْلَـةِ المَـرْدودِ أَنْ تَـدْخُلَ الأَحْكـامُ فـي الحُـدُودِ

(وَعِنْـدَهُمْ) الظـرف خبـر مقـدم (مِـنْ جُمْلَـةِ المَـرْدُودِ) جـار ومجـرور فـي محل الحال من الضمير المستتر في الخبر، أو عندهم ظرف متعلق بالمردود، ومن جملـة المـردود هـو الخبـر، والمبتـدأ قولـه: (أَنْ تَـدْخُلَ) لتأولـه بمـصدر منـسبك مـن أن ومـا دخلـت عليـه (الأَحْكَـامُ فِـي الحُـدُودِ) والمعنـى علـى الإعـراب الأول: ودخـول الأحكـام فـي التعـاريف كـائن عنـدهم حالـة كونـه مـن جملـة المـردود، أي الممتنع، وعلى الثاني ودخول الأحكام في التعاريف كائنٌ من جملة المردود عندهم أي: المناطقة، وخصهم بالذكر لأنهم الباحثون عن ذلك، ودخول الحكم في التعريف كقـولهم: الفاعـل هـو الاسـم المرفـوع، فـالرفع حكـمٌ مـن أحكـام الفاعـل، والحكم على الشيء متوقف على تصوره، فإذا أخذ الحكم جزءًا في التعريف توقف المعرف عليه وحصل الدور[1] الذي هو توقف كل من الشيئين على الآخر.

وَلا يَـجُوزُ فـي الحُـدُودِ ذِكْـرُ أَوْ وَجَـائِزٌ فـي الرَّسْـمِ فَـادْرِ مـا رَوَوْا

(وَلَا يَجُـوزُ فِـي الحُـدُودِ) الحقيقيـة (ذِكْـرُ أَوْ) التـي للتقـسيم، لأن الماهيـة المحدودة شيء معين لا يتنوع (وَجَائِزٌ) أي وذكر أو التقسيمية جائز (فِي الرَّسْمِ) أي التعريف الرسمي كقولهم في تعريف المعرف للشيء: هو ما يقتضي[2] تصوره[3] أو امتيازه عن غيره، واحترزنا بـ أو التي للتقسيم عن التي للشك أو التشكيك، فلا يجوز دخولها في الحدود ولا في الرسوم، وقوله: (فَادْرِ مَا رَوَوْا) تكملة للبيت.

---

(1) قولـه: (وحـصل الـدور) أقـول: لا دور مـن أصـله؛ لأن المحكـوم عليـه بـالحكم المـذكور فـي التعريف ليس هو المعرف، بل المأخوذ جنسًا في التعريف ألا ترى أن المحكوم عليه بالرفع في مثال الشارح هو الاسم لا الفاعل، فالحكم بالرفع إنما يتوقف على تصور مطلق الاسم لا على تصور خصوص الفاعل حتى يلزم الدور اهـ. صبان.

قوله: (أو التي للتقسيم) اقتصر عليها؛ لأنها التي وقع فيها التفصيل فمنعت في الحد، وأجيزت في الرسم. أما التي للشك أو الإبهام فممنوعة مطلقًا اهـ. صبان.

(2) قوله: (هو ما يقتضي) هو أي المعرف.

(3) قوله: (تصوره) أي المعرف أيضًا.

بَابُ القَضَايَا وَأَحْكَامِهَا

مـا احْـتَمَلَ الـصِّدْقَ لِذاتِـهِ جَـرى بَيْـــنَهُمُ قَـــضِيَّةً وَخَبَـــرا
ثُـــمَّ القَـــضَايا عِنْـــدَهُم قِـــسْمانِ شَرْطِيَّـــةٌ حَمْلِيَّـــةٌ وَالثَّـــاني
كُلِّيَّـــةٌ شَخْـــصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ إِمَّـــا مُـــسَوَّرٌ وَإِمَّـــا مُهْمَـــلُ

هذا باب في القضايا[1] وأحكامها

القَضَايَا جمع قضية، من القضاء وهو الحكم لاشتمالها عليه[2]، وأحكامها بالجر عطف على القضايا، والمراد بالأحكام: التناقض[3] والعكس[4].

(مَا) أي اللفظ[5] الذي (احْتَمَلَ الصِّدْقَ[6]) والكذب (لِذَاتِهِ جَرَى ... بَيْنَهُمُ) أي المناطقة (قَضِيَّةً[7] وَخَبَرًا[8]) أي يسمى بهذين الاسمين، فخرج بقوله: ما احتمل

---

(1) قوله: (باب في القضايا) لما فرغ المصنف من مبادئ التصورات ومقاصدها، شرع يتكلم على مبادئ التصديقات هي القضايا اهـ. سحيمي.

(2) قوله: (لاشتمالها عليه) لأنه جزء منها، لكن الحكم هنا بمعنى النسبة بين الطرفين؛ لأنه هو الجزء من القضية لا بمعنى الإيقاع والانتزاع، أي إدراك الوقوع وعدم الوقوع؛ لأن هذا ليس جزءًا منها، بل هو قائم بنفس المدرك اهـ.

(3) قوله: (التناقض) هو اختلاف القضيتين إيجابًا وسلبًا.

(4) قوله: (والعكس) هو قلب جزأي القضية بجعل المحمول موضوعًا والموضوع محمولًا اهـ.

(5) قوله: (أي اللفظ) الصادر من اللسان أو الملحوظ في الذهن لأجل أن يشمل التعريف القضية الملفوظة كزيد قائم، والقضية المعقولة كالقول المعقول، وهي النتيجة.

(6) قوله: (الصدق) لم يذكر المصنف الكذب لقبحه، والعلم به، وتأدبًا في حق كلام الله تعالى وكلام رسوله، وهذا مخرج لنحو زيد وعمرو اهـ.

(7) قوله: (قضية) وتسمى دعوى إن افتقرت إلى دليل اهـ.

(8) قولـه: (قضيـة وخبرًا) في التلويـح: اعلـم أن المركـب التـام المحتمل للصدق والكذب =

الصدق والكذب ما لا يحتملهما من الإنشاءات[1]، كاضرب فلا يسمى قضيةً ولا خبرًا. وخرج بقولنا: لذاته. ما احتمل الصدق والكذب للازمه، كاسقني الماء فإنه وإن احتمل الصدق والكذب لكن للازمه الذي هو أنا عطشان[2]، لا لذاته أي: مدلوله المطابقي الذي هو طلب السقي، ودخل في قولنا: ما احتمل الصدق لذاته. المقطوع بصدقه من الأخبار كخبر الله وخبر رسوله - صلى الله عليه وسلم -. فإنه إنما قُطِعَ بصدقه النظر إلى قائله[3] لا بالنظر لذاته، ودخل أيضًا المقطوع بكذبه من الأخبار[4] نحو الجزء أعظم من الكل، فإنه وإن قطع بكذبه إنما هو لتحقق خلافه بضرورة العقل.

(ثُمَّ) للترتيب الذكري (القَضَايَا) جمع قضية (عِنْدَهُمْ) أي المناطقة قِسْمَانِ

=

يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية، ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبرًا، ومن حيث إفادته الحكم إخبارًا، ومن حيث كونه جزءًا من الدليل مقدمة، من حيث يطلب بالدليل مطولبًا، ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة، ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه مسألة فالذات واحدة، واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اهـ.

قال الغنيمي: هذا يدل على أن النتيجة اسم للفظ المركب، وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بأنه قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر بأن المراد بالقول الآخر هو القول المعقول إذ هو الذي يلزم وهو النتيجة بخلاف الملفوظ اهـ، وقد يقال: لا بعد في تسمية الملفوظ نتيجة باعتبار على المعقول اهـ. صبان.

(1) قوله: (من الإنشاءات) من أمر كأضرب أو نهي كلا تضرب وغيرهما؛ كالمركب ترجيبًا إضافيًا نحو غلام زيد فإنه يستلزم خبرًا وهو زيد له غلام اهـ.

(2) قوله: (الذي هو أنا عطشان) اعترض بأن الأولى أن يجعل اللازم أنا طالب للماء أو المخاطب مطلوب منه الماء، أو الماء مطلوب لاستغنائه عن اعتبار القرينة، إذ كل إنشاء يستلزم لذاته خبرًا من غير افتقار إلى قرينة كما رأيت اهـ. صبان.

(3) قوله: (بالنظر إلى قائله) أو المعلوم صدقه بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين.

(4) قوله: (المقطوع بكذبه من الأخبار) بالنظر لقائله أيضًا كخبر مسيلمة الكذاب في دعواه النبوة أو بالعقل كمثال الشارح، أو كالواحد نصف الاثنين، وهذا معنى قول الشارح بضرورة العقل اهـ. صبان.

الأول: (شَرْطِيَّةٌ[1]) وهي ما ليس طرفاها مفردين ولا في قوتهما[2] نحو كُلَّمَا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا، وإن جئتني أكرمتك، والشرطية منسوبة إلى الشرط، وهو إرادة التعليق نحو كُلَّمَا، وإن في المثالين، والثاني: (حَمْلِيَّةٌ) وهي ما كان طرفاها مفردين نحو: زيد قائم، أو في قوتهما، نحو زيد قام أبوه، فالجملة الواقعة خبرًا في تأويل المفرد، والحملية نسبة إلى الحمل باعتبار طرفها[3] المحكوم به، لأنه يسمى محمولاً تشبيهًا له بالشيء الذي حمل على غيره، (وَ) القسم (الثَّانِي) وهو الحملية قسمان:

(كُلِّيَّةٌ) وأراد بها ما موضوعها كلي، سواءٌ كانت مسورةً بسورٍ كلي[4] أو جزئي، أو مهملة من السور نحو: الإنسان[5] حيوان ليصح التقسيم الآتي، و (شَخْصِيَّةٌ)،

---

(1) قوله: (شرطية) سميت بذلك لوجود أداء الشرط فيها لفظًا أو تقديرًا ليشمل المنفصلة، فإن قولنا إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا في قوة قولنا إن كان العدد زوجًا لم يكن فردًا، وإن كان فردًا لم يكن زوجًا اهـ. صبان.

(2) قوله: (وهي ما ليس طرفاها مفردين ولا في قوتهما) يرد عليه أن الشرطية مؤلفة من مفردين في القوة، فإنها إذا كانت متصلة في قوة هذا ملزوم لذاك، وإذا كانت منفصلة في قوة هذا معاند لذاك، وحينئذٍ يريد على تعريف الجملية أن الشرطية داخلة فيه فيكون غير مانع، وما أجيب به عن ذلك غير ناهض، فلو قال القضية: إن حكم فيها بإسناد شيء لشيء أو رفعه عنه فهي حملية أو بتعليق شيء على شيء أو رفعه فهي شرطية متصلة، أو بمعاندة شيء لشيء أو رفعه فهي شرطية منفصلة، وسكتوا عن ذكر الأفراد والتركيب لكان أسلم وأوضح أفاده في كبيره اهـ. صبان.

(3) قوله: (باعتبار طرفها) أي الأخير في التركيب الطبيعي، وإن كان متقدمًا لفظًا، وهو المحمول، ونسبت إليه دون الموضوع؛ لأنه نحط الفائدة اهـ.

(4) قوله: (بسور كلي) ويقال لها حينئذٍ قضية حملية كلية، كقولك: كل إنسان حيوان، وقوله أو جزئي، أي بسور جزئي ويقال لها حينئذٍ قضية حملية جزئية كقولك بعض الحيوان إنسان، وقوله أو مهملة من السور كقولك الإنسان حيوان، ويقال لها حينئذٍ قضية حملية مهملة أو شخصية، وهي ما موضوعها معين مشخص كقولك زيد كاتب، وعلى كل إما موجبة أو سالبة فتبلغ حينئذٍ ثماني صور، وهذا حاصل ما ذكره متنًا و شرحًا اهـ.

(5) قوله: (نحو الإنسان إلخ) تمثيل للموضوع الكلي اهـ.

وهي: ما موضوعها معين، وتسمى مخصوصة، كزيد كاتبٌ، (وَ) القسم (الأَوَّلُ) من الحملية (إِمَّا مُسَوَّرٌ) بالسور الكلي[1] أو الجزئي، (وَإِمَّا مُهْمَلُ) أي خالٍ[2] عن السور.

وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيّاً يُرَى وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرى
إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلا شَيْءَ وَلَيْسَ بَعْضٌ أَوْ شِبْهٍ جَلا

(وَالسُّورُ كُلِّيًّا) إن دل على الإحاطة بجميع أفراده، (وَجُزْئِيًّا) إن دل على الإحاطة ببعضها، (يُرَى) أي يعلم (وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ) أي أقسام السور أربعة، (حَيْثُ جَرَى) أي وقع لأنه إما سورُ إيجابٍ[3] كليٍّ أو جزئي، أو سور سلبٍ كليٍّ[4] أو جزئي كما أشار إلى ذلك بقوله:

(إِمَّا بِكُلٍّ). نحو: كل إنسان حيوان (أَوْ بِبَعْضٍ)، نحو: بعض الإنسان كاتبٌ (أَوْ بِلَا ... شَيءٍ) نحو: لا شيء[5] من الإنسان بحجر. (وَلَيْسَ بَعْضُ[6]) الواو بمعنى أو نحو: ليس بعض الحيوان بإنسان، وقوله: (أَوْ شِبْهٍ) عطف على كل، وقوله: (جَلَا) أي أظهر السور الإحاطة بجميع الأفراد[7] أو ببعضها، فَشِبْهُ كلٍّ جميع وعامة نحو: جميع الإنسان حيوان، وعامة الإنسان حيوان، وشبه بعضٍ فريقٌ نحو: فريقٌ من الإنسان كاتبٌ، وشبه لا شيء لا أحد ولا دَيَّار، نحو: لا أحد من الإنسان بفرس،

---

(1) قوله: (الكلي) أي كقولك كل إنسان حيوان، وقوله الجزئي، أي مسورة بسور جزئي كقولك بعض الحيوان إنسان.

(2) قوله: (أي خال) كقولك الإنسان حيوان.

(3) قوله: (إما سور إيجاب) ككل إنسان حيوان وقوله أو جزئي، أي كبعض الحيوان إنسان.

(4) قوله: (سلب كلي) أي كلا شيء من الإنسان بحجر، وقوله أو جزئي، أي كليس بعض الإنسان بكاتب.

(5) قوله: (نحو لا شيء إلخ) وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية اهـ.

(6) قوله: (ليس بعض إلخ) وتسمى القضية بهذا الاعتبار أيضًا مسورة جزئية، و إلى بقية الأسوار، أشار بقوله أو شبه جلا اهـ.

(7) قوله: (بجميع الأفراد) أي إن كان كليًا أو ببعضها، أي إن كان جزئيًا.

وشبه ليس بعض ليس كل فهو من أسوار السلبي الجزئي، لأنها رفع للإيجاب الكلي نحو: ليس كل حيوانٍ بفرس.

وَكُـــلُّها مُوجَبَـــةٌ أَوْ سالِبَـــةْ فَهْـــيَ إِذنْ إِلـــى الثَمـــانِ آيِبَـــةْ

وقوله: (وَكُلُّهَا) أي جميع القضايا[1] الشخصية والكلية[2] المسورة بالسور الكلي والمسورة بالسور الجزئي والمهملة، (مُوجَبَةٌ وَسَالِبَةْ ... فَهْيَ إِذًا) أي إذا علمت ما سبق من كونها موجبة وسالبة (إِلَى الثَّمَانِ آيِبَةْ) أي راجعة، وهي الشخصية الموجبة نحو زيدٌ كاتبٌ، والسالبة زيدٌ ليس بكاتبٍ، والكلية الموجبة كل إنسان حيوان، والسالبة نحو: لا شيء من الإنسان بحجر. والجزئية الموجبة نحو: بعض الإنسان كاتب، والسالبة نحو: بعض الإنسان ليس بكاتب، والمهملة الموجبة نحو: الحيوان إنسان، والسالبة نحو: الحيوان ليس بإنسان، والمهملة في قوة الجزئية، فلذلك صدق قولنا: الحيوان إنسان، والحيوان ليس بإنسان. لأنه في قوة قولنا: بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ليس بإنسان.

واعلم أن للقضية ثلاثة أجزاء، أشار إلى اثنين منها بقوله:

والأَوَّلُ الموضـــوعُ فـــي الحملِيَّـــةْ والآخـــرُ المحمـــولُ بالـــسَّويَّـةْ

وَإِنْ عَلـى التَّعْليـقِ فيهـا قَـدْ حُكِـمْ فَإِنَّهـــا شَـــرْطِيَّةٌ وَ تَـنْقَـــسِمْ

أَيْـــضاً إِلـــى شَرْطِيَّـــةٍ مُتَّـــصِلَهْ وَمِثْلُهـــا شَرْطِيَّـــةٌ مُنْفَـــصِلهْ

(وَالأَوَّلُ[3]) في الرتبة وهو المحكوم عليه، وإن ذكر آخرًا (المَوْضُوعُ) أي الجزء المحكوم عليه سمي موضوعًا تشبيهًا له بشيء وضع ليحمل عليه كزيد من قولنا: زيدٌ قائم، أو قام زيدٌ، فزيدٌ موضوع في المثالين، وإن كان مؤخرًا في الثاني

(1) قوله: (أي جميع القضايا) أي الأربع، وهي الشخصية والكلية والجزئية والمهملة اهـ.

(2) قوله: (والكلية) أي ما موضوعها كلي، وقوله بالسور الجزئي هي الجزئية.

(3) قوله: (والأول) أي وللقضية ثلاثة أجزاء: فالجزء الأول إلخ اهـ.

(بالحَمْلِيَّةْ) أي فيها (وَالآخِرُ[1]) في الرتبة وإن ذكر أولاً هو (المَحْمُولُ) سمي محمولاً لأنه محكوم به، فشبه بالسقف الذي حمل على الجدار مثلاً، وقوله: (بِالسَّوِيَّةْ) أي حالة كونهما[2] مستويين أي مصطحبين في الذكر فلا يذكر أحدهما إلا مع الآخر، والجزء الثالث من القضية[3] هو النسبة أي ثبوت المحمول للموضوع كثبوت القيام لزيد مثلاً، ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة لدلالته على النسبة الرابطة بين الجزأين، والرابطة إما غير زمانية كهو في قولنا: زيد هو قائمٌ، أو زمانية ككان[4]، في قولنا: كان زيدٌ قائمًا، ولم يذكر المصنف الرابطة لعدم لزومها في القضية، إذ كثيرًا ما يستغنى عنها في لغة العرب بالإعراب، والرابط اللفظي، وتسمى القضية الحملية عند عدم الرابطة ثنائية لتركبها من جزأين وعند ذكر الرابطة ثلاثية لتركبها من ثلاثة أجزاء.

(وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ[5] فِيهَا) أي القضية (قَدْ حُكِمْ) أي حكم فيها بالتعليق أي ربط إحدى القضيتين[6] بالأخرى، كقولنا: كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا (فَإِنَّهَا

---

(1) قوله: (والآخر) أي والجزء الآخر بكسر الخاء.

(2) قوله: (كونهما) أي المحمول والموضوع.

(3) قوله: (والجزء الثالث من القضية إلخ) اعلم أن للقضية جزأين آخرين غير الموضوع والمحمول وهما النسبة التي هو تعلق أحد الطرفين بالآخر ثبوتًا أو انتفاء ووقع تلك النسبة أو لا وقوعها، والرابطة تدل على الوقوع واللاوقوع مطابقة، وعلى النسبة المتقدمة التزامًا لاستلزام وقوع النسبة أو لا وقوعها دون العكس، فالجزآن من القضية أديا بعبارة واحدة طلبًا للاختصار كذا في "شرح الشمسية" اهـ. صبان.

(4) قوله: (ككان) مثلها سائر الأفعال الناسخة.

(5) قوله: (وإن على التعليق إلخ) لما تكلم المصنف على القضية الحملية شرع يتكلم على القضية الشرطية؛ لأن الأولى جزء الثانية، والجزء مقدم على الكل، وهي ما تركبت من جزأين ربط أحدهما بالآخر بأداة شرط نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو عناد نحو العدد إما زوج وإما فرد، والأولى تسمى شرطية متصلة والثانية تسمى شرطية منفصلة وأول كل منهما يسمى مقدمًا، والثاني تاليًا اهـ. سحيمي.

(6) قوله: (ربط إحدى القضيتين إلخ) أي، وليس المراد بالتعليق توقيف شيء على شيء لعدم شموله المنفصلة.

شرطية[1]) لاشتمالها على أداة الشرط أي الرابط لتشمل المنفصلة نحو: العدد إما زوج أو فرد، وأن القضية مشتملة على أداة الربط وهي إما الدالة على العناد[2] بين الزوجية والفردية، (وَتَنْقَسِمْ) القضية الشرطية (أَيْضًا[3] إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةْ) كقولنا: كلما[4] كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، وكلما كان الإنسان ناطقًا كان الحمار ناهقًا، سميت بذلك[5] لاتصال طرفيها أي اجتماعهما في الوجود، (وَمِثْلِهَا) بالجر عطف على مجرور إلى، (شَرْطِيَّةٍ) بدل منه، (مُنْفَصِلَةْ) وذلك كقولنا: العدد إما زوج أو فرد فهذه قضية شرطية منفصلة لانفصال طرفيها، وتعاندهما لعدم اجتماعهما في الوجود.

جُزْآهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِيْ أَمَّا بَيَانُ ذاتِ الاتِّصَالِ

مَا أَوْجَبَتْ تَلازُمَ الجُزْأَيْنِ وَذاتُ الانفِصالِ دُونَ مَيْنِ

وقوله: (جُزْآهُمَا) أي جزآ القضيتين[6] المتصلة والمنفصلة، الأول[7] منهما في الرتبة أو في الذكر (مُقَدَّمٌ)، لتقدم رتبته في المتصلة وتقدم ذكره في المنفصلة، (وَ) الثاني[8] منهما في الرتبة أو الذكر (تَالِي) لتلوه أي تبعيته، لأنه جواب في المتصلة رتبته التأخير ولتأخره في الذكر في المنفصلة (أَمَّا بَيَانُ) القضية الشرطية، (ذَاتِ الاتِّصَالِ) أي المتصلة. فهي (مَا) أي القضية التي (أَوْجَبَتْ) أي اقتضت (تَلَازُمَ) أي

---

(1) قوله: (شرطية) سميت شرطية لوجود حرف الشرط فيه لفظًا أو تقديرًا فدخلت المنفصلة؛ لأن قولنا العدد إما زوج وإما فرد في قوله قولنا إن كان العدد زوجًا فلا يكون فردًا، وإن كان فردًا فلا يكون زوجًا اهـ.

(2) قوله: (على العناد) أي التنافي.

(3) قوله: (وتنقسم القضية الشرطية أيضًا) كما انقسمت الحملية إلى ما مر اهـ.

(4) قوله: (كلما) ظرف لكان في قوله كان حيوانًا، أي كان حيوانًا كلما كان هذا إنسانًا اهـ.

(5) قوله: (سميت بذلك إلخ) وتسمى أيضًا اتفاقية لاتفاق الطرفين في الصدق اهـ.

(6) قوله: (جزآ القضيتين) أي الجزء الأول والثاني من المتصلة والمنفصلة.

(7) قوله: (الأول) أي الجزء الأول.

(8) قوله: (والثاني) أي الجزء الثاني، وقوله في الرتبة، أي للمتصلة، وقوله أو الذكر أي للمنفصلة.

تصاحب (الجُزْأَيْنِ[1]) المقدم والتالي في الوجود لزومًا بأن كان لعلاقةٍ أو اتفاقًا بأن كان لا لعلاقة[2] فشمل الاتفاقية (وَ) القضية (ذَاتُ الانْفِصَالِ) حال كونها (دُونَ مَيْنِ) أي كذب.

مـــا أَوْجَبَـــتْ تَـــنَافُراً بَيْنَهُمـــا أَقْـــسامُها ثَلاثَـــةٌ فَلْتُعْلَمـــا

مـــانِعُ جَمْـــعٍ أَوْ خُلُـــوٍّ أَوْ هُمَـــا وَهْـــوَ الحَقِيقِـــيُّ الأَخَـــصُّ فَاعْلَـــما

(مَا) أي القضية التي (أَوْجَبَتْ) أي اقتضت (تَنَافُرًا) أي تعاندًا وتنافيًا (بَيْنَهُمَا[3]) أي بين جزأيها في الصدق أو في الكذب أو فيهما (أَقْسَامُهَا) أي القضية المنفصلة (ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا) الفاء زائدة، واللام للأمر، وتعلم مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا في الوقف. أحدها: (مَانِعُ جَمْعٍ) أي قضية مانعةُ جمع[4] بين طرفيها، فلا يجتمعان في الوجود ويمكن ارتفاعهما وتتركب من الشيء والأخص من نقيضه، كقولنا: هذا الشيء إما أسود أو أبيض، فالسواد والبياض لا

---

(1) قوله: (تصاحب الجزأين) سواء كان تصاحبهما على وجه اللزوم، وتسمى اللزومية وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة، أي لملاحظة علاقة بينهما توجب صدق قضية على تقدير صدق أخرى؛ وهي ما بسببه يستلزم المقدم التالي كالسببية بأن يكون المقدم سببًا، أي علة في التالي نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو مسببًا عنه، أي معلولًا له كما لو عكست هذا المثال بأن تقول كلما كان النهار موجودًا كانت الشمس طالعة فإن وجود النهار معلول لطلوع الشمس اهـ. سحيمي، أو يكونا مسببين عن سبب آخر نحو إن كان النهار موجودًا فالعالم مضيء، إذ وجود النهار وإضاءة العالم سببان عن طلوع الشمس اهـ. من الصبان.

(2) قوله: (أو اتفاقًا بأن كان لا لعلاقة) نحو إن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ناهق إذ لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار، بل لمجرد اتفاق الطرفين في الصدق اهـ. سحيمي، وقوله لا لعلاقة أي لا لملاحظة علاقة اهـ.

(3) قوله: (بينهما) أي المقدم والتالي، وقوله في الصدق، أي في الوجود، وقوله أو في الكذب، أي في الانتفاء.

(4) قوله: (قضية مانعة جمع) أي قضية منفصلة مانعة جمع، وهي ما دلت على عدم صحة الاجتماع بين المقدم والتالي في الصدق، أي الثبوت فقط اهـ. سحيمي.

يجتمعان في المحل الواحد، ويمكن ارتفاعهما كأن يكون آخر (أَوْ) بمعنى الواو، أي والثاني مانع (خُلُوٍّ) أي قضية مانعة خلوٍ[1] عن طرفيها، فلا يمكن ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما، وتتركب من الشيء والأعم من نقيضه، كقولنا: هذا إما غير أسود أو غير أبيض فيمكن اجتماعهما في الأحمر، ولا يمكن ارتفاعهما بأن يكون أسود وأبيض معًا (أَوْ) بمعنى الواو، أي والثالث مانع(هُمَا[2]) أي [الجمع] والخلو، عطفٌ على مانع، وأقام المضاف إليه[3] مقام المضاف، أي قضية مانعة جمع وخلو، فلا يمكن اجتماع طرفيها[4] ولا يمكن ارتفاعهما، وتتركب من الشيء ونقيضه، كقولنا: هذا إما حيوان أو غير حيوان، أو من الشيء والمساوي لنقيضه[5] كقولنا: هذا العدد إما زوجٌ أو فردٌ فلا يمكن اجتماع الزوجية والفردية في العدد المعين ولا يمكن ارتفاعهما، (وَهْوَ) أي مانع الجمع والخلو، (الحَقِيقِيُّ [6]) لأن التعاند[7] فيه بين الطرفين[8] في الصدق والكذب بخلاف ما قبله، فإن العناد في أحدهما، وهو (الأَخَصُّ) من الأولَيْن، لأن كل ما منع الجمع والخلو منع الجمع فقط ومنع الخلو فقط، فيلزم من وجود مانعة الجمع والخلو وجود كلٍّ من الآخرين، ولا يلزم

---

(1) قوله: (مانعة خلو) أي لا تخلو عن أحد الطرفين وهي ما دلت على امتناع الخلو من طرفيها في الكذب فقط، أي النفي، وإن جوزت الاجتماع نحو زيد إما في البحر وإما أن لا يغرق فيمكن الجمع بينهما بأن يكون في البحر ولا يغرق ويمتنع خلوه عنهما بأن لا يكون في البحر بأن يكون في البر ويغرق اهـ. سحيمي، وقوله: أي قضية، أي منفصلة مانعة خلو اهـ.

(2) قوله: (مانعهما) أي قضية شرطية من منفصلة مانعة جمع ومانعة خلو اهـ.

(3) قوله: (وأقام المضاف إليه) وهو الضمير المنفصل وقوله مقام المضاف وهو مانع اهـ.

(4) قوله: (فلا يمكن اجتماع طرفيها) أي كمانعة الجمع، وقوله ولا يمكن ارتفاعهما، أي كمانعة الخلو اهـ.

(5) قوله: (والمساوي لنقيضه) لأن نقيض زوج فرد، وقوله أو فرد مساوٍ لهذا النقيض اهـ.

(6) قوله: (الحقيقي) أي كمانعة الخلو كما تقدم اهـ.

(7) قوله: (لأن التعاند) أي لتنافي.

(8) قوله: (بين الطرفين إلخ) كمانعة الجمع كقولنا هذا الشيء، إما أسود أو أبيض، فالسواد والبياض لا يجتمعان في المحل الواحد اهـ.

من وجود منع الجمع وحده أو منع الخلو وحده منعهما معًا، وقوله: (فَاعْلَمَا) كمل به البيت.

فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ

تَنَـاقُضٌ خُلْـفُ القَـضِيَّتَيْنِ فِـيْ كَيْـفٍ وَصِـدْقُ واحِـدٍ أَمْـرٌ قُـفِيْ

(فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ[1]) وقدمه على العكس لأنه يعم سائر القضايا، وهو[2] لغةً[3]: إثباتُ شيءٍ ورفعه[4]، واصطلاحًا ما ذكره المصنف بقوله: (تَنَاقُضٌ) مبتدأ، والمسوغ إرادة مفهوم اللفظ[5] (خُلْفُ) أي اختلاف (القَضِيَّتَيْنِ فِي ... كَيْفٍ[6]) أي إيجابٍ وسلب (وَصِدْقُ وَاحِدٍ) أي واحدةٍ من القضيتين، والتذكير باعتبار كونها قولاً، وَكَذِب الأخرى[7] (أَمْرٌ قُفِي) أي تبع دائمًا، والمعنى أن التناقض هو اختلاف

---

(1) قوله: (في التناقض) أي في تعريف أحكام التناقض، أشار إلى التعريف بالبيت الأول، وإلى الأحكام ببقية الأبيات.

(2) قوله: (وهو) أي التناقض.

(3) قوله: (لغة) أي في الأصل.

(4) قوله: (إثبات شيء ورفعه) شامل للتناقض بين المفردين كقولنا: إنسان لا إنسان، وللتناقض بين القضيتين اهـ. صبان.

(5) قوله: (إرادة مفهوم اللفظ)، وقال بعضهم: المسوغ التفصيل، أي تفصيله فيما يأتي إلى تناقض بين شخصيتين وتناقض بين مهملتين إلى غير ذلك، لكن ما ذكره البعض فيه نظر؛ لأن التفصيل المسوغ هو الذي يكون في جملة النكرة الواقعة وهذا التفصيل من كلام آخر اهـ.

(6) قوله: (في كيف إلخ) وأما الكم فهو الكلية والجزئية أو ما في حكمهما وهو الإهمال، فإن المهملة في حكم الجزئية اهـ.

(7) قوله: (وكذب الأخرى) أشار إلى أن في كلام المصنف اكتفاء، وأقول يرد عليه أن الخبر حينئذٍ يصير غير مطابق لكونه مفردًا والمبتدأ متعددًا، ويجاب بأن المبتدأ وإن تعدد لفظًا واحد في الحقيقة؛ لأن المقصود مجموع صدق إحداهما، وكذب الأخرى، أي الهيئة المجتمعة منهما. اهـ. صبان. قوله: (دائمًا) يعني أنه يكون أمرًا مطردًا.

القضيتين في الكيف[1] والحال أن صدقَ واحدة منهما وكذب الأخرى أمر لزم فخرج باختلاف القضيتين اختلاف المفردين، نحو: زيد لا زيد[2]، والمفرد والقضية نحو: زيدٌ عمرٌو قائمٌ، وبقولنا في كيف أي إيجابٍ وسلبٍ اختلاف القضيتين في الكلية والجزئية نحو: كل إنسان حيوان، بعض الإنسان حيوان واختلافهما في الموضوع نحو: زيد قائمٌ، عمرٌ قائمٌ، واختلافهما في المحمول زيدٌ قائم، زيد جالس، وبقولنا: (وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي) اختلاف قضيتين لا يلزم صدق أحدهما، بل يجوز صدقهما أو كذبهما، فالأول كقولنا: بعض الحيوان إنسان، بعض الحيوان ليس بإنسان، والثاني كقولنا: كل حيوان إنسان، لا شيء من الحيوان بإنسان.

فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ فَنَقْضُها بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ
وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِها المَذْكُورِ
فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُها سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ
وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُها موجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

(فَإِنْ تَكُنْ) أي القضية (شَخْصَّةً) نحو[3]: زيد قائمٌ، (أَوْ

(1) قوله: (في الكيف) أي الإيجاب والسلب.

(2) قوله: (نحو زيد لا زيد) اختلفا إيجابًا وسلبًا، فإن مفهوم زيد إيجابي ومفهوم لا زيد سلبي فاختلافهما لا يسمى في الاصطلاح تناقضًا؛ لأن أهل هذا الفن لا غرض لهم أصالة في المفردات فلهذا خص التناقض في اصطلاحهم بما بين القضايا وكون اختلاف المفردين السابق لا يسمى اصطلاحًا تناقضًا هو ما صرح به في الكبير، وفي كلام بعضهم ما يفيد أنه يسمى بذلك اصطلاحًا، وإنما أخرجوه هنا من تعريف التناقض؛ لأن الكلام هنا في أحكام القضايا؛ ولأنها مطمح نظرهم أصالة اهـ. صبان.

(3) قوله: (شخصية نحو إلخ) أي بأن كان موضوعها مشخصًا معينًا اهـ.

مُهْمَلَهْ[1]) نحو: الإنسان حيوان، (فَنَقْضُهَا[2] بِ) حسب (الكَيْفِ[3] أَنْ تُبَدِّلَهْ[4]) أي كيفها فنقيض الأولى[5]: زيد ليس بقائم، ونقيض الثانية: الإنسان ليس بحيوان، وهذا في المهملة ضعيف، والصحيح أن نقيض المهملة كليةٌ تخالفها في الكيف، فنقيض الإنسان حيوان، لا شيء من الإنسان بحيوان، (وَإِنْ تَكُنْ) أي القضية، (مَحْصُورَةً) أي مسورة، (بِالسُّورِ) الكلي والجزئي[6]، (فَانْقُضْ) أي انقضها، (بِضِدِّ سُورِهَا[7] المَذْكُورِ) بعد تبديل كيفها فحينئذٍ يتفرع على ذلك ما ذكره بقوله: (فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ) نحو: كل إنسان حيوان، (نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ) نحو: ليس بعض الإنسان بحيوان، (وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ) نحو: لا شيء من الإنسان بفرس، فـ (نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ) نحو: بعض الإنسان فرس.

فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي

العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ

وَالكَمِّ إِلَّا المُوجِبَ الكُلِّيَّهْ فَعَوْضُهَا المُوجَبَةُ الجُزْئِيَّهْ

---

(1) قوله: (أو مهمله) أي لم تسور بسور من الأسوار لا كلي ولا جزئي اهـ.

(2) قوله: (فنقضها إلخ) أي بإبقاء المصدر على معناه بدون تأويل أو نقيضها على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل، أو منقوضها على أنه بمعنى اسم المفعول وهو الأشهر اهـ.

(3) قوله: (الكيف) أي الإيجاب و السلب.

(4) قوله: (تبدله) أي بأن تبدله.

(5) قوله: (فنقيض الأولى) أي زيد قائم. وقوله ونقيض الثانية: أي الإنسان حيوان.

(6) قوله: (بالسور الكلي والجزئي) أي الموجب أو السالب.

(7) قوله: (بضد سورها) أي فسور الإيجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي، وبالعكس وسور السلب الكلي ضده سور الإيجاب الجزئي وبالعكس؛ يعني أن السالبة الجزئية نقيضها موجبة كلية، فالمراد بالعكس هنا عكس القاعدة المذكورة، أعني قول المصنف فإن تكن موجبة إلخ، أي ففي كلام المصنف اكتفاء اهـ. صبان.

(فَصْلٌ فِي العَكْسِ[1] المُسْتَوِي) هو لغةً التبديل والقلب[2]، واصطلاحًا ما ذكره المصنف[3] بقوله: (العَكْسِ) أي: المستوي أي المساوي للأصل، وهو احتراز عن عكس النقيض[4]، وسيأتي، وهو (قَلْبُ جُزْأَيِ) أي طرفي (القَضِيَّةْ)، بجعل الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعًا في الحملية[5]، وبجعل المقدم تاليًا، والتالي مقدمًا في الشرطية[6] المتصلة حالة كونه (مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ[7]) في العكس أي إن كان الأصل صادقًا لزم صدق العكس (وَ) بقاء (الكَيْفِيَّةْ[8]) التي كانت في الأصل، فإن كان الأصل موجبًا فالعكس موجبٌ، وإن كان سالبًا فسالبٌ (وَ) مع بقاء (الكَمِّ[9]) أي إن كان الأصل كليًّا فالعكس كلي، وإن كان جزئيًّا فالعكس جزئي، وسيأتي أمثلة ذلك، واستثنى المصنف من بقاء الكم قَوْلَهُ: (إِلَّا المُوجَبَ[10]) محذوف التاء للضرورة، أي الموجبةَ (الكُلِّيَّةْ) فلا يبقى فيها الكم، بل تنعكس جزئية، كما أشار إلى

---

(1) قوله: (في العكس) أي في تعريفه وأحكامه.

(2) قوله: (والقلب) عطف تفسير، وهو جعل السابق لاحقًا، واللاحق سابقًا اهـ.

(3) قوله: (واصطلاحًا ما ذكره المصنف إلخ) وهو ثلاثة أقسام: عكس نقيض موافق، وعكس نقيض مخالف، وعكس مستوي وهو الذي اقتصر عليه المصنف؛ لأنه أكثر استعمالًا ولذا قيده بقوله المستوي اهـ. صبان.

(4) قوله: (النقيض) أي الموافق والمخالف.

(5) قوله: (في الحملية) مثاله فيها قولنا في عكس كل إنسان حيوان بعض الحيوان إنسان اهـ. صبان.

(6) قوله: (في الشرطية) مثاله فيها قولنا في عكس كلما كان الشيء إنسانًا كان حيوانًا قد يكون إذا كان الشيء حيوانًا كان إنسانًا اهـ. صبان.

(7) قوله: (مع بقاء الصدق إلخ) بمعنى أنه لو فرض، وكان الأصل صادقًا كان العكس كذلك؛ لأن العكس لازم للقضية وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم، وليس المراد صدقهما في الواقع، ولذا عبر بعضهم بالتصديق؛ لأن التصديق لا يقتضي وقوع الصدق اهـ. صبان.

(8) قوله: (الكيفية) أي الإيجاب والسلب بمعنى أن الأصل إن كان موجبًا إلى آخر ما ذكره الشارح اهـ.

(9) قوله: (الكم) أي الكلية والجزئية اهـ.

(10) قوله: (إلا الموجب) أي القضية الموجبة الحملية، والشرطية اهـ.

ذلك بقوله: (فَعَوْضُهَا) أي: المناطقة (المُوجَبَةُ الجُزْئِيَّةْ) والمعنى أنه يشترط بقاء الكم في العكس، كما كان في الأصل إلا في الموجبة الكلية، نحو: كل إنسان حيوان، وكلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، فلا يبقى فيهما الكم في العكس، بل تعكسهما جزئيتين فتقول في عكس الأولى: بعض الحيوان إنسان، وفي عكس الثانية قد يكون، إذا كان هذا حيوانًا كان إنسانًا، ولا يصح عكسهما كليتين لأن المحمول الأعم يثبت لجميع أفراد الموضوع[1] الأخص، ولا يثبت ذلك الموضوع إلا لبعض أفراد ذلك المحمول الأعم[2]، وكذا المقدم الأخص يستلزم التالي الأعم كليًا، ولا يستلزم الأعم الأخص إلا جزئيًا.

ثم اعلم أن القضايا شخصية، وكلية، وجزئية، ومهملة، وهي موجبات أو سوالب، فالموجبات الأربع تنعكس إلى موجبة جزئية، فقولك: زيد حيوان عكسه بعض الحيوان زيد، وقولك: كل إنسان حيوان، أو بعض الإنسان حيوان، أو الإنسان حيوان، عكس هذه الثلاثة بعض الحيوان إنسان. والسوالب لا ينعكس منها إلا الكلية نحو: لا شيء من الإنسان بحجر، وعكسها[3] كنفسها وهو لا شيء من الحجر بإنسان، والشخصية نحو ليس زيد بحجر، وعكسها كلية، لا شيء من الحجر بزيد، وهذا إذا كان محمولها كليًا، فإن كان محمولها جزئيًا انعكست كنفسها، نحو ليس زيد بعمرو، ينعكس إلى قولنا: عمرو ليس بزيد، وإلى هذا أشار بقوله:

وَالعَكْسُ لازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلبيَّهْ لأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزئِيَّهْ
وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْع وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

(1) قوله: (الموضوع) أي في الحملية، كقولنا، كل إنسان حيوان اهـ.

(2) قوله: (الأعم) أي في الشرطية المتصلة اهـ.

(3) قوله: (وعكسها) أي الحملية الكلية والشرطية الكلية.

(وَالعَكْسُ[1] لَازِمٌ لِ) لكل قضية (غَيْرِ مَا وُجِدْ[2] بِه) ضمير لما وذكر[3] باعتبار لفظ ما وإن كانت واقعة على قضية، أي حصل (اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ) أي السلب والجزئية، نحو بعض الحيوان ليس بإنسان فلا عكس لها، لأنه يصح سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم، ولا يصح سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص، فيصدق قولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان، ولا يصدق بعض الإنسان ليس بحيوان، (فَاقْتَصِدْ) تكملة للبيت أي توسط في الأمور.

(وَمِثْلُهَا) أي السالبة الجزئية في عدم لزوم العكس[4] لها القضية (المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ)، كقولنا: الحيوان ليس بإنسان، فإنه صادق ولا يصدق عكسه وهو الإنسان ليس بحيوان لما تقدم[5] من بيان صحة نفي الأخص عن بعض أفراد الأعم، وعدم صحة نفي الأعم عن بعض أفراد الأخص، وقد أشار إلى ذلك بقوله: (لِأَنَّهَا) أي المهملة السلبية (فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ) فكما لا تنعكس الجزئية السالبة[6] لا تنعكس المهملة السالبة، ثم إن العكس لا يكون إلا في الحمليات والشرطيات المتصلة كما تقدم تمثيل ذلك[7]، وإليه الإشارة بقوله:

---

(1) قوله: (والعكس) أي المستوي.

(2) قوله: (ما وجد) قضية سالبة جزئية.

(3) قوله: (وذكر إلخ) وأنثه بعد ذلك في قوله ومثلها مراعاة لمعناها إذ هي واقعة على قضية اهـ.

(4) قوله: (في عدم لزوم العكس) فيه إشارة إلى أنه قد يتفق صدق عكس السالبة المهملة كعكس الإنسان ليس بحجر إلى الحجر ليس بإنسان اهـ.

(5) قوله: (لما تقدم) أي في قوله لأنه يصح سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم ولا يصح إلخ اهـ.

(6) قوله: (الجزئية السالبة) نحو بعض الحيوان ليس بإنسان فلا تنعكس، أي فلا يقال بعض الإنسان ليس بحيوان، فكذلك المهملة السالبة كقولنا، الحيوان ليس بإنسان لا تنعكس فلا يقال الإنسان ليس بحيوان اهـ.

(7) قوله: (كما تقدم تمثيل ذلك) مثاله في الحملية كل إنسان حيوان، فنقول في تمسكها بعض الحيوان إنسان، وفي الشرطية المتصلة كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، وتقول في عكسها إذا كان هذا حيوانًا كان إنسانًا.

(وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ) أي ثابت في قضية مرتبة (بِالطَّبْعِ) والترتيب الطبيعي هو ما اقتضاه المعنى بحيث يتغير[1] بتغيره[2] ألا ترى أن معنى القضية الحملية[3] ثبوت مفهوم المحمول لأفراد الموضوع، فإذا غُيِّرَ فإذا غُيِّرَ ترتيبها أفادت ثبوت مفهوم الموضوع لأفراد المحمول، ومعنى الشرطية لزوم التالي للمقدم، فإذا غُيِّرَ الترتيب أفادت لزوم المقدم للتالي، هذا هو المرتب بالطبع، وأما المرتب بالوضع فهو الشرطية المنفصلة لأن ترتيبها ذكري، بحيث لا يتغير معناها بتغير طرفيها، فقولك: العدد إما زوج أو فرد لو قدمت فيه الثاني على الأول وقلت: العدد إما فرد أو زوج لا يتغير معناه، فعُلم أن الترتيب إنما هو في مجرد الوضع والذكر، وهذا معنى قول المصنف (وَلَيْسَ) أي العكس ثابتًا (فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ) وذلك هو القضية الشرطية المنفصلة فلا عكس لها، وقد علم من تقييد المصنف العكس بالمستوي أن كلامه قيد فقط، وخرج به عكس النقيض الموافق، وهو تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر[4] مع بقاء الكيفية والكم[5]، فقولنا: كل إنسان حيوان عكس نقيضه الموافق كل ما ليس بحيوان هو ليس بإنسان، ويسمى موافقًا لموافقة الأصل للعكس في الكيف[6]، وخرج به أيضًا عكس النقيض المخالف، وهو تبديل الأول[7] بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول مع الاختلاف في الكيف، فقولنا: كل إنسان حيوان عكس نقيضه المخالف لا شيء مما ليس بحيوان إنسان، وسمي مخالفًا لمخالفة العكس للأصل في الكيف.

---

(1) قوله: (يتغير) أي المعنى.

(2) قوله: (بتغيره) أي الترتيب.

(3) قوله: (معنى القضية الحملية) هي قولك كل إنسان حيوان، وعكسها بعض الحيوان إنسان فعكسها هو تغير ترتيبها.

(4) قوله: (تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر) كتبديل الموضوع وهو إنسان بنقيض المحمول، وهو ليس بحيوان وتبديل المحمول وهو حيوان بنقيض الموضوع وهو ليس بإنسان اهـ.

(5) قوله: (الكم) أي الكلية والجزئية، والكيف هو الإيجاب والسلب اهـ.

(6) قوله: (في الكيف) أي إيجابًا قبل العكس وسلبًا بعده.

(7) قوله: (تبديل الأول) هو إنسان، وقوله بنقيض الثاني وهو حيوان ليس بحيوان.

بَابٌ فِي القِيَاسِ

إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضايا صُوِّرا مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرا

(بَابٌ فِي القِيَاسِ[1]) وهو لغة تقدير شيء على مثال آخر[2] كتقدير المذروع على آلة الذرع[3]، واصطلاحًا ما ذكره المصنف بقوله: (إِنَّ القِيَاسَ) قول: (مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا) أي ركب تركيبًا خاصًا حالة كونه (مُسْتَلْزِمًا[4] بِالذَّاتِ) أي بذاته (قَوْلاً آخَرَا[5])، فقولنا: قولاً جنس يخرج به[6] المفرد فإنه لا يسمى قولاً لأن القول عند المناطقة خاص بالمركب، وقولنا: (صُوِّرَا مِنْ قَضَايَا) يُخرج القضية الواحدة، والمراد بالقضايا قضيتان أو أكثر ليشمل القياس البسيط وهو المركب من مقدمتين[7] كقولنا: العالم متغير، وكل متغير[8] حادث، والقياس المركب من أكثر من مقدمتين كقولنا: النباش آخذ للمال[9] خفية وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، وقولنا:

---

(1) قوله: (باب في القياس) هذا شروع في مقصد التصديقات وهو القياس.

(2) قوله: (على مثال آخر) بالإضافة، أي بمثال آخر فعلى بمعنى باء الآلة، ويدل عليه قول الشارح في كبيره: كتقدير الثوب بالآلة الحسية اهـ. صبان.

(3) قوله: (على آلة الذرع) أي بالآلة الحسية التي هي مثال لما في الذهن الذي هو الذراع الكلي مثلًا اهـ. صبحان.

(4) قوله: (مستلزمًا) حال من ضمير سور اهـ.

(5) قوله: (قولًا آخراً) المراد به النتيجة؛ لأنها قول مغاير لقضيتي القياس.

(6) قوله: (يخرج به إلخ) الباء بمعنى عن، فاندفع ما يقال لا شيء قبله دخل فيه ما ذكر حتى يخرج به، ولا يخفى أن المصطلح عليه أن الجنس للإدخال لا للإخراج إلا إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص، فانظر اهـ.

(7) قوله: (من مقدمتين) أي فمثبتين.

(8) قوله: (وكل متغير إلخ) يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث.

(9) قوله: (النباش آخذ للمال إلخ) هذا مؤلف من ثلاث قضايا يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده، ويسمى مركبًا اهـ.

مستلزمًا خرج به ما صور من قضيتين ولم يستلزم قولاً آخر، كالقضيتين المركبتين على وجه لا يُنتج لعدم تكرر الحد الوسط[1] كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل فرس صهال، وكالقضيتين المركبتين من ضرب عقيم[2] لا يُنتج، كقولنا: لا شيء من الإنسان بحجر، وكل حجر جسم، هذا لا يستلزم شيئًا لعدم إيجاب الصغرى.

وقولنا: بالذات خرج ما يستلزم لا لذاته، كقياس المساواة[3]، وهو المركب من قضيتين مُتَعَلِّق محمول إحداهما موضوع الأخرى، كقولنا: زيد مساوٍ لعمرو، وعمرو مساوٍ لبكر، فإنه يستلزم زيد مساوٍ لبكر، لكن هذا الاستلزام ليس لذات القياس بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية وهي: أن مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء، ألا ترى أنك لو قلت: الإنسان مباين للفرس، والفرس مباين للناطق، لم يلزم منه أن الإنسان مباين للناطق، لأن مباين المباين لشيء لا يلزم أن يكون مباينًا[4] لذلك الشيء.

وقولنا: قولاً آخرَ[5] المراد به النتيجة، فإنها قول مغاير لقضيتي القياس، فيخرج به القضيتان[6] المستلزمتان لإحداهما كقولنا: زيد قائم، وعمرو

---

(1) قوله: (الحد الوسط) هو المحمول في الصغرى، وهو حيوان في قولك كل إنسان حيوان وهو غير مكرر في قول الشارح كل فرس صهال وعلى هذا الوجه لا يكون مستلزمًا قولًا آخر وهو الإنتاج اهـ.

(2) قوله: (من ضرب عقيم) أي فاسد من جهة الصورة، كقول الشارح: لا شيء من الإنسان إلخ، وسمي عقيمًا لعدم إنتاجه تشبيهًا له بالمرأة التي لا تلد اهـ.

(3) قوله: (كقياس المساواة) أي مثل قياس المساواة في الخروج بقوله بالذات الضروب العقيمة التي بقطع صدق لازمها لخصوص المادة نحو لا شيء من الإنسان بفرس، وكل فرس صهال فإنه يستلزم لا شيء من الإنسان بصهال، لكن لا بالذات، بل لصحة ذلك في المادة اتفاقًا اهـ. ملوي.

(4) قوله: (لا يلزم أن يكون مباينًا إلخ) بل يكون تارة مباينًا كما في قولنا الإنسان مباين للفرس، والفرس مباين للحمار، وتارة لا يكون مباينًا كما في مثال الشارح اهـ. صبان.

(5) قوله: (قولًا آخر) خرج به ما إذا كان القول إحدى المقدمتين كقول الشارح: زيد قائم وعمرو جالس، فالنتيجة إحدى المقدمتين اهـ. ملخصًا.

(6) قوله: (فيخرج به القضيتان) أي مجموع القضيتين، المستلزمتان: أي المستلزم مجموعهما لإحداهما، أي لكل منهما على حدته استلزام الكل لجزئه؛ لأن اللازم ليس قولًا آخر اهـ.

جالس، فهاتان قضيتان يستلزمان إحداهما[1] ولا يسميان قياسًا لأن إحداهما[2] ليس قولاً آخر، والمراد بقولنا: مستلزمًا بالذات قولاً آخر أن القياس متى سُلِّم استلزم النتيجة، سواء كان صادقًا - كما مرَّ - أو كاذبًا كقولنا: كل إنسان حمار، وكل حمار صهال، فإنه يستلزم بحيث لو سُلِّمَ أن كل إنسان صهال، وإنما قلنا ذلك[3]: لأن التعريف[4] يجب صدقه على القياس الصادق والكاذب كالسفسطة[5].

ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاقْتِرَانِي
وَهْوَ الَّذِي دَلَّ علَى النَتيجَةِ بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بالحَمْلِيَّةِ

(ثُمَّ) للترتيب الذكري (القِيَاسُ عِنْدَهُمْ) أي المناطقة (قِسْمَانِ) هما الاقتراني[6] والشرط[7] (فَمِنْهُ مَا يُدْعَى) أي يسمى (بِـ) القياس (الِاقْتِرَانِي) لاقتران الحدود[8] فيه

---

(1) قوله: (إحداهما) أي المقدمتين.

(2) قوله: (لأن إحداهما) أي القضيتين.

(3) قوله: (وإنما قلنا ذلك) هو قوله متى سلم استلزم إلخ اهـ.

(4) قوله: (لأن التعريف إلخ) علة للتسليم، ولأن لزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه، وإن لم يوجد في الواقع اهـ.

(5) قوله: (كالسفسطة) أي ومثلها الجدل والخطابة والشعر والبرهان؛ لأن هذه كلها أقيسة اهـ. ملوي.

(6) قوله: (الاقتراني) ويكون في الحملية.

(7) قوله: (والشرط) ويسمى بالشرطي لاشتمال القضية الأولى المسماة بالكبرى على الشرط نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود، وهذه النتيجة ذكرت في القياس بمادتها وهيئتها وهو قسمان: قياس شرط متصل وقياس شرط منفصل، فالأول ما ركب من القضايا المتصلة نحو لو كان هذا إنساناً لكان حيوانًا، لكنه إنسان ينتج فهو حيوان، فاستثناء عين المقدم وهو إنسان ينتج عين التالي وهو حيوان، والثاني ما ركب من القضايا المنفصلة نحو قولك العدد إما زوج أو فرد، لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد، ولكنه فرد ينتج أنه ليس بزوج اهـ. سحيمي.

(8) قوله: (الحدود) المراد بها حدوده الثلاثة: الأصغر، والأوسط، والأكبر، وسميت حدودًا؛ لأنها أطراف اهـ. صبان.

وعدم فصلها بأداة استثناء، كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث، وعرَّفه بقوله: (وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ) بأن كانت فيه متفرقة الأجزاء، ألا ترى أن قولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث. يدل على النتيجة، وهي العالم حادث، لكن بالقوة بمعنى أن أجزاءها[1] متفرقة فيه لأن موضوعها موضوع الصغرى، ومحمولها محمول الكبرى، (وَاخْتَصَّ) القياس الاقتراني (بِـ) القضايا (الحَمْلِيَّةِ) فلا يركب إلا منها لا من الشرطية، وهذا رأي مرجوح، والصحيح أن القياس الاقتراني يؤلف من القضايا الحملية[2] كما تقدم، ومن القضايا الشرطيات كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا، وكلما كان النهار موجودًا كانت الأرض مضيئة، فينتج كلما كانت الشمس طالعة كانت الأرض مضيئة.

فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا

وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبَرَا

فَإِنَّ لازِمَ المُقَدِّمَاتِ بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ

(فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ) أي القياس[3] الاقتراني (فَرَكِّبَا ... مُقَدِّمَاتِهِ) أي مقدمتيه، إن تركب من مقدمتين[4]، أو مقدمات إن تركب من أكثر (عَلَى مَا وَجَبَا) أي على الوجه الذي وجب من الإتيان بوصف جامع[5] بين طرفي النتيجة وهو الحد المكرر[6]، وبه

---

(1) قوله: (أن أجزاءها إلخ) أي النتيجة متفرقة فيه: أي في القياس الاقتراني اهـ.

(2) قوله: (من القضايا الحملية) وهو إما مؤلف ومركب من قضيتين حمليتين كقولنا: العالم متغير إلخ، أو من ثلاث قضايا كقولنا: النباش آخذ للمال خفية إلخ اهـ.

(3) قوله: (أي القياس) أي مطلقًا لا بقيد كونه اقترانيًا؛ لأن ما سيذكره المصنف غير مختص بالاقتراني، وأن لكل شروطها غير شروط الآخر اهـ. صبان.

(4) قوله: (من مقدمتين) كقولنا: العالم متغير إلخ، أو من مقدمات كقولنا: النباش آخذ للمال إلخ كما تقدم اهـ.

(5) قوله: (بوصف جامع) أي مناسب اهـ.

(6) قوله: (وهو الحد المكرر) أي الوصاف الجامع اهـ.

حصلت المقدمتان إحداهما مشتملة على موضوع النتيجة[1] أو مقدمها والأخرى على محمولها أو تاليها، ومن اندراج الأصغر[2] تحت الأوسط في الاقتراني كما سيأتي.

(وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ) بأن تقدم الصغرى منها، وهي المشتملة على موضوع النتيجة أو مقدمها على الكبرى وهي المشتملة على محمولها أو تاليها، ويكون ذلك على الوجه الخاص ككون الصغرى موجبة[3] والكبرى كلية في الشكل الأول مثلاً، (وَانْظُرَا) أي انظرن (صَحِيحَهَا) أي المقدمات متميِّزًا (مِنْ فَاسِدٍ) أي من فاسدها من جهة النظم بأن كانتا سالبتين أو جزئيتين، إذ لا إنتاج لسالبتين أو جزئيتين ومن جهة المادة بأن كانتا كاذبتين أو إحداهما كاذبة (مُخْتَبِرًا) أي حالة كونك مختبرًا للمقدمات بالاستدلال عليها إن كانت نظرية، هل هي يقينية أو لا، وهذا بيان للوجه الخاص الذي ذكره سابقًا في قوله: (عَلَى مَا وَجَبَا) فلا يقال هذا تكرار لما تقدم.

(فَإِنَّ لَازِمَ المُقَدِّمَاتِ ... بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ) أي لازم المقدمات وهو النتيجة آت بحسبها، فإن كانت المقدمات صحيحة صادقة كانت النتيجة صادقة، وإن كانت المقدمات فاسدة أو كاذبة لم يلزم صدق النتيجة، بل تضطرب فتصدق تارة وتكذب أخرى.

مثلاً: إذا قلنا: العالم متغير، وكل متغير حادث، فهذا قياس صحيح مقدمتاه صادقتان فنتيجته كذلك.

---

(1) قوله: (على موضوع النتيجة) أي في الحملية.

(2) قوله: (ومن اندراج الأصغر) أي الذي هو موضوع النتيجة تحت الأوسط الذي هو أوسط الكبرى مثلًا إذا قلت كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم، الأصغر هو إنسان، وقد اندرج في الحيوان لينسحب عليه، أي على الأصغر الذي هو إنسان حكم الأوسط الذي هو بحيوان اهـ.

(3) قوله: (ككون الصغرى موجبة) سواء كانت كلية أو جزئية، وقوله والكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سالبة اهـ.

وإن قلت: كل إنسان فرس، وكل فرس صهال، فهو قياس كاذب إحدى المقدمتين[1] فلا يلزم صدق النتيجة، بل تكذب تارة كهذا المثال فإن نتيجته كل إنسان صهال وهي كاذبة، وتصدق تارة كما لو أبدلت الكبرى بقولك: كل فرس ناطق، فإن نتيجته كل إنسان ناطق وهي صادقة، لكن صدقها اتفاقي.

وَمـا مِـنَ المُقَدِّمـاتِ صُغْـرَى فَيَجِـبُ انْـدِراجُها فِـي الْكُبْـرى
وَذاتُ حَـدٍّ أَصْغَـرٍ صُـغْراهُما وَذاتُ حَـدٍّ أَكْبَـرٍ كُبْراهُمـا
وَأَصْـغَرٌ فَـذاكَ ذُو انْـدِراجِ وَوَسَـطٌ يُلْغَـى لَـدَى الإِنْتـاجِ

(وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ صُغْرَى) أي وما هي صغرى من المقدمات (فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا) أي اندراج أصغرها الذي هو موضوع المطلوب (فِي) أوسط (الكُبْرَى[2]) مثلاً إذا قلنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، الأصغر هو إنسان، وقد اندرج في الحيوان لينسحب عليه[3] حكمه[4].

(وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ[5]) صُرِفَ للضرورة (صُغْرَاهُمَا) أي الصغرى من المقدمتين هي ذات الحد الأصغر الذي هو موضوع المطلوب كقولنا في المثال المتقدم: كل إنسان حيوان، فإنها مشتملة على الحد الأصغر وهو إنسان الذي يكون موضوعًا في

---

(1) قوله: (كاذب إحدى المقدمتين إلخ) أو كان القياس كاذب المقدمتين، كقولنا: كل إنسان جماد وكل جماد حمار فهاتان كاذبتان، ونتيجتهما كاذبة، وهي كل إنسان حمار، فإذا أبدلت الكبرى بقولك: كل جماد ناطق كانت النتيجة صادقة، وهي كل إنسان ناطق مع كذب المقدمتين اهـ.

(2) قوله: (أوسط الكبرى) أي موضوع الكبرى وهو حيوان في المثال المذكور سمي أوسط؛ لأنه مكرر في المقدمتين ويترك عند الإنتاج اهـ.

(3) قوله: (لينسحب عليه) أي على الإنسان.

(4) قوله: (حكمه) أي الحيوان.

(5) قوله: (وذات حد أصغر) أي ومقدمة ذات حد أصغر وهو موضوع المطلوب في الحملية وهو إنسان في المثال المتقدم في الشارح اهـ.

النتيجة[1] (وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا) أي وكبرى المقدمتين هي المشتملة على الحد الأكبر الذي هو محمول النتيجة، كقولنا في المثال السابق: وكل حيوان جسم فإنها مشتملة على الحد الأكبر وهو جسم الذي يكون محمولاً في النتيجة، وسمي موضوع النتيجة أصغر لأنه أقل أفرادًا[2] غالبًا من محمولها الذي سُمِّي أكبر لكثرة أفراده، وسُمِّيَ كل منهما حدًّا لأنه طرف القضية.

(وَأَصْغَرٌ) صرف للضرورة، (فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ) الأصغر مندرج في مفهوم الأكبر، بسبب اندراجه في الأوسط كما تقدم[3]، (وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ) أي الحد الوسط، وهو المكرر في المقدمتين[4] يترك عند الإنتاج فهو كالآلة يُؤتى به عند الاحتياج إليه في التوصل إلى المطلوب ويُترك عند حصوله[5].

فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ

الشَّكْلُ عِنْدَ هؤُلاءِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ
مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوارُ إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

(1) قوله: (الذي يكون موضوعًا في النتيجة) اعلم أن موضوع النتيجة يسمى أصغر لكونه في الغالب أقل أفراد من الأوسط والأكبر محمولها يسمى أكبر لكونه في الغالب أكثر أفرادًا، والمكرر في المقدمتين يسمى أوسط ووسطًا لتوسطه وجمعه بين الطرفين، ومثل الموضوع والمحمول في الحملية المقدم، والتالي في الشرطية، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على الأصغر، والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى؛ لاشتمالها على الأكبر اهـ.

(2) قوله: (لأنه أقل أفراد إلخ) كالإنسان بالنسبة للأجسام وكالعالم بالنسبة للحوادث.

(3) قوله: (كما تقدم) أي في قوله فيجب اندراج أصغرها الذي هو موضوع المطلوب، أي النتيجة في أوسط الكبرى كقولك: كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم، فإن الأصغر هو إنسان مندرج في حيوان اهـ.

(4) قوله: (وهو المكرر في المقدمتين) سواء كان موضوعًا أو محمولًا أو مقدمًا أو تاليًا اهـ.

(5) قوله: (ويترك عند حصوله) أي المطلوب اهـ.

وللمُقـــدِّماتِ أَشْكـــالٌ فَقَـــطْ أَرْبَعَـــةٌ بِحَـــسَبِ الحَـــدِّ الوَسَـــطْ
حَمْـــلٌ بِـــصُغْرَى وَضْـــعُهُ بِكُبْـــرَى يُدْعَـــى بِـــشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُـــدْرَى
وَحَمْلُـــهُ فِـــي الْكُـــلِّ ثانِيـــاً عُـــرِفْ وَوَضْعُـــهُ فِـــي الْكُـــلِّ ثَالِثـــاً أُلِـــفْ

(فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ[1])

(الشَّكْلُ[2] عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ) أي المناطقة فهو عام[3] أريد به الخصوص (يُطْلَقُ عَنْ) أي هيئة (قَضِيَّتَيْ قِيَاسٍ[4] ... مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ)، كقولنا: الإنسان حيوان، والحيوان جسم فهيئة هاتين القضيتين تسمى شكلاً أي نوعًا خاصًا[5] من القياس، (إِذْ) تعليلية، أي لأن (ذاك) الذي اعتبر فيه الأسوار (بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ) أي يسمى ضربًا خاصًا من الشكل، فالقضيتان المتقدمتان قريبًا شكل، فإن سورتهما بالكلية قلت: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، كانا ضربًا خاصًا من الشكل الأول[6]. (وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ) اسم فعل بمعنى انته مقدم من تأخير، (أَرْبَعَةٌ)

---

(1) قوله: (فصل: في الأشكال) أي في ذكر الأشكال وشروطها، وعدد ضروبها المنتجة وما يتعلق بذلك أي من تعريف الشكل والضرب، ومن قول المصنف: وتتبع النتيجة الأخس من تلك المقدمات إلى آخر الفصل اهـ.

(2) قوله: (الشكل إلخ) هو في اللغة يطلق على هيئة الشيء، وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف اهـ.

(3) قوله: (فهو عام) أي بحسب الأصل اهـ.

(4) قوله: (يطلق عن قضيتي قياس) أي على هيئة قضيتي إلخ، أشار إلى أن في كلامه مجازًا لغويًا ومجازًا بالحذف اهـ.

قوله: (عن هيئة قضيتي قياس) أي الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط، واحترز عن قضيتي غير القياس كما لو قلت كل إنسان حيوان وكل فرس صاهل فلا ينتجان شكلًا ولا ضربًا اهـ. ملوي.

(5) قوله: (خاصًا) وجه الأخصية اعتبار الأسوار فيه بخلاف الشكل اهـ.

(6) قوله: (كان ضربًا خاصًا من الشكل الأول) لأنه إذا اعتبر مطلق ضرب مع مطلق شكل كانا متساويين ما صدقا بمعنى أن كل ما يصلح أن يكون ضربًا يصلح؛ لأن يكون شكلًا وبالعكس اهـ.

بلا زيادة عليها، وهذه الأشكال الأربعة تَحْصُلُ من القياس (بِحَسَبِ) تكرار (الحَدِّ الوَسَطْ[1]) فيه.

(حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى) أي حمل الحد الوسط في الصغرى ووضعه في الكبرى كالمثال المتقدم[2] قريبًا (يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى) أي يسمى عندهم بالشكل الأول.

(وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ[3] ثَانِيا عُرِفْ)، أي حمل الحد الوسط في كل من الصغرى والكبرى، عرف عندهم بالشكل الثاني، كقولنا: كل إنسان حيوان[4] ولا شيء من الحجر بحيوان (وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ[5] ثَالِثًا أُلِفْ) أي وُضِع الحد الوسط في كل من الصغرى والكبرى يُسمى عندهم الشكل الثالث، كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق[6].

وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ

(وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ[7]) أي والشكل الرابع هو عكس الشكل الأول،

---

(1) قوله: (بحسب تكرار الحد الوسط) لأن المكرر يلغي ويترك عند الإنتاج؛ لأن الحد الوسط إن كان محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول، كقولنا: العالم متغير إلخ اهـ.

(2) قوله: (كالمثال المتقدم) وهو كل إنسان حيوان إلخ ينتج كل إنسان جسم ومثله العالم متغير وكل متغير حادث ينتج العالم حادث.

(3) قوله: (وحمله في الكل) أي إن كان الحد الوسط محمولًا في القضيتين فهو الثاني اهـ. دمنهوري.

(4) قوله: (كقولنا: كل إنسان حيوان إلخ) ينتج لا شيء من الإنسان بحجر، ومثله العالم متغير ولا شيء من القديم بمتغير ينتج لا شيء من العالم بقديم اهـ. دمنهوري.

(5) قوله: (ووضعه في الكل) أي إن كان الحد الوسط موضوعًا في القضيتين فهو الثالث.

(6) قوله: (كقولنا كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق) ينتج بعض الحيوان ناطق، ومثل ذلك العالم متغير العالم حادث ينتج المتغير حادث اهـ.

(7) قوله: (ورابع الأشكال عكس الأول) أي إن كان الحد الوسط موضوعًا في الصغرى محمولًا في الكبرى فهو الرابع اهـ.

فيكون الحد الوسط[1] فيه موضوعًا في الصغرى محمولاً في الكبرى كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان[2] (وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ) أي وهذه الأشكال الأربعة على الترتيب في الأكملية فأكملها الأول[3]، ثم الثاني[4]، ثم الثالث، ثم الرابع لأن كل واحد أوضح في الإنتاج مما بعده.

فَحَيْثُ عَنْ هذا النِّظَامِ يُعْدَلُ ... فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الأَوَّلُ

فَشَرْطُهُ الإِيْجَابُ فِي صُغْرَاهُ ... وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

(فحيث عن هذا النظام يُعدل) أي وحيث يُعدل عن هذا الترتيب[5] بأن لم يتكرر الحد الوسط (فَـ) القياس (فَاسِدُ النِّظَامِ[6]) كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل فرس صهال، بل لا يسمى قياسًا لأن القياس عندهم ما استلزم النتيجة، وهذا لا نتيجة له لعدم تكرار وسطٍ فيه، ثم شرع في شروط إنتاج الأشكال مبتدئًا بالأول فقال:

(أَمَّا) الشكل (الأَوَّلُ)، (فَشَرْطُهُ[7]) أي شرط إنتاجه الإيجاب في صغراه كلية

---

(1) قوله: (فيكون الحد الوسط إلخ) كقولنا: المتغير حادث، والعالم متغير نتيجته العالم حادث اهـ.

(2) قوله: (كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان) نتيجة ذلك كل ناطق حيوان أو بعض الحيوان ناطق.

(3) قوله: (فأكملها الأول) ويسمى الكامل؛ لأنه منتج للمطالب الأربعة الموجبة الكلية والجزئية، والسالبة الكلية والجزئية اهـ.

(4) قوله: (ثم الثاني) لأنه أقرب الأشكال الباقية إلى الأول لمشاركته إياه في صغراه التي هي أشرف المقدمتين، ثم الثالث لأن له قربًا ما إليه لمشاركته للأول في أخس المقدمتين بخلاف الرابع فلا قرب له أصلًا؛ لمخالفته إياه فيهما، وبعده عن الطبع جدًّا، ولهذا لم يوجد في القرآن خلاف الثلاثة، فإنها موجودة فيه بطريق الإشارة إلى آخر ما ذكر اهـ. صبان.

(5) قوله: (عن هذا الترتيب) أي على الوجه المتقدم.

(6) قوله: (فالقياس فاسد النظام) فيه إظهار في مقام الإضمار لأجل النظم اهـ.

(7) قوله: (فشرطه إلخ) أي يشترط لإنتاج الشكل الأول شرطان:
الأول: أن تكون صغراه موجبة سواء كانت كلية أو جزئية.

=

كانت أو جزئية. (وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ) موجبة أو سالبة، فيحصل من ذلك[1] أربع صور من ضرب الموجبتين[2] الصُّغْرَيَيْنِ في الكليتَيْنِ[3] الكُبْرَيَيْنِ فضروبه المنتجة أربعة:

الأول: من موجبتين كليتين نحو: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، والنتيجة موجبة كلية وهي كل إنسان جسم.

الثاني: من موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى، نحو: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر.

الثالث: من موجبة جزئية صغرى، وموجبة كلية كبرى، نحو: بعض الحيوان إنسان، وكل إنسان ناطق، والنتيجة موجبة جزئية وهي بعض الحيوان ناطق.

الرابع: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بفرس، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بفرس. وخرج باشتراط إيجاب الصغرى ما لو كانت سالبة كلية أو جزئية، فلا إنتاج لها مع كبريات الأربع: فهذه ثمانية كلها عقيمة، وخرج باشتراط كلية الكبرى ما لو كانت الكبرى جزئية موجبة أو سالبة فلا إنتاج لها مع الموجبتين الصغريين، فهذه أربعة أضرب عقيمة أيضًا، فعلم أن المنتج من الشكل الأول أربعة أَضْرُب، وأن العقيم منه اثنا عشر، ثمانية خارجة باشتراط إيجاب الصغرى، وأربعة خارجة باشتراط كلية الكبرى.

وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعْ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

=

والثاني: أن تكون الكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سالبة اهـ.

(1) قوله: (فيحصل من ذلك) أي فالحاصل من ذلك إلخ اهـ.

(2) قوله: (الموجبتين) كلية أو جزئية.

(3) قوله: (في الكليتين) موجبة أو سالبة اهـ.

(وَ) الشكل (الثَّاني[1] أنْ يَخْتَلِفَا) مقدمتاهما أي اختلافهما (فِي الكَيْفِ) بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة (مَعْ كُلِّيَةِ الكُبْرَى لَهُ) أي للشكل الثاني (شَرْطٌ وَقَعْ) أي واقع له فيصدق ذلك بكون الكبرى كلية موجبة أو سالبة، فإن كانت موجبة لم تُنتج إلا مع السالبتين الصغريين، وإن كانت سالبة لم تُنتج إلا مع الموجبتين الصغريين فضروبه المنتجة حينئذ أربعة:

الأول: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى، نحو: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، والنتيجة سالبة كلية[2]، وهي لا شيء من الإنسان بحجر.

الثاني: عكسه، نحو: لا شيء من الحجر بحيوان، وكل إنسان حيوان، والنتيجة[3] سالبة كلية وهي لا شيء من حجر بإنسان.

الثالث: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الفرس بإنسان، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بفرس.

والرابع: من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو: ليس بعض الحيوان بإنسان، وكل ناطق إنسان، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بناطق،

---

(1) قوله: (والشكل الثاني) ويشترط لإنتاجه شرطان أيضًا: الأول: أن يختلف المقدمتان الصغرى، والكبرى في الكيف بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة، الثاني أن تكون الكبرى كلية اهـ. سحيمي.

(2) قوله: (والنتيجة سالبة كلية) وإنما كانت النتيجة سالبة في الثاني، والرابع، وجزئية في الثالث والرابع أيضًا؛ لأن النتيجة تتبع المقدمتين في الخسة، وهي السلب والجزئية، ووجه ترتيب هذه الضروب مذكور في المطولات، وقد أنتج هذا الشكل المطالب الأربعة، وبهذا كان أفضل الأشكال.

(3) قوله: (والنتيجة) فقد أنتج هذا الشكل الثاني السلب فقط كليًا في الضرب الأول، والثاني، وجزئيًا في الثالث والرابع فينتج مطلبين من الأربعة، والكلية أشرف من الجزئية، والإيجاب أشرف من السلب اهـ. صبان.

وخرج بشرط اختلافهما في الكيف ما لو اتفقتا بأن كانتا موجبتين أو سالبتين كليتين أو جزئيتين أو الأولى كلية والثانية جزئية أو بالعكس فلا إنتاج لها.

فهذه ثمانية أضرب خرجت باختلاف الكيف كلها عقيمة، وخرج باشتراط كلية الكبرى ما لو كانت جزئية موجبة فلا إنتاج لها مع السالبتين الصغريين، أو جزئية سالبة فلا إنتاج لها مع الموجبتين الصُّغْرَيَيْنِ، فهذه أربعة عقيمة أيضًا خرجت باشتراط كلية الكبرى فجملة عقيم اثنا عشر نوعًا كالأول.

وَالثَّالِثُ الإِيْجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا

(وَ) الشكل (الثَّالِثُ[1]) شرطه[2] (الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا) أي المقدمتين، سواء كانت كلية أو جزئية (وَأَنْ تُرَى[3] كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا) أي المقدمتين الصغرى أو الكبرى فإن كانت الصغرى موجبة كلية أنتجت مع الكبريات الأربع لوجود الشرطين فيها، وإن كانت موجبة جزئية[4] لم تُنتج إلا مع الكليتين الكبريين فضروبه المنتجة ستة:

الأول: من موجبتين كليتين نحو: كل إنسان حيوان، وكل إنسان جسم، والنتيجة جزئية[5] وهي: بعض الحيوان جسم.

الثاني: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحجر، والنتيجة[6] سالبة جزئية[7]، وهي ليس بعض الحيوان بحجر.

---

(1) قوله: (والشكل الثالث) ويشترط لإنتاجه شرطان:
الأول: أن تكون المقدمة الصغرى موجبة.
والثاني: أن تكون إحدى المقدمتين كلية اهـ. سحيمي.

(2) قوله: (شرطه) أي بحسب الكيف.

(3) قوله: (وأن ترى) أي وبحسب الكلم أن ترى كلية إلخ.

(4) قوله: (جزئية) الصواب كلية وهي كل حيوان جسم اهـ.

(5) قوله: (جزئية) الصواب كلية ونتيجتهما لا شيء من الحيوان بحجر اهـ.

(6) قوله: (والنتيجة) أي والنتيجة سالبة جزئية نحو ليس إلخ.

(7) قوله: (والنتيجة سالبة جزئية إلخ) فعلم أن هذا الشكل لا ينتج إلا الجزئية، موجبة في الثلاث الأول وسالبة في الثلاث بعدها اهـ.

الثالث: من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان، وكل حيوان جسم، والنتيجة موجبة جزئية، وهي بعض الإنسان جسم.

الرابع: من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو: كل حيوان جسم، وبعض الحيوان إنسان، والنتيجة موجبة جزئية، وهي بعض الجسم إنسان.

الخامس: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بحجر، والنتيجة ليس بعض الإنسان بحجر.

السادس: من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بكاتب، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بكاتب.

وخرج باشتراط إيجاب الصغرى ما لو كانت سالبة كلية أو جزئية فلا تنتج مع الكبريات الأربع، فهذه ثمانية كلها عقيمة، وباشتراط كلية إحداهما ما لو كانت الصغرى موجبة جزئية مع الجزئيتين الكبريين الموجبة والسالبة فلا إنتاج لها فهذان ضربان عقيمان فجملة عقيم هذا الشكل عشرة، والمنتج منه ستة قد تقدمت.

وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ إِلّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ

(وَرَابِعٌ) أي وشكل رابع[1] شرطه (عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ[2]) من جنس كسالبتين، أو جزئيتين أو من جنسين كسالبة[3] وجزئية[4]، ولو في مقدمة

---

(1) قوله: (وشكل رابع) ويشترط لإنتاجه شرط واحد وهو عدم اجتماع الخستين وهي السلب والجزئية إلا في صورة واحدة وهي مركبة من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحجر بحيوان، والنتيجة سالبة جزئية وهي ليس بعض الإنسان بحجر اهـ.

(2) قوله: (شرطه عدم جمع الخستين) أشار إلى أن عدم جمع الخستين خبر مبتدأ محذوف لولا تقديره لم يستقم الكلام.

(3) قوله: (كسالبة) الكاف للتمثيل اهـ.

(4) قوله: (وجزئية) أو بالعكس.

واحدة[1]، ومحل هذا الشرط إن لم تكن الصغرى موجبة جزئية، فإن كانت موجبة[2] جزئية فشرطه كون الكبرى سالبة كلية - كما يأتي - فإن كانت الصغرى موجبة كلية أنتجت مع غير السالبة الجزئية الكبرى، وإن كانت الصغرى سالبة كلية أنتجت مع الموجبة[3] الكلية الكبرى، وإن كانت سالبة جزئية لم تنتج[4] لاجتماع الخستين فيها فحصل من ذلك أربعة أضرب: ثلاثة مع الموجبة الكلية الصغرى، وواحد مع السالبة الكلية الكبرى أيضًا، وهذا كما عرفت في غير الصغرى التي استثناها المصنف بقوله: (إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا [يَسْتَبِينْ]) أي يظهر فيها جمع الخستين من جنسين في مقدمتين.

صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةْ كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةْ

فعلم من ذلك أن ضروب المنتجة خمسة:

الأول: من موجبتين كليتين نحو: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، والنتيجة موجبة جزئية وهي: بعض الحيوان ناطق.

الثاني: من موجبتين الصغرى كلية والكبرى جزئية، كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الجسم إنسان، والنتيجة جزئية، وهي: بعض الحيوان جسم.

الثالث: من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو: لا شيء من الإنسان بفرس، وكل ناطق إنسان، والنتيجة سالبة كلية وهي: لا شيء من الفرس بناطق.

الرابع: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الفرس بإنسان، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بفرس.

---

(1) قوله: (ولو في مقدمة واحدة) أي سواء كان الجمع في مقدمتين أو في مقدمة واحدة اهـ.

(2) قوله: (فإن كانت موجبة) أي الصغرى.

(3) قوله: (أنتجت مع الموجبة) أي الصغرى.

(4) قوله: (لم تنتج) أي الصغرى.

الخامس: وهو صورة الاستثناء من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بحيوان، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الإنسان بحجر.

وخرج باشتراط عدم جمع الخستين إن لم تكن الصورة موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية ما لو اجتمعا فلا إنتاج وذلك صادق بكون الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة جزئية، وبكون الصغرى سالبة كلية والكبرى غير الموجبة الكلية[1]، وبكون الصغرى سالبة جزئية مع الكبريات الأربع[2]، فهذه ثمانية كلها عقيمة، وباشتراط كون الكبرى سالبة كلية فيما إذا كانت الصغرى موجبة جزئية ما لو كانت الكبرى غير السالبة الكلية بأن كانت موجبة كلية أو جزئية أو سالبة جزئية فلا إنتاج حينئذ، فهذه ثلاثة أضرب عقيمة أيضًا، وجملة عقيم هذا الشكل أحد عشر. وقد أشار المصنف إلى منتج كل شكل ويعلم من عقيمه بأن ضروب كل شكل بحسب القسمة العقلية ستة عشر، من ضرب الصغريات الأربع الموجبات والسالبات في الكبريات الأربع كذلك، فإذا ذُكِرَ مُنْتِجُهَا عُلِمَ أن الباقي من الستة عشر عقيم.

فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةٌ
وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَمْ يُنْتِجا
وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ تِلْكَ المُقَدِّماتِ هكَذا زُكِنْ

فقال: (فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ) أي فالمنتج للشكل الأول (أَرْبَعَةٌ كَالثَّانِ) أي وهو كالثاني

---

(1) قوله: (غير الموجبة الكلية) بأن كانت موجبة جزئية أو سالبة جزئية، أو سالبة كلية فهذه ثلاث صور، والرابع المتقدمة هي كون الصغرى موجبة كلية، والكبرى سالبة جزئية.

(2) قوله: (مع الكبريات الأربع) وهي إما موجبة كلية أو جزئية، أو سالبة كلية أو جزئية فضروب الأشكال أربعة: أربعة وستون ضربًا، فالمنتج منها تسعة عشر، والعقيم منها خمسة وأربعون، كما علم مما تقدم في كل شكل اهـ.

فيكون منتجه أربعة وعقيم كل منهما اثني عشر، (ثُمَّ ثَالِثٌ فَـ) فمنتجه (سِتَّةٌ[1]) وعقيمه عشرة.

(وَ) شكل (رَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا) أي أنتج خمسة فعقيمه أحد عشر (وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ) من الضروب التي لم تستوف شروط الإنتاج (لَنْ يُنْتِجَا) بل هو عقيم، وقد تقدم بيان ذلك مستوفيًا في كل شكل.

(وَتَتْبَعُ النَّتِيْجَةُ[2] الأَخَسَّ مِنْ ... تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ ..) أي من مقدمتي القياس، وهو ما فيه سلب أو جزئية، فإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كقولنا: كل إنسان ناطق، ولا شيء من الناطق بصاهل، كانت النتيجة سالبة وهي: لا شيء من الإنسان بصاهل، وإن كانت إحدى المقدمتين جزئية كقولنا بعض الحيوان إنسان، وكل إنسان ناطق، كانت النتيجة جزئية وهي: بعض الحيوان ناطق (هَكَذَا زُكِنْ) أي علم.

وَهَـــذِهِ الأَشْكَـــالُ بِالحَمْـــلِيِّ مُخْتَـــصَّةٌ وَلَـــيْسَ بِالـــشَّرْطِيِّ

(وَهَذِهِ الأَشْكَالُ[3] بِالحَمْلِيِّ[4]) أي وهذه الأشكال الأربعة (مُخْتَصَّةٌ) بالحملي من القضايا (وَلَيْسَ) ما ذكر من الأشكال الأربعة بالشرطي[5] وهذا رأي ضعيف،

---

(1) قوله: (فمنتجه ستة) أشار إلى أن ستة خبر لمبتدأ محذوف.

(2) قوله: (وتتبع النتيجة) أي في جميع الأشكال الاقترانية، وقوله الآخر: أي الخسيس من تلك المقدمات، وما ألطف ما قيل:

إن الزمـــان لتـــابع أرذالـــه تبـع النتيجـــة للأخـس الأرذل

(3) قوله: (وهذه الأشكال إلخ) تصريح بما علم من قوله، واختص بالحملية؛ لأن الجنس إذا اختص بشيء اختصت به أنواعه اهـ.

(4) قوله: (بالحملي) قال في الكبير: أي بالحملية واللام للجنس ولم يؤنث لتأولها، أي القضية بالقول اهـ.

(5) قوله: (بالشرطي) أي كائنًا بالشرطي: أي فيه.

والصحيح جريان الأشكال لأربعة في الحمليات والشرطيات كما تقدم التنبيه عليه[1] والتمثيل له.

وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ أَوْ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ
وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

(وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ[2]) أي حذف إحدى المقدمتين (أَوِ النَّتِيْجَةِ[3] لِعِلْمٍ[4]) بالمحذوف (آتٍ[5]) أي جائز، كقولنا: هذا يحدّ[6] لأنه زان، فإن المعنى وكل زان يُحدّ، فقد حذفت الكبرى[7] [الكبرى] وكقولنا: هذا زان، وكل زان يحدّ، فقد حذفت النتيجة، لأن المعنى هذا يحدُّ، فحذفت للعلم بها من القياس.

(وَتَنْتَهِي) أي المقدمات (إِلَى) ذي (ضَرُورَةٍ) إن لم تكن[8] هي ضرورية، (لِمَا) يلزم[9] على تقدير عدم انتهائها إلى ضرورة (مِنْ دَوْرٍ)، وهو توقف الآخر على ما يتوقف عليه (أَوْ تَسَلْسُلٍ) وهو ترتب أمر على أمر إلى ما لا نهاية له، (قَدْ لَزِمَا)، فلزوم الدور فيما إذا استدل على المتأخر بما يتوقف عليه ذلك المتأخر، ولزوم التسلسل فيما إذا توقف الأول على أدلة مترتبة لا غاية لها، فإن انتهى الأمر إلى دليل غير ضروري مقدماته ولا مسلمة لم يكف. مثال ما مقدماته ضرورية هذا العدد

---

(1) قوله: (كما تقدم التنبيه عليه) أي في باب القياس عند قوله واختص بالحملية إلى أن قال: ومن القضايا الشرطيات كقولنا إلخ اهـ.

(2) قوله: (المقدمات) صغرى أو كبرى.

(3) قوله: (أو النتيجة) أي أو هما معًا.

(4) قوله: (لعلم) أي لأجل العلم بالمحذوف.

(5) قوله: (آت) خبر عن الحذف.

(6) قوله: (كقولنا هذا يحد) مثال حذف الكبرى.

(7) قوله: (فقد حذفت الكبرى) ومثال حذف الصغرى هذا يحد؛ لأن كل زان يحد، فإن المعنى هذا زان وهي الصغرى وقد حذفت.

(8) قوله: (إن لم تكن) أي المقدمات.

(9) قوله: (لما يلزم إلخ) تعليل لمفهوم قوله وتنتهي إلى ضرورة: أي ولا يجوز أن لا تنتهي إليها لما يلزم إلخ.

ينقسم إلى متساويين، وكل منقسم كذلك زوج[1]، ومثال ما مقدماته نظرية قولك: العالم صفاته حادثة، وكل من صفاته حادثة فهو حادث، فنستدل على الصغرى بقولنا: صفاته متغيرة، وكل متغير حادث، والأولى من هاتين المقدمتين ضرورية للمشاهدة، ونستدل على الثانية منهما بالتغير إن كان من عدم إلى وجود كان الوجود طارئًا، أو من وجود إلى عدم كان الوجود جائزًا، والجائز لا يقع إلا حادثًا، ونستدل على الكبرى من القياس الأول بقولنا: كل من كان صفاته حادثة لا يعرى عن الحوادث، وكل من لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها، وكل من لا يسبق الحوادث فهو حادث، فقد انتهينا إلى الضرورة، ولا عبرة باعتبار بعض الفلاسفة على بعض تلك المقدمات فإن ذلك مكابرة.

فَصْلٌ فِي القِيَاسِ الاسْتِثْنَائِيِّ

وَمِنْـهُ مَـا يُـدْعَى بِالاسْتِثْنَـاءِ يُعْـرَفُ بِالـشَّرْطِ بِـلا امْتِـرَاءِ
وَهْـوَ الَّـذِي دَلَّ عَلَـى النَّتِـيْجَةِ أَوْ ضِـدِّها بِالفِعْـلِ لا بِالقُـوَّةِ
فَـإِنْ يَـكُ الـشَّرْطِيُّ ذَا اتِّـصَالِ أَنْتَـجَ وَضْـعُ ذَاكَ وَضْـعَ التَّـالِي
وَرَفْـعُ تَـالٍ رَفْـعَ أَوَّلٍ وَلا يَلْـزَمُ فِـي عَكْـسِهِمَا لِمَـا انْجَلَـى

(فَصْلٌ فِي القِيَاسِ الاسْتِثْنَائِيِّ[2])

(وَمِنْهُ) أي القياس (مَا) أي الذي (يُدْعَى) أي يسمى (بِالاسْتِثْنَائِي) لاشتماله[3] على أداة الاستثناء وهي لكن - كما سيأتي - (يُعْرَفُ) ذلك القياس الاستثنائي

---

(1) قوله: (كذلك زوج) ينتج العدد زوج اهـ.

(2) قوله: (فصل في القياس الاستثنائي) وهو المؤلف من مقدمتين: إحداهما شرطية، وتسمى كبرى، والأخرى تدل على وضع: أي إثبات أحد طرفيها أو رفعه: أي نفيه، وطرفاها مقدمها، وتاليها وتسمى صغرى اهـ. ملوي.

(3) قوله: (لاشتماله إلخ) أي القضية الاستثنائية، وهي التي فيها حرف الاستثناء وهو لكن اهـ.

(بِالشَّرْطِي[1]) لاشتماله على مقدمة شرطية[2]، وتُسمى الكبرى، والمشتملة على أداة الاستثناء صغرى.

(بِلَا امْتِرَاءٍ) أي شك، كمَّل به البيت، وعرف القياس الاستثنائي بقوله: (وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ ... أَوْ ضِدِّهَا[3]) أي نقيضها بأن تكون مذكورة فيه أو نقيضها (بِالفِعْلِ[4]) أي بصورتها (لَا بِالقُوَّةِ) أي لا تكون متفرقة الأجزاء كما في القياس الاقتراني، فإن نتيجته قد ذُكرت، لكنها متفرقة الأجزاء في مقدمتيه موضوعها في الصغرى ومحمولها في الكبرى. وأما القياس الاستثنائي ففيه عين النتيجة، أو نقيضها بصورته كما يأتي.

(فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ) أي القضية الشرطية، وذَكَّرَ باعتبار كونها قولاً (ذَا اتِّصَالِ) أي هي ذات اتصال أي متصلة (أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ) المقدم أي إثباته (وَضْعَ التَّالِي) أي إثباته.

(وَ) أنتج (رَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلِ) مثال ذلك[5] كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا لكنه إنسان ينتج فهو حيوان، فقد أنتج إثبات المقدم[6] إثبات التالي[7] لأن المقدم ملزوم[8]، والتالي لازم، ويلزم من وجود الملزوم وجود اللازم، ولو قلت في هذا

---

(1) قوله: (بالشرطي) بإسكان الياء مخففة للوزن؛ لأن إحدى مقدمتيه شرطية اهـ.

(2) قوله: (على مقدمة شرطية) هي الأولى.

(3) قوله: (أو ضدها) مثال ما دل على ضد النتيجة، أي نقيضها قولنا في الاستدلال على الحيوانية لو لم يكن هذا حيوانًا لم يكن إنسانًا ينتج فهو حيوان، فنقيض هذه النتيجة مذكور في القياس وهو مقدم الشرطية اهـ. دمنهوري.

(4) قوله: (بالفعل) مثال الدلالة على النتيجة بالفعل قولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا، لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود وهو مذكور بصورته في القياس اهـ.

(5) قوله: (مثال ذلك) أي إنتاج إثبات المقدم إثبات التالي وإنتاج نفي التالي نفي الأول اهـ.

(6) قوله: (إثبات المقدم) وهو إنسان.

(7) قوله: (إثبات التالي) وهو حيوان اهـ.

(8) قوله: (لأن المقدم ملزوم) وهو إنسان والتالي لازم وهو حيوان اهـ.

المثال: لكنه ليس بحيوان أنتج فهو ليس بإنسان، لأن رفع اللازم[1] يوجب رفع الملزوم، فعلم أن المنتج منه ضربان[2] (وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا) أي لا يلزم الإنتاج من عكسهما أي من وضع التالي أو رفع المقدم، فلو قلت في المثال المتقدم[3]: لكنه حيوان لم ينتج إنه إنسان لأن اللازم قد يكون أعم من الملزوم، ولا يلزم من إثبات الأعم إثبات الأخص، وكذا لو قلت: لكنه ليس بإنسان لا ينتج شيئًا لأن رفع الأخص لا يوجب رفع العام، والملزوم هنا أخص من لازمه، وهذا معنى قوله: (لِمَا انْجَلَى). أي لما اتضح من أن التالي لازم، وقد يكون أعم من ملزومه، فلا يلزم من إثباته إثبات ملزومه، ولا من نفي ملزومه نفيه، فهذان الضربان عقيمان.

وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذا يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذا
وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

(وَإِنْ يَكُنْ) القياس الشرطي (مُنْفَصِلاً) أي إن تكن القضية الشرطية منفصلة فهي على ثلاثة أقسام: حقيقية[4]، ومانعة جمع، ومانعة خلو. فإن كانت حقيقية (فَوَضْعُ ذَا[5]) أي أحد طرفيها (يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ) الآخر (وَالعَكْسُ كَذَا) أي ورفع أحد طرفيها يُنتج وضع الآخر كقولنا: الموجود إما قديم أو حادث لكنه قديم، يُنتج أنه ليس بحادث، أو لكنه حادث، يُنتج أنه ليس بقديم، فلو قلت: لكنه ليس بقديم، أنتج أنه حادث، أو أنه ليس بحادث أنتج أنه قديم، فقد أنتج وضع أحد الطرفين رفع الآخر، ورفع أحد الطرفين ووضع الآخر، وهو المراد بقوله: (وَذَاكَ[6] فِي الأَخَصِّ).

(1) قوله: (لأن رفع اللازم) أي نفيه وهو حيوان يوجب رفع الملزوم، أي نفيه وهو إنسان.
(2) قوله: (ضربان) أي إثباتًا ونفيًا.
(3) قوله: (فلو قلت في المثال المتقدم) أي في قوله كلما كان هذا إنسانًا إلخ.
(4) قوله: (حقيقية) أخذه من قول المصنف بعده، وذاك في الأخص اهـ.
(5) قوله: (فوضع ذا إلخ) أي إثباته، وقوله ينتج رفع ذاك إلخ: أي نفيه اهـ.
(6) قوله: (وذاك) أي كون وضع؛ أي إثبات أحد الطرفين ينتج رفع، أي نفي الآخر والعكس اهـ.

أي في الحقيقية[1]، فإن كانت المنفصلة مانعة جمع فقد أشار إليها بقوله: (ثُمَّ إِنْ يَكُنْ) أي الشرطي بمعنى القضية الشرطية (مَانِعَ جَمْعٍ[2] فَبِوَضْعِ ذَا) أي أحد طرفيها (زُكِنْ) أي علم. (رَفْعٌ لِذَاكَ) أي الطرف الآخر لمنعها الجمع بينهما (دُونَ عَكْسٍ) فلا يلزم من رفع أحد طرفيها وضع الآخر لجواز الخلو عنهما[3]، مثال ذلك[4] أن تقول: هذا إما أسود أو أبيض لكنه أسود، يُنتج أنه غير أبيض، أو لكنه أبيض ينتج أنه غير أسود، ولو قلت: لكنه ليس بأسود لم ينتج أنه أبيض ولا غير أبيض، وكذا لو قلت: لكنه ليس بأبيض لم ينتج أنه أسود أو غير أسود، وإن كانت القضية المنفصلة مانعة خلو فقد أشار إليها بقوله: (وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ[5] كَانَ) أي وإن كانت القضية الشرطية مانعة خلو (فَهْوَ عَكْسُ ذَا) أي فالقضية مانعة الخلو عكس مانعة الجمع بمعنى أن رفع أحد طرفيها يُنتج وضع[6] الآخر لمنعها الخلو عنهما، ووضع أحد طرفيها لا ينتج شيئًا لجواز الجمع بينهما، مثالها[7] أن تقول: هذا الشيء إما غير أبيض أو غير أسود لكنه أبيض، يُنتج أنه غير أسود، أو لكنه أسود ينتج أنه غير أبيض، فقد لزم من رفع أحد طرفيها ثبوت الآخر، ولو قلت: لكنه غير أبيض لم يُنتج أنه أسود ولا غيره، أو قلت: لكنه غير أسود لم ينتج أنه أبيض ولا غيره.

---

(1) قوله: (أي في الحقيقية) لأنها أخص من مانعة الجمع، ومانعة الخلو؛ لأن فيها منع الجمع ومنع الخلو، وحينئذٍ تسمى مانعة جمع ومانعة خلو اهـ.

(2) قوله: (مانع جمع) أي قضية مانعة جمع بين طرفيها، أي فلا يجتمعان ويمكن ارتفاعهما وتتركب من الشيء والأخص من نقيضه كمثال الشارح اهـ.

(3) قوله: (لجواز الخلو عنهما) أي عن الطرفين اهـ.

(4) قوله: (مثال ذلك) وهو وضع أحد طرفيها اهـ.

(5) قوله: (مانع رفع) أي خلو.

(6) قوله: (وضع) أي ثبوت.

(7) قوله: (مثالها) أي مانعة الخلو اهـ.

فَصْلٌ فِي لَوَاحِقِ القِيَاسِ

وَمِنْـــهُ مَـــا يَدْعُونَـــهُ مُرَكَّبَـــا لِكَوْنِـــهِ مِـــنْ حُجَـــجٍ قَـــدْ رُكِّبَـــا
فَرَكِّبَنْـــهُ إِنْ تُـــرِدْ أَنْ تَعْلَمَـــهْ وَاقْلِـــبْ نَتِـــيْجَةً بِـــهِ مُقَدِّمَـــةْ
يَلْـــزَمُ مِـــنْ تَرْكِيْبِـــهَا بِأُخْـــرَى نَتِيْجَـــةٌ إِلَـــى هَلُـــمَّ جَـــرَّا

(فَصْلٌ فِي لَوَاحِقِ القِيَاسِ[1]) قد عرفت أنه لا يتم قياس إلا من مقدمتين لكن ذلك يسمى قياسًا بسيطًا، وقد يكون القياس من أكثر من مقدمتين ويسمى قياسًا مركبًا وقد ذكره بقوله:

(وَمِنْهُ) أي القياس، (مَا) أي الذي (يَدْعُونَهُ) أي يسمونه (مُرَكَّبًا) وهو ما أُلِّفَ من أكثر من مقدمتين (لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ) أي أقيسة بسيطة (قَدْ رُكِّبَا)، أي أُلِّفَ، كقولنا: كل

(1) قوله: (فصل: في لواحق القياس) وقد ذكر المصنف الأقيسة جميعها ما عدا قياس الخلف، وحاصله إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، ويسمى قياس الخلف؛ لأنه يؤدي إلى الخلف، أي المحال على تقدير عدم حقية المطلوب، وقيل لأن المطلوب يأتي من خلفه الذي هو نقيضه، ويتركب من قياسين:
أحدهما: اقتراني، والآخر استثنائي، تلخيصهما لو لم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه، ولو تحقق نقيضه لتحقق بحال ينتج لو لم يتحقق المطلوب لتحقق محال لكن المحال ليس بمتحقق، فالمطلوب متحقق مثلًا تقول لو لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي لتحقق وجوبها عليه ولو تحقق وجوبها عليه لتحقق وجوب الصلاة ينتج أنه لو لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي؛ لتحقق وجوب الصلاة عليه الذي هو محال فتجعل هذه النتيجة إحدى مقدمتي القياس الاستثنائي، والمقدمة الثانية قولك: لكن وجوب الصلاة عليه غير متحقق ينتج أن انتفاء وجوب الزكاة على الصبي متحقق وهو المطلوب، وإنما كان القياس المركب وقياس الخلف ملحقين بالقياس البسيط؛ لأنهما لما كانا في الظاهر مخالفين له جعلا ملحقين به، وإن كانا في الحقيقة يرجعان إليه اهـ. صبان. وقوله: لواحق جمع لاحق، أي ما يلحق بالقياس البسيط في الاستدلال، وهو أربعة: القياس المركب، وقياس الخلف، وقياس الاستقراء، وقياس التمثيل، وسيأتي ذلك في كلامه ما عدا قياس الخلف، فالإضافة في لواحق القياس جنسية لا استغراقية اهـ.

إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، وكل حساس نام، وكل نام جسم وكل جسم مركب.

(فَرَكِّبْنَهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ) أي إن ترد معرفة القياس فركبه من أكثر من مقدمتين كما تقدم، (وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ) أي في القياس المركب (مُقَدِّمَهْ) أي اجعل النتيجة الحاصلة من المقدمتين الأوليين مقدمة لقياس ثان، فقل: فكل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، فكل إنسان حساس، فهذه نتيجة المقدمتين الأوليين فاجعلها مقدمة صغرى وضمها لما بعدها، فقل: كل إنسان حساس، وكل حساس نام، واستخرج من هاتين نتيجة فقل: كل إنسان نام، ثم اجعل هذه مقدمة لقياس ثانٍ فقل: كل إنسان نام. وكل نام جسم وهكذا، وهذا معنى قوله:

(يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا) أي النتيجة (بِأُخْرَى) أي مع مقدمة أخرى، أي فيحصل منهما (نَتِيجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرًّا[1])، اسم فعل بمعنى أقبل يستوي فيه الواحد والأكثر فتقول: هلم يا زيد، ويا زيدان، ويا زيدون، وجرا مصدر جره إذا سحبه هذا أصل معناه، ثم تُجُوِّزَ بهلم عن طلب الإقبال إلى الإخبار بالاستمرار، وبجرا عن السحب الحسي إلى التعميم المعنوي والمعنى هنا وانته إلى أن يستمر قلب النتيجة مقدمة استمرارًا عامًا شاملاً لجميع الأقيسة البسيطة التي تؤخذ من القياس المركب.

مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ أَوْ مَفْصُولَها كُلٌّ سَوَا

وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيْ اسْتُدِلْ فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

(مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ[2]) بالنصب خبر يكون (الَّذِي حَوَى) النتائج بأن ذكرت فيه[3]، (يَكُونُ) أي يُسمى بذلك لاتصال نتائجه بالمقدمات (أَوْ) بمعنى الواو (مَفْصُولَهَا)

---

(1) قوله: (إلى هلم جرا) أدخل إلى على هلم مع أنها اسم فعل وهو لا يدخل عليه عامل، واعتذر الشارح في كبيره عنه بأنه كأنه استعمل هلم في غير ما وضعت له، أي أطلقها على الاستمرار اهـ. صبان.

(2) قوله: (متصل النتائج) أي القياس المركب.

(3) قوله: (بأن ذكرت فيه) أي بالفعل مرتين أولًا نتيجة، وثانيًا مقدمة لقياس آخر كقولك: كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس فكل إنسان حساس، ثم تقول كل إنسان حساس، وكل حساس نام فكل إنسان نام وهكذا، وسمي بذلك لوصل النتائج بالمقدمات اهـ. ملوي.

معطوف على متصل النتائج، أي ويكون القياس منفصلها إن لم يحو النتائج، أي لم تذكر فيه بل طويت كقولنا[1]: كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس .. وهكذا إلى آخر القياس المتقدم من غير استخراج نتيجة لكل مقدمتين، وسُمَّيَ منفصل النتائج لعدم ذكرها فيه، (كُلٌّ) من متصل النتائج ومنفصلها (سَوَا) في إفادة المطلوب.

(وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّي) خففت ياؤه للضرورة (اسْتُدِلْ) أي استدل بجزئي على كلي، بأن تُصُفِّحَتِ الجزئيات وحكمت بحكمها على الكلي، (فَذَا[2] بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ) أي علم، كما إذا تصفحنا جزئيات من الحيوان كالإنسان والفرس والحمار فوجدناها[3] تحرك فكها الأسفل عند المضغ، فحكمنا بحكم تلك الجزئيات على كليها وهو الحيوان، وقلنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، ثم إن كان المتصفح[4] أكثر الجزئيات سمي الاستقراء ناقصًا، كالمثال المتقدم، وإن كان المتصفح جميع الجزئيات كان استقرأنا جزئيات الحيوان فوجدنا بعضها ماشيًا وبعضها غير ماشي، ووجدنا الماشي يموت وغير الماشي كذلك، وحكمنا على كليه وهو الحيوان وقلنا: كل حيوان يموت. سمي استقراءً تامًا.

وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِيَاسَ المَنْطِقِيْ وَهْوَ الَّذِيْ قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ
وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيْلٌ جُعِلْ
وَلا يُفِيْدُ القَطْعَ بِالدَّلِيْلِ قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيْلِ

(وَعَكْسُهُ[5]) أي الاستقراء الذي تقدم أنه الاستدلال بحكم الجزئيّ على الكليّ

---

(1) قوله: (كقولنا) تمثيل لمنفصل النتائج وعدم ذكرها في القياس.

(2) قوله: (فذا) أي الاستدلال المذكور المفهوم من استدل، فالاستقراء على كلامه الاستدلال بحكم الجزئي على حكم الكلي اهـ.

(3) قوله: (فوجدناها) أي أكثرها تحرك فكها الأسفل إلخ اهـ.

(4) قوله: (ثم إن كان المتصفح) أي المتتبع أكثر إلخ اهـ.

(5) قوله: (وعكسه) لا بد من تقدير مضافين: أي مجموع مقدمتي عكسه؛ لأن العكس الذي هو الاستدلال ليس هو القياس المنطقي إذ هو قول مؤلف، والاستدلال مصدر كذا في الكبير اهـ. صبان.

وهو الاستدلال بحكم الكلي على الجزئي (يُدْعَى) أي يُسمى (القِيَاسَ المَنْطِقِي) فالقياس المنطقي (وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ[1]) أول باب القياس عند قوله: (إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا).

(فَحَقِّقِ) المعلوم، فالقياس استدلال بحكم الكلي على الجزئي كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم. فإنه استدل بثبوت الجسمية للحيوان الكلي على ثبوتها للإنسان الذي هو جزئي من جزئيات الحيوان، والاستقراء استدلال بحكم الجزئي على الكلي كما عُلم مما سبق.

(وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ) خففت ياؤه للضرورة (حُمِلْ) أي حيث حمل جزئي على جزئي آخر في حكمه (لِجَامِعٍ) مشترك بينهما كحمل النبيذ على الخمر في الحرمة للإسكار، (فَذَاكَ) الحمل (تَمْثِيلٌ جُعِلْ) أي يُسمى هذا الدليل تمثيلاً: وقد عرفه السعد بقوله: هو تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك[2] بينهما، لِيُثْبَت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى.

(وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ) أي اليقين (بِالدَّلِيلِ) أي بنتيجة الدليل (قِيَاسُ الِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ) والدليل إظهار في محل الإضمار، أي بنتيجتهم أما قياس الاستقراء[3] فلجواز أن يكون قد بقي جزئي من جزئيات على خلاف ما استقرأته، قالوا: وقد وجد أن التمساح يحرك فكه الأعلى عند المضغ فلم تكن النتيجة في الاستقراء، وهي كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ قطعية، وأما قياس التمثيل فلأنه لا يلزم من تشابه أمرين في معنى تشابههما في جميع الأحكام.

---

(1) قوله: (وهو الذي قدمته) أي المعرف بأنه قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر اهـ. ملوي.

(2) قوله: (في معنى مشترك) وهو الإسكار في مثال الشارح المذكور.

(3) قوله: (أما قياس الاستقراء) أي أما عدم إفادته القطع فلجواز إلخ اهـ.

فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الحُجَّةِ

وَحُجَّـــــةٌ نَقْلِيَّـــــةٌ عَقْلِيَّـــــةْ أَقْـــسَامُ هَـــذِي خَمْـــسَةٌ جَلِيَّـــةْ

خِطَابَـــةٌ شِـــعْرٌ وَبُرْهَـــانٌ جَـــدَلْ وَخَـــامِسٌ سَفْـــسَطَةٌ نِلْـــتَ الأَمَـــلْ

(فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الحُجَّةِ) أي الدليل، سمي بذلك لأن من تمسك به حج خصمه، أي غلبه.

(وَحُجَّةٌ) مبتدأ سَوَّغَ الابتداء به قصد الجنس[1]، وهي إما (نَقْلِيَّةٌ[2]) وهي ما كانت من الكتاب والسنة والإجماع، وإما (عَقْلِيَّةٌ[3])، وقد ذكرها بقوله: (أَقْسَامُ هَذِي) الحجة العقلية (خَمْسَةٌ جَلِيَّةْ) أي ظاهرة:

أولها (خَطَابَةٌ) وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة لصدورها من معتقد كولي أو من مقدمات مظنونة كقولنا: كل حائط[4] ينتثر منه التراب ينهدم، ونحو: فلان يسار العدو[5] فهو مسلم للثغر. ونحو: فلان يطوف بالليل بالسلاح فهو متلصص، والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم كما يفعله الخطاب والوعاظ.

وثانيها (شِعْرٌ) وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس نحو الخمر مقوية سيالة، أو تنقبض منها النفس نحو العسل مِرّة مُهَوِّعَة[6]، ونحوه الورد صِرْم

---

(1) قوله: (قصد الجنس) أي أو التفصيل.

(2) قوله: (نقلية) منسوبة إلى النقل لاستنادها إليه، وإن كان العقل هو المدرك لها، ونسبت إلى النقل ليتميز ما يتوقف على النقل من غيره اهـ. صبان.

(3) قوله: (عقلية) منسوبة إلى العقل؛ لأن العقل لا يتوقف في إثباتها على نقل.

(4) قوله: (كل حائط إلخ) الأمثلة الثلاثة للنوع الثاني، والتمثيل إن كان للخطابة المركبة من المقدمات المظنونة كان في كلامه حذف بعض المقدمات، وإن كان للمقدمات المظنونة فلا حذف وكذا يقال في نظائره اهـ.

(5) قوله: (فلان يسار العدو) أي بعلمه بالسر، والثغر هو طرف بلاد الإسلام اهـ. صبان.

(6) قوله: (مهوعة) بفتح الواو المشددة مقيأة: أي هي قيء النحل ضبطه بعضهم بالكسر وهو أيضًا صحيح اهـ.

بغلي قائم في وسطه روث، والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب، ويزيد الانفعال بأن يكون على وزن من أوزان الشعر أو بصوت طيب.

(وَ) ثالثها (بُرْهَانٌ) وهو قياس مؤلف[1] من مقدمات يقينية كما يأتي.

رابعها (جَدَلٌ) وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة تختلف[2] باختلاف الأزمنة والأمكنة فقد يكون الشيء مشهورًا عند قوم دون آخرين، ومن مقدمات مسلمة عند الناس وعند الخصمين. كقولنا: هذا ظلم[3]، وكل ظلم قبيح. وكقولنا: هذه مراعاة للضعفاء، وكل مراعاة للضعفاء محمودة. والغرض منه إلزام الخصم وإقناع القاصر عن إدراكه البرهان.

(وَخَامِسٌ) أي خامسها (سَفْسَطَةٌ) وهي قياس مؤلف من مقدمات وهمية[4] كاذبة نحو: هذا ميت، وكل ميت جماد، فهذا جماد، وشبيهة بالحق وليست به كقولنا: في صورة فرس على حائط[5] هذا فرس، وكل فرس صاهل. (نِلْتَ الأَمَلْ) جملة دعائية تكملة للبيت.

[الكلام على البرهان]

أَجَلُّهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ
مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ

(1) قوله: (وهو قياس مؤلف إلخ) أي لإنتاج اليقين اهـ.

(2) قوله: (تختلف) أي المقدمات المشهورة، أي تختلف شهرتها فربما كانت مشهورة في زمان دون زمان، وفي مكان دون مكان وعند قوم دون آخرين اهـ.

(3) قوله: (كقولنا: هذا ظلم إلخ) ينتج هذا قبيح اهـ.

(4) قوله: (وهمية) يعني أن الوهم حكم بها في غير المحسوسات، وإنما قلنا في غير المحسوسات؛ لأن أحكام الوهم في المحسوسات يصدقها العقل بخلافها في المعقولات الصرفة فكاذبة اهـ.

(5) قوله: (في صورة فرس على حائط) أي مصورة عليها.

وَحَدَسِيَّـــــاتٍ وَمَحْـــــسُوسَاتِ فَتِلْـــــكَ جُمْلَـــــةُ اليَقِيْنِيَّـــــاتِ

(أَجَلُّهَـا[1]) أي أقسام الحجة، (البُرْهَـانُ) فالجـدل[2] فالخطابـة[3] فالـشعر فالسفسطة[4]. وعـرف البرهـان بقولـه: وهـو (مَـا أُلِّـفَ) أي رُكِّـب مـن مقـدمات (بِـاليَقِينِ تَقْتَـرِنْ) أي يقينيـة فخـرج بـه بـاقي أقـسام الحجـة مـن الجـدل وغيـره، وبيت يقينيات (مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ) أي المقدمات اليقينية هي الأوليات أي الضروريات التـي لا يتوقـف حكـم العقـل فيهـا علـى اسـتعانة بحـس أو غيـره، بـل بمجـرد تصور الطرفين يحكم العقل فيها كقولنا: الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء[5].

(مُشَاهَدَاتِ) وهي ما لا يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين، بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس الباطن[6]، وتسمى وجدانيات كالعلم بأنك جائع، أو غضبان أو متلذذ أو متألم.

و(مُجَرَّبَاتٍ) وهي ما يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى، كقولنا: السقمونيا مسهلة للصفراء.

و(مُتَـوَاتِرَاتِ) وهـي مـا يحكـم العقـل فيهـا بواسـطة الـسماع مـن جمـع يُـؤمن تواطؤهم على الكذب كقولنا: سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - ادعى النبوة وظهرت المعجزات على يديه.

---

(1) قوله: (أجلها) أي أقواها البرهان؛ لأن يفيد القطع بخلاف غيره اهـ.

(2) قوله: (فالجدل) لأنه يتركب من مقدمات قريبة من القيين وهي المشهورات والمسلمات اهـ.

(3) قوله: (فالخطابة) أي لأنها تفيد الظن.

(4) قوله: (فالسفسطة) معناها الحكمة المموهة.

(5) قوله: (والكل أعظم من الجزء) أي جزء ذلك الكل فلا ينافي أن هذا الجزء قد يكون أعظم من كل غير كله اهـ.

(6) قولـه: (بـالحس البـاطن) وأمـا التي يحكـم بهـا العقـل بواسـطة الحـواس الظاهرة كـالحكم بـأن الشمس مضيئة فهي المحسوسات وهي السادسة في كلام المصنف اهـ. صبان.

(وَحَدَسِيَّاتٍ) بتحريك الدال للضرورة، وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة حدس أو ظن مستند إلى أمارة[1] كقولنا: نور القمر مستفاد من نور الشمس، لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها.

(وَمَحْسُوسَاتِ) وهي ما يحكم به العقل بواسطة الحس الظاهر[2] من غير توقف على شيء آخر، قولنا: الشمس مشرقة والنار محرقة.

(فَتِلْكَ) المذكورات (جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ) التي يتألف البرهان منها لإنتاج اليقين.

وَفِـــيْ دَلالَـــةِ المُقَدِّمَـــاتِ عَلَـــى النَّتِيْجَـــةِ خِـــلافٌ آتِ
عَقْلِـــيٌّ أَوْ عَـــادِيٌّ أَوْ تَـوَلُّـــدُ أَوْ وَاجِـــبٌ وَالأَوَّلُ المُـؤَيَّـــدُ

(وَفِي دَلَالَةِ المُقَدِّمَاتِ) العلم أو الظن بها[3] (عَلَى) العلم أو الظن بـ (النَّتِيجَةِ) أي في الارتباط بينهما[4] (خِلَافٌ آتِ) ذكره في البيت بعده، ولما كان للدليل ارتباط بالمدلول سُمِّيَ ذلك الارتباط دلالة، ثم ذكر الخلاف بقوله:

(عَقْلِيٌّ) أي الارتباط بينهما عقليّ لا يمكن تخلفه فلا يمكن تخلف العلم أو الظن[5] بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين، بمعنى أن الله تعالى إن شاء أوجد

---

(1) قوله: (أمارة) أي تجربة اهـ.

(2) قوله: (بواسطة الحس الظاهر) أي البصر أو غيره ولذلك مثل بمثالين اهـ.

(3) قوله: (أو الظن بها) أي بالمقدمات.

(4) قوله: (بينهما) أي بين العلم والظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة اهـ.

(5) قوله: (فلا يمكن تخلف العلم أو الظن إلخ) اعترض بأنه فعل القادر المختار الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك فكيف يكون واجبًا ؟

وأجيب: بأن عدم انفكاك اللازم عن الملزوم لا ينافي جوازه بمعنى أن الفاعل المختار إن شاء خلف الملزوم وخلف اللازم وإن شاء تركهما معًا؛ لا أن يخلف الملزوم، ولا يخلف اللازم، وهكذا كل متلازمين عقلًا كالجواهر والأعراض المتلازمين، ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلي في الكائنات. وحاصله أن ترك اللازم مع خلف الملزوم محال لا تتعلق به القدرة فلا يلزم نفي الاختيار، قاله في الكبير اهـ.

بقدرته العلم أو الظن بالمقدمتين أو العلم أو الظن بالنتيجة، ولا تتعلق القدرة بالعلم أو الظن بالمقدمتين بدون العلم أو الظن بالنتيجة، فهما متلازمان تلازمًا عقليًا كتلازم العرض أو الجوهر لا يمكن وجود أحدهما بدون الآخر، وهذا لإمام الحرمين.

(أوْ) بمعنى الواو أي والثاني أن الربط بينهما (عَادِيٌّ) بمعنى أنه يجوز تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين بأن ينتهي شخص في البلادة إلى أن يعلم المقدمتين ولا يعلم النتيجة لعدم تفطنه لاندراج الأصغر تحت الأوسط، وفي التصوير نظر إذ من الشروط[1] التفطن لاندراج الأصغر تحت الأوسط، وهذا القول للشيخ الأشعري. (أَوْ) بمعنى الواو أي والثالث أن الارتباط بينهما (تَوَلُّدُ) بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في العلم أو الظن بالنتيجة بواسطة تأثيرها في العلم أو الظن بالمقدمتين، إذ التولد أن يُوجِد فعل لفاعله فعل، وهذا القول للمعتزلة وهو باطل لقيام البرهان على أنه لا تأثير للعبد في شيء من الأفعال الاختيارية (أَوْ) بمعنى الواو: أي والرابع أن الارتباط بينهما (وَاجِبٌ) بالتعليل بمعنى أن العلم أو الظن بالمقدمتين علة أثرت بذاتها في العلم أو الظن بالنتيجة، وهذا للفلاسفة، وهو باطل لقيام البرهان على انتفاء تأثير العلة والطبيعة وأنه تعالى هو الفاعل المختار (وَالأَوَّلُ[2]) من هذه الأقوال هو (المُؤَيَّدُ[3]) القوي لعدم ورود شيء عليه.

---

(1) قوله: (إذ من الشروط) أي شروط القياس المنتج التفطن للاندراج، وهو هنا مفقود فتخلف العلم أو الظن بالنتيجة لفقد شرط القياس، والكلام إنما هو في القياس المستوفي للشروط، والجواب عنه بإنكار أن الأشعري صاحب هذا المذهب لا يشترط التفطن للاندراج لا يخفى بعده، فالأولى تصوره بأن يخلق الله العلم أو الظن بالمقدمتين دون العلم أو الظن بالنتيجة خرقًا للعادة اهـ.

(2) قوله: (والأول) وهو أنه عقلي لا بتعليل ولا تولد اهـ.

(3) قوله: (المؤيد) لأنه اختاره الإمام الرازي أيضًا، وشهرة حجة الإسلام وغيره، ولأن ما احتج به الشيخ الأشعري يمكن القدح فيه كما بسطه في الكبير اهـ.

خَاتِمَةٌ
[في خطأ البرهان]

وَخَطَـأُ الْـبُرْهَانِ حَيْـثُ وُجِـدَا فِـيْ مَـادَّةٍ أَوْ صُـورَةٍ فَالمُبْتَـدَا
فِـيْ اللَّفْـظِ كَاشْـتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْـلِ ذَا تَبَـايُنٍ مِثْـلَ الرَّدِيْـفِ مَأْخَـذَا
وَفِـيْ المَعَـانِيْ لاَلْتِبَـاسِ الكَاذِبَـهْ بِـذَاتِ صِـدْقٍ فَـافْهَمِ المُخَاطَبَـهْ

(وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا) أي في أي مكان وجد، فهو إما (فِي مَادَّةٍ) بتخفيف الدال للضرورة وهي كل من مقدمتيه، (أَوْ) في (صُورَةٍ) أي هيئة المقدمتين (فَالمُبْتَدَا) أي الأول منهما وهو خطأ المادة، إما (فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ) مثل قولك: هذا قرء - وتريد الحيض -، وكل قرء يجوز الوطء فيه - وتريد الطهر - فلم يتكرر الحد الوسط فكذبت النتيجة، (أَوْ كَجَعْلِ ذَا) بالألف. قال المؤلف: على لغة القصر في الأسماء الستة (تَبَايُنٍ) مع لفظ آخر (مِثْلَ الرَّدِيفِ) له (مَأْخَذَا) أي من جهة المأخذ كقولك: هذا صارم - مشيرًا إلى سيف غير قاطع - وكل صارم سيف[1]، فحقيقة السيف تباين حقيقة الصارم[2]، لأن السيف ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعًا أو لا، والصارم هو السيف بقيد القطع فكانت النتيجة كاذبة لأن الصارم في الصغرى أريد به غير القاطع، فلم يصح حمل السيف عليه في الكبرى، بل هو محمول على الصارم الذي هو القاطع من جنس السيف فلم يتكرر الحد الوسط.

---

(1) قوله: (وكل صارم سيف) هكذا أيضًا في الشرح الكبير، وقد رأيت في بعض نسخ شرح الملوي تبديل في هذا المثال في صغراه حيث أطلق فيها الصارم على السيف غير القاطع توهمًا أن الصارم مرادف للسيف، وأنه اسم للهيئة المخصوصة، وإن لم يقطع اهـ. صبان.

(2) قوله: (فحقيقة السيف تباين حقيقة الصارم) عبارة شرح الملوي، فالصارم حقيقته تباين حقيقة السيف، والسيف ما كان على الهيئة اهـ.

(وَ) الخطأ للبرهان (فِي المَعَانِي[1] لِ) أجل (التِبَاسِ[2]) القضية (الكَاذِبَةْ بِـ) قضية (ذَاتِ صِدْقٍ). وقوله: (فَافْهَمِ المُخَاطَبَةْ[3]) تكملة للبيت.

كَمِثْـلِ جَعْـلِ العَرَضِـيْ كَالذَّاتِـيْ أَوْ نَـاتِجٍ إِحْـدَى المُقَدِّمَـاتِ
وَالحُكْـمِ لِلْجِـنْسِ بِحُكْـمِ النَّـوْعِ وَجَعْـلِ كَالقَطْعِـيِّ غَيْـرِ القَطْعِـيْ
وَالثَّـانِ كَـالخُرُوجِ عَـنْ أَشْكَالِـهِ وَتَـرْكِ شَـرْطِ النُّتْـجِ مِـنْ إِكْمَالِـهِ

(كَمِثْلِ[4] جَعْلِ العَرَضِي[5]) بإسكان الياء للضرورة (كَالذَّاتِي) كقولنا: الجالس في السفينة متحرك، وكل متحرك لا يثبت في مكان واحد، فإحدى المقدمتين كاذبة إن أريد بالمتحرك فيها معنى واحد، وإن أريد بالمتحرك في الأولى المتحرك بالعرض وفي الثانية المتحرك بالذات كانتا صادقتين لكن لم يوجد تكرر فلم تصدق النتيجة. (أَوْ) كجعل (نَاتِجِ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ) أي جعل النتيجة عين إحدى المقدمتين كقولنا: هذه نقلة، وكل نقلة حركة، فهذه حركة، فالنتيجة عين الصغرى لأن الحركة مرادفة للنقلة.

(وَ) من الخطأ في المعنى (الحُكْمُ لِلْجِنْسِ[6]) أي عليه (بِحُكْمِ النَّوْعِ[7]) كقولنا: كل فرس حيوان، وكل حيوان ناطق، فكل فرس ناطق، وهو كذب، ويُسمى مثله[8] إيهام العكس[9] لأنه لما رأى أن كل ناطق حيوان، توهم أن كل حيوان ناطق، وليس

---

(1) قوله: (في المعاني) أي من جهة المعاني فهو مقابل قوله في اللفظ؛ أي الخطأ في المادة إما في اللفظ، وإما في المعنى فأل في المعاني للجنس فتبطل جميعتها اهـ.

(2) قوله: (لأجل التباس إلخ) علة للخطأ في المعنى.

(3) قوله: (فافهم المخاطبه) أي المخاطب به، فالمصدر بمعنى اسم المفعول اهـ.

(4) قوله: (كمثل) تمثيل للخطأ في المعنى ولفظ مثل صلة لتأكيد معنى الكاف اهـ.

(5) قوله: (جعل العرضي كالذاتي) أي مثله في حكمه.

(6) قوله: (الحكم للجنس) أي على كل فرد من أفراده.

(7) قوله: (بحكم النوع) أي الخاص به.

(8) قوله: (ويسمى مثله) أي مثل الحكم على الجنس بحكم النوع.

(9) قوله: (إيهام العكس) أي إيقاع صحة العكس في الوهم، أي وهم نفسه، أي إن كان غالطًا، =

كذلك، فجاء الخطأ (وَ) من الخطأ في المعاني (جَعْلُ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِي) بالجر[1] بإضافة جعل[2] وفصل بين المتضايفين[3] بالجار والمجرور[4] الذي هو مفعول ثانٍ للمصدر، أي وجعل غير القطعي مثل القطعي كهذا ميت، وكل ميت جماد[5].

(وَالثَّاني) حذفت منه الياء تخفيفًا وهو خطأ الصورة: أي هيئة المقدمتين (كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ) أي أشكال القياس الأربعة نحو: كل إنسان حيوان، وكل فرس جسم. فهذا خطأ في هيئة المقدمتين لعدم تكرر الوسط فيهما، والقياس الاقتراني لا بد فيه من مكرر، (وَ) كـ (تَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ) الإنتاج الذي هو (مِنْ إِكْمَالِهِ) أي إكمال خطأ الصورة مثل كون الصغرى في الشكل الأول سالبة، أو الكبرى فيه جزئية نحو: لا شيء[6] من الإنسان بفرس، وكل فرس جسم، ونحو: كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان صاهل، وفي التعبير بالإكمال حسن اختتام، وهو أن يذكر[7] شيئًا يُشعر بالإتمام وانقضاء المقصود.

هَـذا تَمَـامُ الغَـرَضِ المَقْـصُودِ مِـنْ أُمَّهَـاتِ المَنْطِـقِ المَحْمُـودِ

قَـدِ انْتَهَـى بِحَمْـدِ رَبِّ الفَلَـقِ مَـا رُمْتُـهُ مِـنْ فَـنِّ عِلْـمِ المَنْطِـقِ

=

ووهم غيره إن كان مغالطًا اهـ.

(1) قوله: (بالجر) أي جر غير.

(2) قوله: (إضافة جعل) أي إضافتها إلى غير.

(3) قوله: (المتضايفين) هما جعل وغير.

(4) قوله: (بالجار والمجرور) وهو كالقطعي.

(5) قوله: (وكل ميت جماد) الكبرى وهمية؛ لأن الوهم يحكم بجمادية الميت لكونه كالجماد في عدم الروح والإحساس، والحركة، فجعلت في هذا القياس كالقطعية، ونزلت منزلتها في أخذها جزءًا لها اهـ.

(6) قوله: (نحو لا شيء إلخ) تمثيل على وجه اللف والنشر المرتب.

(7) قوله: (وهو أن يذكر) أي المتكلم ناظمًا كان أو ناثرًا اهـ.

(هَذَا تَمَامُ[1] الغَرَضِ[2] المَقْصُودِ) صفة كاشفة[3] أي هذا آخر التأليف الذي قصدناه، (مِنْ) بيانية أو تبعيضية[4]، (أُمَّهَاتِ[5]) أي قواعد (المَنْطِقِ المَحْمُودِ) أي الخالي عن شُبَهِ الفلاسفة. (قَدِ انْتَهَى) ملتبسًا (بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ) أي الصبح، (مَا رُمْتُهُ) أي الذي قصدته (مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ) إضافة العلم إلى المنطق من إضافة المسمى إلى الاسم، وهذا البيت لوالد المصنف[6] أمره بإدخاله فأدخله رجاء بركته.

نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيْلُ المُفْتَقِر ... لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيْمِ المُقْتَدِرْ

الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمنِ ... المُرْتَجِيْ مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ

مَغْفِرَةً تُحِيْطُ بِالذُّنُوبِ ... وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ

وَأَنْ يُثِيْبَنَا بِجَنَّةِ العُلَى ... فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلا

---

(1) قوله: (هذا تمام) اسم الإشارة يصح رجوعه إلى الخاتمة إن جعل تمام بمعنى متمم، وإلى جميع المسائل المنطقية المذكورة في هذا الكتاب إن جعل بمعنى جميع ومقتضى تفسير الشارح الأول.

(2) قوله: (الغرض) أي ذي الغرض؛ لأن المؤلف ليس غرضًا لشيء آخر، بل هو ذو غرض حامل عليه وهو حصول القبول: أي أن يحصل له الرضا من الله تعالى، وهذه الرتبة أعلى من أن يؤلف لحصول ثواب غير الرضا أو أنه لا حذف، ويكون أطلق لسبب، وأراد المسبب.

(3) قوله: (صفة كاشفة) لأن ما يفعل للغرض لا يكون إلا مقصودًا.

(4) قوله: (بيانية أو تبعيضية) ويؤيد الثاني أن هذا التأليف ليس أمهات المنطق جميعًا إلا أن يدعي أنه جميعها باعتبار أن من حصله حصلت له ملكة يحصل بها ما بقي في أمهاته.

(5) قوله: (أمهات) أي دوال أمهات إن كانت الإشارة إلى الألفاظ فإن كانت إلى المعاني فلا حاجة إلى التقدير.

(6) قوله: (وهذا البيت لوالد المصنف) هذا اعتذار عن التكرار حيث ذكر حديث تمام مقصوده في البيت قبله.

(نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ[1] المُفْتَقِرْ) أبلغ من الفقير[2]، (لِرَحْمَةِ) أي إنعام (المَوْلَى العَظِيمِ المُقْتَدِرْ) أي التام القدرة فهو أبلغ من القادر[3].

(الأَخْضَرِيُّ[4]) قال المؤلف في شرحه هو تعريف لنسبنا بناءً على ما اشتهر في ألسنة الناس[5] وليس كذلك، بل المتواتر من أسلافنا، وأسلافهم أن نسبنا للعباس بن مرداس[6] (عَابِدُ الرَّحْمَنِ) إشارة إلى أن اسم المصنف عبد الرحمن (الْمُرْتَجِي) أي المؤمل (مِنْ رَبِّهِ) أي مالكه ومربيه (المَنَّانِ) أي المنعم بجميع النعم أو المعدد للنعم، وأما النهي عن المنة فللمخلوق[7]، وأما الخالق فيفعل ما يشاء.

(مَغْفِرَةً) من الغفر وهو الستر، والمراد هنا عدم المؤاخذة[8] (تُحِيطُ) تلك المغفرة (بِالذُّنُوبِ[9]) جميعًا، فإن الله رب كريم لا يخيب قاصده. قال تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: 53] (وَتَكْشِفُ) تلك المغفرة (الغِطَا عَنِ القُلُوبِ) أي تزيل حُجُبَ رَيْنِ الذنوب[10] المحدقة بأنوار القلوب الحائلة بينها وبين علام الغيوب.

---

(1) قوله: (العبد الذليل) الذليل صفة كاشفة.

(2) قوله: (أبلغ من الفقير) أي عرفًا لا لغة.

(3) قوله: (فهو أبلغ من القادر) وجهه أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى في متحدي النوع كما هنا ولا يقال ذلك في الفقير والمفتقر لأنه ليس متحد النوع.

(4) قوله: (الأخضري) نسبة إلى الأخضر جبل بالمغرب.

(5) قوله: (بناء على ما اشتهر في ألسنة الناس) حال من النسب، أي حال كونه جاريًا على ما اشتهر.

(6) قوله: (للعباس بن مرداس) هو صحابي مشهور.

(7) قوله: (وأما النهي عن المنة فللمخلوق) لا ما استثنى وهو منة النبي على أمته والوالد على ولده، والأستاذ على تلميذه والزوج على زوجته.

(8) قوله: (والمراد عدم المؤاخذة) إنما قال، والمراد؛ لأن الستر لا يقتضي عدم المؤاخذة.

(9) قوله: (تحيط بالذنوب) أي تتعلق بكل فرد منها.

(10) قوله: (رين الذنوب) الرين الطبع والدنس والمحدقة بالنصب صفة للحجب، وكذا الحائلة، وقوله وبين علام الغيوب، على تقدير مشاهدة علام الغيوب الثابتة لأهل الله.

(وَأَنْ يُثِيْبَنَا) أي يجازينا (بِجَنَّةِ العُلا[1]) أي بدخولها مع السابقين (فَإِنَّهُ) سبحانه وتعالى (أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلا). أنعم، وإنعامه تعالى على العباد تفضلاً منه لا وجوبًا عليه.

وَكُــنْ أَخِــيْ لِلْمُبْــتَدِيْ مُــسَامِحَا وَكُــنْ لِإِصْــلاحِ الفَــسَادِ نَاصِــحَا
وَأَصْــلِحِ الفَــسَادَ بِالتَّأَمُّــلِ وَإِنْ بَدِيْهَــةً فَــلا تُبَــدِّلِ
إِذْ قِيْــلَ كَــمْ مُزَيِّــفٍ صَحِيْحَــا لأَجْــلِ كَــوْنِ فَهْمِــهِ قَبِيْحَــا
وَقُــلْ لِمَــنْ لَــمْ يَنْتَــصِفْ لِمَقْــصِدِيْ العُــذْرُ حَــقٌّ وَاجِــبٌ لِلْمُبْــتَدِيْ
وَلِبَنِــيْ إِحْــدَى وَعِــشْرِيْنَ سَنَــةْ مَعْــذِرَةٌ مَقْبُولَــةٌ مُسْتَحْــسَنَةْ

(وَكُنْ) المراد بها الناظر في هذا الكتاب (أَخِيْ) ناداه بالإخوة استعطافًا له ليخفف الاعتراض واللوم ويلتمس له المعذرة (لِلمُبْتَدِي) هو الآخذ في التعليم (مُسَامِحًا) أي كن مسامحًا للمبتدي غير معترض عليه، بل التمس له المعذرة أو أصلح ما ينبغي إصلاحه بأن تلحق بهامشه في الحال التي تُوهِم الخطأ فيها كقولك: لعل المراد كذا. إذ ربما يكون ما جعلته صوابًا هو الخطأ، فلا يهجم ببادئ الرأي على التخطئة، هذا تواضع من المصنف حيث وصف نفسه بكونه مبتدئًا ولم يأمن[2] من وقوع الخطأ، (وَكُنْ لِإِصْلاحِ) اللام بمعنى الباء[3] أو في (الفَسَادِ) الذي يظهر لك (نَاصِحًا) لا تأت بعبارات فيها سوء أدب.

(وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ[4]) هذا إذن من المصنف لمن رأى خللاً أن يصلحه

(1) قوله: (بجنة العلا) أي بجنة الغرف العلا جمع عليًّا بالضم ككبرى وكبر.
(2) قوله: (ولم يأمن) أي وبكونه لم يأمن.
(3) قوله: (بمعنى الباء) أي السببية، أو التي لتصوير النصح هنا.
(4) قوله: (وأصلح الفساد بالتأمل) هذا ليس مكررًا مع ما قبله؛ لأن الأول إذن بالإصلاح على الهامش، والثاني إذن به في صلب المتن مع التأمل الوافر، وقوله: وإن بديهة راجعة =

بعد التأمل، وإمعان النظر لمن يكون أهلاً لذلك[1] (وَإِنْ بَدِيهَةً) أي وإن كان الإصلاح ذا بداهة ببادئ الرأي (فَلَا تُبَدِّلِ) ولا تأت بما يدل على أن الصواب خلاف ما ذكر.

(إِذْ قِيلَ) لأنه قيل (كَمْ[2]) خبرية مبتدأ مضافة إلى (مُزَيِّفٍ[3]) قولاً (صَحِيْحًا) أي كم شخص جاعل الصحيح مزيفًا أي معيبًا رديئًا (لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا) علة لمزيف[4] وخبر (كَمْ) محذوف[5] أي موجود وهذا إشارة إلى قول الشاعر:

وكم من عائب قولاً صحيحًا وآفته من الفهم السقيم

=

لكل منهما، والمعنى، وكن لإصلاح الفساد ناصحًا بأن تأتي بعبارة ليس فيها سوء أدب، وأصلح الفساد بالتأمل: أي ائت بها في صلب المتن بعد التأمل وإمعان النظر، وإن بديهة فلا تبدل: أي وإن كان الإصلاح: أي الإتيان بعبارة ترد الفساد ببادئ الرأي، أي من غير تأمل وإمعان نظر أو من غير نصح في الإصلاح فلا تأت بعبارة على الهامش تدل على ذلك.

(1) قوله: (لمن يكون أهلًا لذلك) لا يصح تعلقه بقوله إذن لما يلزم على ذلك من تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد، بل إما أن يعرب بدلًا من قوله لمن رأى خللًا أو تجعل اللام بمعنى من، ويكون بيانًا لمن في قوله لمن رأى خللًا.

(2) قوله: (كم) هي لإنشاء التكثير مبنية على السكون لتضمنها معنى رب التي للتكثير، وتسمى خبرية؛ لأن إنشاء التكثير يستلزم الإخبار بالكثرة، بخلاف الاستفهامية.

(3) قوله: (مضافة إلى مزيف) لأنه تمييزها، والخبر محذوف على ما سيذكره، ويصح أن يكون التمييز محذوفًا والخبر هو مزيف والتقدير وكم شخص مزيف، وحينئذٍ لا حاجة إلى تقدير خبر.

(4) قوله: (علة لمزيف) فهو متعلق به.

(5) قوله: (وخبر كم محذوف) والأولى تقديره مؤخرًا عن قوله لأجل كون فهمه قبيحًا لتكون العلمة متصلة بالمعلول؛ أي غير مفصول بينهما بالخبر.

(وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي[1]) بلامين، (العُذْرُ[2] حَقٌّ وَاجِبٌ[3] لِلمُبْتَدِي[4])، (وَلِبَنِي إِحْدَى[5] وَعِشْرِينَ سَنَهْ ... مَعْذِرَةٌ) أي عذر[6] (مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ) لكون هذا السن يقل فهم من فيه العلم[7]، (لَا سِيَّمَا) أي مثل الشخص الذي هو (فِي عَاشِرِ القُرُونِ[8])، وفي القرون أقوال أشهرها أنها مائة سنة، فهذا القرن ينبغي أن يُعذر فيه الشخص أكثر مما كان قبله[9]، (ذِي الجَهْلِ) وهو انتفاء العلم بالمقصود أي صاحب الجهل لكثرة جهله بسبب تأخر الزمان وتتابع الفتن التي لم تكن في العصور الخالية (وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ) جمع فتنة.

لا سِيَّمَا فِي عَاشِرِ القُرُونِ ذِي الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ

---

(1) قوله: (وقل لمن لم ينتصف لمقصدي) أي يعدل فيما قصدته الذي هو هذا النظم بأن اعترض علي فيه، فاللام بمعنى في، ومقصد مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أو اسم مكان، أي مكان قصدي بجعل المسائل ظرفًا للقصد.

قوله: (لم ينتصف لمقصدي) بل لامني.

(2) قوله: (العذر) أي الاعتذار فالمقصود المعنى المصدري لا بمعنى ما يعذر به.

(3) قوله: (واجب) أي متأكد، أو بمعنى ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه، فإن من سمع اعتراضًا على أحد في فعل، وعلم أنه له عذرًا وجب عليه رد الاعتراض، والاعتذار إن لم يخص ضررًا.

(4) قوله: (للمبتدي) ليس قيدًا؛ لأن الاعتذار مطلوب لغير المبتدئ أيضًا لكن اقتصر على المبتدئ؛ لأن طلبه له أشد.

(5) قوله: (ولبني إحدى) جمع ابن.

(6) قوله: (أي عذر) أشار إلى أنه مصدر ميمي بمعنى اعتذار، والتأنيث في مقبولة ومستحسنة باعتبار لفظ معذرة، والمعذرة إذا كانت مصدرًا كانت بكسر الذال وفتحها.

(7) قوله: (فهم من فيه العلم) من إضافة المصدر لفاعله والعلم مفعوله.

(8) قوله: (أي مثل الشخص الذي هو في عاشر القرون) أي من الهجرة، وأشار إلى أنه اسم لا النافية للجنس، وما موصولة أو موصوفة فما بعدها صلة أو صفة لها بحذف الصدر وخبر لا محذوف تقديره موجود.

(9) قوله: (أكثر مما كان قبله) مفعول مطلق، أي عذرًا أكثر مما كان قبله وما واقعة على قرن وبقدر مضاف، والمعنى عذرًا أكثر من عذر القرن الذي كان قبل هذه القرون.

وَكَـــانَ فِـــيْ أَوَائِـــلِ المُحَـــرَّمِ تَأْلِيْـــفُ هَـــذا الرَّجَـــزِ المُنَظَّـــمِ
مِـــنْ سَنَـــةِ إِحْـــدَى وَأَرْبَعِـــيْنْ مِـــنْ بَعْـــدِ تِـــسْعَةٍ مِـــنَ المَئِيْـــنْ
ثُـــمَّ الـــصَّلاةُ وَالـــسَّلامُ سَرْمَـــدَا عَلَـــى رَسُـــولِ اللَّهِ خَيْـــرِ مَـــنْ هَـــدَى
وَآلِـــهِ وَصَحْبِـــهِ الثِّقَـــاتِ الـــسَّالِكِيْنَ سُبُـــلَ النَّجَـــاةِ
مَـــا قَطَعَـــتْ شَـــمْسُ النَّهَـــارِ أَبْرُجَـــا وَطَلَـــعَ البَـــدْرُ المُنِيْـــرُ فِـــيْ الـــدُّجَى

(وَكَانَ فِي أَوَائِلِ المُحَرَّمِ ... تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ ..) الذي هو وزن مستفعلن ست مرات (المُنَظَّمِ مِنْ سَنَةِ[1]) بالتنوين للوزن (.. إِحْدَى وَأَرْبَعِيْنْ[2] ... مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المَئِيْنْ) من الهجرة النبوية.

(ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ) تقدم معناهما[3]، (سَرْمَدَا) أي دائمًا (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ) - صلى الله عليه وسلم - (خَيْرِ مَنْ هَدَى) أي دَلَّ الخلق على طريق الحق.

(وَآلِهِ وَصَحْبِهِ) تقدم معناهما، أيضًا (الثِّقَاتِ) جمع ثقة بمعنى الموثوق به الذي لا يُشك في أخباره والصحابة كلهم عدول[4] (السَّالِكِيْنَ سُبُلَ) أي طرق (النَّجَاةِ[5]) التي هي سبب لنجاة سالكها، وهي طريق النبي - صلى الله عليه وسلم - وشريعته التي لا يزيغ عنها إلا هالك.

---

(1) قوله: (من سنة) إما حال من أوائل، أو من المحرم.

(2) قوله: (إحدى وأربعين) إما بدل أو عطف بيان لكن لا بد وأن يراد أولها لئلا يلزم أن السنة هي إحدى وأربعون.

(3) قوله: (تقدم معناهما) لم يتقدم معنى السلام.

(4) قوله: (والصحابة كلهم عدول) أشار إلى أنها صفة لازمة فلا مفهوم لها.

(5) قوله: (سبل النجاة) وهي امتثال أوامر واجتناب المنهيات فشبه امتثال الأوامر، واجتناب المنهيات بالطرق الحسية واستعير لها لفظ السبل استعارة تصريحية، أو شبهت النجاة بما له سبيل حسي على طريق الاستعارة بالكتابة، والسبل تخييل، والسلوك على كل حال ترشيح.

(مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ) أي مدة قطع شمس النهار[1]، (أَبْرُجَا) وهو جمع قلة أريد منه الكثرة، لأن البروج التي في السماء اثنا عشر برجًا الحمل والثور والجوزاء والسرطان والأسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدي والدلو والحوت، وتقطع الشمس الفلك في سنة[2]، وتقطع كل يوم[3] درجة، وتقيم في كل برج ثلاثين يومًا (وَ) ما (طَلَعَ البَدْرُ[4]) أي مدة طلوع البدر أي القمر (المُنِيْرُ فِيْ الدُّجَى[5]) ويقطع الفلك في كل شهر ويقيم في كل برج ليلتين وثلثًا[6]، فسبحان مكون الأكوان[7].

والحمد لله رب العالمين.

---

(1) قوله: (أي مدة قطع شمس النهار) أشار إلى أن ما ظرفية مصدرية.

(2) قوله: (في سنة) أي سنة شمسية، وهي من انتقال الشمس إلى أول جزء من الحمل من انتقالها إليه، ومقدار أيامها ثلاث مائة وخمسة وستون وربع يوم.

(3) قوله: (وتقطع كل يوم) أي وليلة، وقوله درجة: أي تقريبًا، وإلا فقد ينقص ما تقطعه في اليوم والليلة عن الدرجة بدقيقة وبدقيقتين، وبثلاث دقائق، وقد يزيد بدقيقة وبدقيقتين فقط فجانب النقص أكثر، وكذا الحكم بأنها تقيم في كل برج ثلاثين يومًا تقريبي أيضًا، وإلا فالغالب أنها تقطعه في أكثر من ثلاثين يومًا بكسر، ولهذا كله زادت السنة الشمسية على ثلاث مائة وستين يومًا بخمسة أيام وربع فاحفظه.

(4) قوله: (البدر) هو القمر ليلة تمام نوره عند استقباله لنا بجميع نصفه النير، وقوله المنير صفة لازمة إذا البدر لا يكون إلا منيرًا، والمخسوف لا يسمى بدرًا.

(5) قوله: (في الدجى) جمع دجية بضم الدال وسكون الجيم وهي الظلمة كذا في القاموس.

(6) قوله: (ويقيم في كل برج ليلتين وثلثا) هذا أيضًا تقريبي؛ لأنه مبني على أن مسيره في اليوم والليلة ثلاث عشرة درجة إلا شيئًا يسيرًا وهو تقريب، فإنه قد ينقص مسيره في اليوم والليلة عن ذلك وقد يزيد، ومنتهى النقص إحدى عشرة درجة وكسر هكذا ينبغي تقرير هذه المواضع فاحفظه.

(7) قوله: (مكون الأكوان) أي موجد الموجودات فالأكوان جمع كون بمعنى الكائن أو بمعنى المكون بفتح الواو أي الموجد بفتح الجيم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فهرس المحتويات

مقدّمة 3

ترجمة العلّامة الشيخ عبد الرحمن الأخضري 5

اسمه ونسبه 5

مولده 5

نشأته 6

شيوخه وتلاميذه 8

ومن شيوخه 8

وفاته 9

مؤلفاته 10

مصنفاته الأدبية 13

مصادر ومراجع الترجمة 14

السُّلَّم المُنَوْرَق 15

غرضه من تأليف السُّلَّم 16

نظم السُّلَّم المُنَوْرَق في عِلْمِ المَنْطِقِ للأَخْضَرِيّ 18

ترجمة الإمام حسن بن درويش القويسني 27

اسمه ونسبه 27

الميلاد 27

نشأته ومراحل تعليمه 27

تلاميذه 27

أخلاقه ومنزلته 28

مؤلفاته 29

ولايته للمشيخة 30

وفاته 30

مصادر ترجمته 30

وصف النسخة الخطية 31
الفرق بين المُنَوْرَق والمُرَونَق 32
منهج التحقيق 33
نماذج من صور النسخة الخطية 34
مقدمة الشّارح 47
مُقَدِّمَةٌ 49
التعريف بعلم المنطق 57
فَصْلٌ فِي جَوَازِ الاِشْتِغَالِ بِهِ 62
فَصْلٌ فِي أَنْوَاعِ العِلْمِ الحَادِثِ 63
فَصْلٌ فِي أَنْوَاعِ الدَّلالَةِ الْوَضْعِيَّة 66
فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ 69
فَصْلٌ فِي نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي 74
فَصْلٌ فِي بَيَانِ الكُلِّ وَالكُلِّيَةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ 77
فَصْلٌ فِي بَيَانِ الكُلِّ وَالكُلِّيَةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ 78
فَصْلٌ فِي المُعَرِّفاتِ 80
بَابُ القَضَايَا وَأَحْكَامِهَا 85
فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ 94
فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي 96
بَابٌ فِي القِيَاسِ 101
فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ 107
فَصْلٌ فِي القِيَاسِ الاسْتِثْنَائِيِّ 119
فَصْلٌ فِي لَوَاحِقِ القِيَاسِ 123
فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الحُجَّةِ 127
الكلام على البرهان 128
خَاتِمَةٌ في خطأ البرهان 132
فهرس المحتويات 143